مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 10 العدد 2ب، 2013، ص ص 1539 - 1579

رَجْعُ النَّظَرِ في بَعْضِ مَسائِلِ الاسْتِفْهام

عُمَر يوسف عُكاشة*

مُلَخَّص

يَطْمَحُ البَحْثُ إلى تَحْديدِ القَوْلِ في أَرْبَعٍ مِنَ مَسائِلِ الاسْتِفْهامِ في العَرَبِيَّة. فَدَعا، في المَسْأَلَةِ الأولى، إلى ضَرورَةِ أَنْ يُفَرَّقَ في الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيِّ بَيْن تَصَوُّرَيْن: تَصَوُّرٍ تُؤَدّيهِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهام، وَآخَرَ تُبْديهِ الأَدَواتُ الأُخْرى (مَنْ، ما، مَتى،...). وَفي مُعالَجَةِ المَسْأَلَةِ الثّانِيَة، رَجَّحَ البَحْثُ، اسْتِناداً إلى بِضْعَةِ أَدِلَّةٍ، صَوابَ القَوْلِ بِأَنَّ الأَصْلَ في الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ أَنْ يَكونَ خَلْواً مِنْ أَيِّ أَداة.

وَتَعَرَّضَ البَحْثُ، في تَناوُلِهِ المَسْأَلَةَ الثّالِثَة، لانْتِقالِ الأَداةِ (هَلْ) مِنَ التَّصْديقِ إلى التَّصَوُّر، شَرْحاً وَتَفْسيراً وَضَرْبَ شَواهِد. وَكانَ مِمّا اسْتَصْفاهُ، أَنَّ (هَلْ) أَخَذَتْ تَشيعُ في الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيّ، مِمّا جَعَلَ النّاطِقينَ بِالعَرَبِيَّةِ يُزاوِجونَ، دونَ فَرْق، بَيْنَ (أَ...أَمْ...؟) وَ(هَلْ...أَمْ...؟) وَ(هَلْ...أَوْ؟). وَأَمّا في المَسْأَلَةِ الرّابِعَة، فَقَدْ رَجَعَ البَحْثُ النَّظَرَ في قَضِيَّةِ عَدَمِ قُدْرَةِ "العاطِفِ" عَلى سَبْقِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهام: (أَوَ...؟/أَفَـ...؟)، مُحاوِلاً نَقْدَ التَّفْسيراتِ التَّقْليدِيَّةِ المُقَدَّمَة، مُقيماً ما يُظَنُّ أَنَّهُ تَقْسيرٌ أَقْرَبُ إلى الصَّواب.

رَجْعُ النَّظَرِ في بَعْضِ مَسائِلِ الاسْتِفْهام [1]

اِسْتِهْلال:

الأَصْلُ –في تَقْديري– انْمِيازُ الاسْتِفْهامِ مِنَ السُّؤال، وَلكِنَّ الذي –رُبَّما– سَوَّغَ الخَلْطَ بَيْنَهُما تالِياً، أَنَّ كِلَيْهِما مُنْطَوٍ عَلى **الطَّلَب**. فَالاسْتِفْهامُ طَلَب، وَالسُّؤالُ طَلَب. إلا أَنَّ الاسْتِفْهامَ هُوَ **طَلَبُ الفَهْمِ** مِنَ الآخَرين، وَالسُّؤالَ هُوَ **طَلَبُ العَطاء** مِنَ الآخَرين: "سَأَلْتُهُ الشَّيْءَ بِمَعْنى: اسْتَعْطَيْتُهُ إيّاه... وَالفَقير يُسَمّى سائِلاً... السّائِلُ: الطّالِب"[2]. كَما قَدْ يُرَدُّ الخَلْطُ بَيْنَهُما –مِنْ ناحِيَةٍ ثانِيَة– إلى أَنَّ السُّؤالَ، الذي هُوَ طَلَبُ العَطاء، قَدْ يَرِدُ بِصيغَةِ الاسْتِفْهام. بِمَعْنى أَنَّ الذي يَطْلُبُ "العَطاءَ" مِنَ الآخَرينَ قَدْ يَطْلُبُهُ مُسْتَخْدِماً صيغَةَ الاسْتِفْهام نَحْوَ: "مَنْ يُعْطيني ديناراً

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2013.

* مَرْكَز اللغات – جامِعَة اليَرْموك، إرْبِد / الأُرْدُن.

لِله؟/مَنْ يُساعِدُني أَيُّها المُحْسنون؟/مَنْ يُقيلُ عَثْرتي؟/هَلْ تُساعِدُني يا أَخي؟/هَلْ مَعَكَ شَيْءٌ لله؟ ...". وَلَعَلَّهُ مِنْ هُنا اسْتَحالَ السُّؤالُ اسْتِفْهاماً وَالاسْتِفْهامُ سُؤالاً.

وَمَعْلومٌ أَنَّ الاسْتِفْهامَ في اللغاتِ عَلى ضَرْبَيْن: فَهُوَ إِمّا أَنْ يَكونَ اسْتِفْهاماً عَنْ كَلِمَة، أَوِ اسْتِفْهاماً عَنْ جُمْلَة[3]. وَجَوابُ الأَوَّلِ كَلِمَة، وَهُوَ المُسَمّى تَقْليدِيّاً **بالتَّصَوُّر أَوِ الاسْتِفْهام التَّصَوُّرِيّ**، وَجَوابُ الثّاني جُمْلَةٌ مُصَدَّرَةٌ بِـ(نَعَمْ) أَوْ (لا)، وَهُوَ المُسَمّى **التَّصْديقَ أَوِ الاسْتِفْهامَ التَّصْديقِيّ**. مِثالُ التَّصْديقِيّ قَوْلُك: **هَلْ** (جاءَ أَخوك؟)، أَوْ أَ(جاءَ أَخوك؟)، فَأَنْتَ هُنا تَسْأَلُ عَنْ جُمْلَةٍ كامِلَة، هِيَ الجُمْلَةُ التي تَلي أَداةَ الاسْتِفْهامِ (هَلْ) أَوِ الهَمْزَة، وَهِيَ جُمْلَة: (جاءَ أَخوك). وَلأَنَّ الاسْتِفْهامَ هُنا مُتَسَلِّطٌ عَلى جُمْلَة، لَزِمَ الإِتْيانُ في الجَوابِ بِجُمْلَة.

أَمّا أَدَواتُ الاسْتِفْهامِ الأُخْرى، كَـ(مَنْ، ما، مَتى،...)، فَالأَمْرُ مَعَها مُخْتَلِف، مِنْ جِهَةِ أَنَّ السُّؤالَ مُضَمَّنٌ في الأَداةِ نَفْسِها لا فيما بَعْدَها. فَإِنَّكَ إِذا اسْتَفْهَمْتَ قائِلاً: (مَتى جِئْتَ؟)، دَلَلْتَ بِذلِكَ عَلى أَنَّ مَجيءَ المُخاطَبِ مَعْروفٌ لَك، وَأَنَّكَ لا تَجْهَلُ إِلا وَقْتَ مَجيئِه، فَيَكْفي في الجَوابِ عِنْدَئِذٍ أَنْ يُقال: (أَمْس) –مَثَلاً[4]. وَلأَجْلِ ذلِكَ يَصِحُّ القَوْل: إِنَّكَ هُنا تَسْتَفْهِمُ بِكَلِمَةٍ عَنْ كَلِمَة. وَهذا هُوَ مَضْمونُ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيّ. وَقَدْ تَرَتَّبَ عَلى هذا عِنْدَهُمْ أَنْ كانَتْ أَدَواتُ الاسْتِفْهامِ كُلُّها للتَّصَوُّر، عَدا (هَلْ). وَالهَمْزَةُ نَفْسُها، عَلاوَةً عَلى إِمْكانِ مَجيئِها للتَّصْديق، يُجاءُ بِها للتَّصَوُّر، كَما في: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو؟).

المَسْأَلَةُ الأولى: "التَّصَوُّر" تَصَوُّران

وَلكِنَّني أَرى أَنَّ مِنَ الضَّروريِّ أَنْ يُفَرَّقَ داخِلَ التَّصَوُّرِ بَيْنَ تَصَوُّرَيْن، إِذْ لا يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ التَّصَوُّرُ الذي يُسْأَلُ عَنْهُ بِالهَمْزَة، في مِثْلِ (أَسُعودِيٌّ أَنْتَ أَمْ أُرْدُنِيّ؟)، مُعادِلاً أَوْ مُساوِياً للتَّصَوُّرِ المُتَحَدَّثِ عَنْهُ في الأَدَواتِ الأُخْرى، كَما في: (مَنْ جاءَ مَعَك؟)، وَ(ما جاءَ بِك السّاعَةَ؟)، وَ(مَتى تَرْحَلون؟). عَلى اعْتِبارِ أَنَّ جَوابَ السُّؤالِ التَّصَوُّرِيّ في حالِ الهَمْزَة، مَذْكورٌ في السُّؤالِ نَفْسِه، غَيْرُ حارِجٍ عَنْهُ –في العادَة–. فَأَنْتَ، مَعَ الهَمْزَةِ التي يُسْأَلُ بِها عَنِ التَّصَوُّر، مَدْعُوٌّ –إِذا كُنْتَ أَنْتَ المَسْؤول– لأَنْ تَخْتارَ أَحَدَ القِسْمَيْنِ المُتَعادِلَيْنِ المَذْكورَيْنِ في الجُمْلَة، وَلَنْ تَأْتِيَ بِأَيِّ شَيْءٍ مِنْ خارِجِهِما. وَهذا الأَمْرُ مَفْقودٌ تَماماً مَعَ الأَدَواتِ الأُخْرى.

وَإِذا أَنْعَمْنا النَّظَرَ في الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيِّ مِنْ غَيْرِ الهَمْزَة، عَثَرْنا عَلى دَليلٍ آخَرَ يَرْفَعُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ التَّصَوُّرَيْنِ مِنْ جانِب، وَيُقَوّي مِنْ جانِبٍ آخَرَ ما ذَهَبْنا إِلَيْهِ عالِياً مِنْ كَوْنِ الاسْتِفْهامِ بِـ(مَنْ، ما، مَتى،...) اسْتِفْهاماً بِكَلِمَةٍ عَنْ كَلِمَة. فَسِياقُ الكَلامِ الذي تَرِدُ فيهِ أَدَواتُ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيِّ إِلا الهَمْزَة، يُبيحُ الإِتْيانَ بِالأَداةِ وَحْدَها دونَ ذِكْرِ كَلامٍ بَعْدَها. فَإِذا أُخْبِرَ أَحَدُهُمْ –مَثَلاً– أَنَّ جارَهُ قَدْ أُدْخِلَ المُسْتَشْفى فَجْأَة، فَإِنَّهُ قَدْ يَقولُ مُكْتَفِياً: (وَاللهِ! مَتى؟)، عانِياً: (مَتى حَدَثَ ذلِك؟)، أَوْ يَقول: (كَيْف؟)، أَيْ: (كَيْفَ تَمَّ ذلِك؟). وَإِذا طُرِقَ بابُ بَيْتِ أَحَدِنا، فَإِنَّهُ يُسارِعُ إِلى الاسْتِفْهام: (مَنْ؟)، قاصِداً: (مَنْ بِالباب؟) أَوْ (مَنْ يَطْرُقُ الباب؟). وَلا يُمْكِنُ تَطْبيقُ هذا، بِأَيِّ حالٍ مِنَ

الأَحْوال، عَلى هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ التي للتَّصَوُّر: (أَسُعودِيٌّ أَنْتَ أَمْ أُرْدُنِيّ؟)، إِذْ لا يُمْكِنُ الاكْتِفاءُ طَبْعاً بِالهَمْزَة، أَوْ بِها وَبِـ(أَمْ).

وَثَمَّةَ مُرَجِّحٌ ثالِثٌ يَدْفَعُ في اتِّجاهِ القَوْلِ بِالتَّصَوُّرَيْن، هُوَ أَنَّكَ تَسْتَطيعُ –وَلا ضَيْر– أَنْ تَسْتَغْنِيَ عَنْ الهَمْزَةِ التي للتَّصَوُّرِ فَتَحْذِفَها مِنَ التَّرْكيبِ الاسْتِفْهامِيّ، في حينِ إِنَّكَ لا تَسْتَطيعُ حَذْفَ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيّ الأُخْرى، فَتَقول صَواباً: (سُعودِيٌّ أَنْتَ أَمْ أُرْدُنِيّ؟)، بَدَلاً مِنْ (أَسُعودِيٌّ أَنْتَ أَمْ أُرْدُنِيّ؟). وَهذا مُؤَيَّدٌ بِالقِراءَة: ﴿**اطَّلَعَ** الغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمنِ عَهْدا﴾[5]، "بِالكَسْرِ عَلى أَنَّها هَمْزَةُ وَصْل، وَحَرْفُ الاسْتِفْهامِ مَحْذوفٌ لِدِلالَةِ (أَمْ) عَلَيْه"[6]. كَما هُوَ مُؤَيَّدٌ بِقِراءَةِ أَبي عَمْرو وَحَمْزَةَ وَالكسائِيّ وَيَعْقوب وَخَلَف بِوَصْلِ الهَمْزَةِ في ﴿أَتَّخَذْناهُمْ﴾ مِنْ قَوْلِ مَوْلانا –تَنَزَّهَ اسْمُه–: ﴿أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِيّاً أَمْ زاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصار﴾[7]، بَيْنَما قَرَأَ الباقونَ بِقَطْعِها، فَهِيَ هَمْزَةُ الاسْتِفْهام[8]. وقُرِئَ ﴿اسْتَغْفَرْتَ﴾ في قَوْلِهِ –تَعالى–: ﴿سَواء عَلَيْهِمْ اِسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[9] "عَلى حَذْفِ حَرْفِ الاسْتِفْهام، لأَنَّ (أَم) المُعادِلَةَ تَدُلُّ عَلَيْه"[10].

وَحَذْفُ هَمْزَةِ الاسْتِفْهام، بِطَبيعَةِ الحالِ وَبِما سَيَرِدُ لاحِقاً، غَيْرُ مُتَأَتٍّ لأَيٍّ أَداةٍ مِنْ أَدَواتِ التَّصَوُّرِ الأُخْرى. وَمِنْ بَعْدِ مَعْرِفَةِ هذا كُلِّه، لا يَجوزُ –في نَظَري– أَنْ يُسَوّى بَيْنَ التَّصَوُّرَيْن، لأَنَّهُما –بِبَساطَة– تَصَوُّران، لا تَصَوُّرٌ واحِد. وَلا مَفَرَّ مِنَ البَحْثِ عَنْ مُصْطَلَحٍ مُلائِمٍ أَوْ مُعايِيرٍ لِكُلٍّ، وَهُوَ الأَمْرُ الذي لَمْ أَسْتَطِعْهُ لِلآن عَلى نَحْوٍ حاسِم، وَهِيَ دَعْوَةٌ أُطْلِقُها لأُشْرِكَ بِها كُلَّ السّادَةِ العُلَماء، وَحَضَراتِ الباحِثينَ الفُضَلاء. عَلى أَنَّني لا أَجِدُ مانِعاً يَمْنَعُ مِنَ القَوْل: لَرُبَّما تُخْرَجُ الهَمْزَةُ التي قيلَ إِنَّها لِلتَّصَوُّر مِنَ التَّصَوُّر، فَنَكونُ بِإِزاءِ أَنْواعٍ مِنَ الاسْتِفْهامِ ثَلاثَة: الأَوَّلُ هُوَ **التَّصْديقيّ**، كَما في (أَأَنْتَ مُحَمَّد؟) وَ(هَلْ أَنْتَ أَخوهُ؟). وَالثّاني هُوَ **التَّصَوُّرِيّ**، كَـ(مَنْ أَعْطاكَ إِيّاها؟) وَ(ما رَأْيُك؟) وَ(مَتى تُسافِر؟)... وَأَمّا الثّالِثُ فَهُوَ الاسْتِفْهامُ "**التَّخْييريّ**" الذي بِالهَمْزَةِ في مِثْل: (أَسُعودِيٌّ أَنْتَ أَمْ أُرْدُنِيّ؟).

المَسْأَلَةُ الثّانِيَة: أَصْلُ الاسْتِفْهامِ "التَّصْديقيّ"

أَرى أَنَّ الاسْتِفْهامَ الذي يُطْلَبُ بِهِ التَّصْديقُ، بِالهَمْزَةِ أَوْ بِـ(هَلْ)، الأَصْلُ فيهِ أَلا يَكونَ بِأَداة. إِذْ كَثيراً ما يُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّ اللغَةَ كانَتْ في مَراحِلِها القَديمَةِ الأولى تَكْتَفي بِذِكْرِ جُمْلَةِ الاسْتِفْهامِ مُنَغَّمَةً تَنْغيمَ الاسْتِفْهامِ المَعْهود، دونَ أَنْ تَأْتِيَ بِأَداةِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقيّ. فَكانَ النّاطِقُ بِالعَرَبِيَّةِ قَديماً إِذا أَرادَ –مَثَلاً– أَنْ يَتَأَكَّدَ أَنَّ الشَّخْصَ الذي أَمامَهُ هُوَ مُحَمَّد، فَإِنَّهُ كانَ يَسْأَلُهُ مُعْتَمِداً عَلى التَّنْغيمِ وَحْدَهُ دونَ الأَداة، فَيَقول: (أَنْتَ مُحَمَّد؟)، بِالتَّنْغيمِ المُفارِقِ تَنْغيمَ الإِخْبار.

وَالذي يَدُلُّنا عَلى هذا أَنَّ اللهجاتِ العَرَبِيَّةَ المَحْكِيَّةَ اليَوْم، إِضافَةً إِلى كَثيرٍ مِنَ اللغاتِ الحَيَّة، تَخْلو تَماماً مِنْ أَيِّ أَداةٍ تُخَصِّصُها لِلاسْتِفْهامِ التَّصْديقيّ. وَقَدْ أَشارَ "برجشتراسر" إِلى أَنَّ اللغاتِ كُلَّها أَوْ أَكْثَرَها يُؤَدّي هذا النَّوْعَ مِنَ الاسْتِفْهامِ "بِنَغْمَةٍ خاصَّةٍ بِالاسْتِفْهامِ عَلى العُموم، أَوْ بِالاسْتِفْهامِ عَنِ الجُمْلَةِ خُصوصاً، بِخِلافِ الإِخْبار"[11].

وَأَخَواتُ العَرَبِيَّةِ مِنَ اللغاتِ الجزريَّة، تَعْرِفُ كُلُّها تَأْدِيَةَ هذا الاسْتِفْهامِ بالاسْتِغْناءِ "عَنْ كُلِّ إشارَةٍ إِلَيْهِ إلا النَّغْمة"[12]. مَعْنى هذا أَنَّ كَثْرَةً كاثِرَةً مِنَ اللغاتِ تَسْتَغْني تَماماً عَنْ أَداةِ الاسْتِفْهامِ التي بها يُطْلَبُ التَّصْديقُ، أَوِ الإجابَةُ بِـ"نَعَـم" أَوْ "لا". وَيُسْتَدَلُّ عَلى هذا بِقَوْلِ رَسولِ اللهِ –صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "**يا أَبـا ذَرّ، عَيَّرْتَـهُ بِأُمِّـه؟ أَرادَ: أَعَيَّرْتَـهُ بِأُمِّه؟**"[13].

أُلْمِحَ سابِقاً إِلى أَنَّ الاسْتِفْهامَ التَّصْديقِيَّ، بِالهَمْزَةِ أَوْ (هَلْ)، يَخْتَلِفُ عَنِ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيِّ بِأَدَواتِ الاسْتِفْهامِ الأُخْرى، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يُمْكِنُ لَكَ تَأْدِيَةُ التَّصْديق، مِنْ دونِ ذِكْرِ أَيٍّ مِنَ الهَمْزَةِ أَوْ (هَلْ). أَيْ يُمْكِنُ لَكَ اطِّراحُ الهَمْزَةِ أَوْ (هَلْ) مِنَ التَّرْكيبِ الاسْتِفْهامِيِّ التَّصْديقِيّ، مَعَ بَقاءِ نَغْمَةِ الاسْتِفْهامِ كَما لَوْ كانَ مُبْقىً عَلى الأَداة، دونَ الإِخْلالِ بِالوَظيفَةِ الإِبْلاغِيَّةِ التي لِهذا الاسْتِفْهام. وفي هذا دَليلٌ كافٍ عَلى أَنَّ دلالَةَ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ تَتَأَتّى مِنْ غَيْـرِ الأَداةِ في الأَصْل. بَلْ لَقَدْ يَصِحُّ مِنّا القَوْل: إِنَّ الاسْتِفْهامَ التَّصْديقِيَّ مُتَأَتٍّ مِنَ النَّغْمِ لا مِنَ الأَداة، وَهُوَ ما عَلَيْهِ كَثيرٌ مِـنَ اللغاتِ التي تَتَدَبَّرُ أَمْرَ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ مُتَوَكِّئَةً عَلى النَّغْمِ وَحْدَه، دونَ أَنْ تُخَصِّصَ أَداةً كَالهَمْزَةِ أَوْ (هَلْ)[14].

وَلَكِنْ، إِنْ نَحْنُ وَجَّهْنا أَنْظارَنا تِلْقاءَ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيِّ الأُخْرى، وَجَدْنا الحَذْفَ غَيْرَ مُتَحَقِّـقٍ لأَيِّ أَداةٍ مِنْها. فَأَنْتَ لَيْسَ بِمُكْنَتِكَ أَنْ تَحْذِفَ (مَنْ) أَوْ (ما) أَوْ (ماذا) أَوْ (كَيْفَ) أَوْ (مَتى) أَوْ (كَـمْ) مِـنَ التَّراكيـبِ الاسْتِفْهامِيَّة. تَأَمَّلْ:

(1) مَنْ مُديرُ المَرْكز؟ ---> *مُديرُ المَرْكز؟

(2) ما اسْمُك؟ ---> *اسْمُك؟

(3) ماذا قَرَّرْتُم؟ ---> *قَرَّرْتُم؟

(4) كَيْفَ بَنَيْتَ الدّار؟ ---> *بَنَيْتَ الدّار؟

(5) مَتى تَخَرَّجَ سَميرٌ مِنَ الجامِعَة؟ ---> *تَخَرَّجَ سَميرٌ مِنَ الجامِعَة؟

(6) كَمْ ديناراً مَعَك؟ ---> *ديناراً مَعَك؟

وَهذا مُفْهِمٌ أَنَّ حَذْفَ أَداةِ الاسْتِفْهامِ هُنا اعْتِماداً عَلى نَغْمَةِ الاسْتِفْهامِ في تَأْدِيَةِ وَظيفَةِ الاسْتِفْهام، أَمْـرٌ غَيْـرُ مُتَأَتٍّ لأَدَواتِ الاسْتِفْهامِ هذِهِ كَما هِيَ الحالُ مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهام وَ(هَلْ). لِذلِكَ فَـإِنَّ اسْـتِعْمالَ هـذِهِ الأَدَواتِ وَالإِبْقاءَ عَلَيْها هُوَ الأَصْلُ الذي لَمْ تَحِدْ عَنْه اللغَة. بِمَعْنى أَنَّ اللغَةَ أَوْجَدَت ابْتِداءً هذِهِ الأَدَواتِ لِتُؤَدِّيَ الدَّوْرَ الدّلالِيَّ الوَظيفِيَّ الذي تَضطلِعُ بِهِ في التَّراكيبِ الاسْتِفْهامِيَّة: (السُّؤال عَنِ الشَّخْص أَوِ الشَّيْء، أَوِ السُّؤال عَـنِ الطَّريقَـةِ أَوِ الكَيْفِيَّة، أَوِ السُّؤال عَنِ الوَقْتِ أَوِ الزَّمَن، أَوِ السُّؤال عَنِ الكَمِّ أَوِ العَدَد). وَأَحْسَبُ أَنَّهُ لَمْ يُتَحْ لِلنّاطِقِ اللغَويِّ حَذْفُ أَداةِ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيِّ مِنْ غَيْرِ الهَمْزَةِ، كَـ(مَنْ، ما، مَتى،...)، إِلا لأَنَّ مَعْنى الاسْتِفْهامِ مُضَمَّنٌ فيها، مُتَأَتٍّ مِنْها. وَهذا يُعَزِّزُ ما أَوْرَدناهُ سابِقاً. فَالاسْتِفْهامُ الذي يُرادُ بِهِ مَعْرِفَةُ الشَّخْصِ أَوِ الشَّيْءِ أَوِ المَكانِ أَوِ الزَّمـانِ أَوِ العَـدَدِ أَوِ

الطَّرِيقَةِ (الحالَة أَوِ الكَيْفِيَّة)، لَيْسَ فيهِ إلا وَجْهٌ واحِد، هُوَ ذِكْرُ الأَداة وَلا شَـيْءَ آخَـر: (مَـنْ...؟)، (مـا...؟)، (أَيْنَ...؟)، (مَتى...؟)، (كَيْفَ...؟)، (كَمْ...؟).

وَمِمّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلى أَنَّ التَّرْكيبَ الاسْتِفْهامِيَّ التَّصْديقِيَّ يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ عَلى الأَصْلِ، أَيْ مُعْتَمِداً عَلى التَّنْغـيمِ مِنْ دونِ مُسانَدَةٍ مِنَ الهَمْزَةِ أَوْ (هَلْ)، آيَتا الأَعْراف: ﴿وَجاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قالوا: **إِنَّ لَنا لَأَجْـرًا إِنْ كُنّـا نَحْـنُ الْغالِبِينَ**؟ (113) قالَ: نَعَمْ، وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ (114)﴾[15]. فَإِنَّ الوارِدَ في الآيَةِ (113) إِنْ هُوَ إلا سؤال، بِدَليلِ مَجيءِ الجَوابِ في الآيَةِ التّالِيَة (114) مُصَدَّراً بِـ(نَعَم). وَلَعَمْري أَيْنَ هِيَ أَداةُ الاسْتِفْهام؟ وَيُرَجِّحُ كَوْنَ جُمْلَةِ مَقولِ القَوْلِ في ﴿قالُوا: **إِنَّ لَنا لَأَجْرًا إِنْ كُنّا نَحْنُ الْغالِبِينَ**؟﴾ سُؤالاً، أَنَّها نَفْسَها تَرِدُ في مَوْطِنٍ آخَرَ مِنَ التَّنْزيـلِ العَزيـزِ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهام: ﴿فَلَمّا جاءَ السَّحَرَةُ قالوا لِفِرْعَوْنَ: **أَئِنَّ لَنا لَأَجْرًا إِنْ كُنّا نَحْنُ الْغالِبِينَ**؟ (41) قالَ: نَعَمْ، وَإِنَّكُـمْ إِذًا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ (42)﴾[16].

وَكَثيراً ما يُهَيَّأُ لي بِأَنَّ آيَتَيِ الأَعْرافِ هاتَيْنِ تُشَكِّلانِ وَحْدَهُما رَدّاً كافِياً عَلى مَنْ أَنْكَـرَ "حَـذْفَ" هَمْـزَةِ الاسْتِفْهامِ في الكَلام، أَوْ مَنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّ "حَذْفَ" هَمْزَةِ الاسْتِفْهام -وَلَوْ كانَتْ قَبْلَ (أَم) المُتَّصِلَة- مِنْ ضَـرورات الشِّعْر، وَلا يَكونُ إلا عِنْدَ أَمْنِ اللبْس، "وَهُوَ ظاهِرُ كَلامِ سيبَوَيْه"[17]. غَيْرَ أَنَّ الأَخْفَشَ الأَوْسَطَ (210هـ) ذَهَـبَ إِلى جَوازِ حَذْفِها في الاخْتِيارِ عِنْدَ أَمْنِ اللبْس، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ -تَعالى-: ﴿هذا رَبّي﴾[18] في المَواضِعِ الثَّلاثَة[19].

وَقَدْ قَوّى ابْنُ مالِكٍ (672هـ) رَأْيَ الأَخْفَشِ قائِلاً: "وَأَقْوى الاحْتِجاج، عَلى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ، قَوْلُ رَسولِ اللهِ -صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِجِبْريل: **وَإِنْ زَنى، وَإِنْ سَرَق**؟ فَقالَ: وَإِنْ زَنى وَإِنْ سَرَق"[20]. وَبَيَّنَ المُرادِيّ اخْتِيـارَهُ في المَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: "وَالمُخْتارُ أَنَّ حَذْفَها مُطَّرِدٌ إِذا كانَ بَعْدَها (أَم) المُتَّصِلَة، لِكَثْرَتِهِ نَظْماً وَنَثْراً. فَمِنَ النَّظْمِ قَوْلُ الشّاعِر:

لَعَمْرُكَ، ما أَدْري، وَإِنْ كُنْتُ دارِياً: بِسَبْعٍ، رَمَيْنَ الجَمْرَ، أَمْ بِثَماني؟

وأبيات أخر، لا حاجَةَ إِلى التَّطْويلِ بِإِنْشادِها. وَمِنَ النَّثْرِ قِراءَةُ ابْنِ مُحَيْصِن: ﴿سَواء عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْـذِرْهُمْ﴾ بِهمزة واحدة"[21].

وَما ذاكَ بِبَعيدٍ مِنْ قَوْلِ فِرْعَوْنَ: ﴿قالَ فِرْعَوْنُ: **آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ** ۖ إِنَّ هذا لَمَكْـرٌ مَكَرْتُمـوهُ في الْمَدينَةِ لِتُخْرِجوا مِنْها أَهْلَها ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمونَ﴾[22]. فهذا مِنْ قَبيلِ الاسْتِفْهامِ بِلا أَداة، وَلكِنَّهُ اسْتِفْهامٌ خارِجٌ عـن الطَّبيعة الاعتياديّة للاستفهام وقوّته، إِلى غَرَضٍ آخَر. وَمِنَ الشَّواهِدِ وَالأَمْثِلَةِ المُرَجِّحِ فيها الأَمْرُ عَيْنُه:

1. فَأَصْبَحْتُ فيهِمْ آمِناً لا كَمَعْشَرٍ أَتَوْني فَقالوا: **مِنْ رَبيعَةَ أَمْ مُضَر**؟[23].

2. ثُمَّ قالوا: **تُحِبُّها**؟ قُلْتُ: بَهْراً عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصى وَالتُّرابِ[24].

"فَقيلَ: أَرادَ: "أَتُحِبُّها؟"[25].

3. قالَ الشّاطِبِيّ: "فَإذا قُلْتَ: (**ما أَدْري قامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ**)، فَهُوَ عَلى تَقْديرِ الهَمْزَةِ لِدلالَةِ الكَلامِ عَلَيْها"[26].

4. "رُوِيَ أَنَّ الحَسَنَ أَوِ الحُسَيْنَ (عَلَيْهِما السَّلام) أَخَذَ تَمْرَةَ الصَّدَقَة، فَجَعَلَها في فيه، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسولُ اللهِ –صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، فَأَخْرَجَها مِنْ فيه، قالَ: **ما عَلِمْتَ**...؟ **أَيْ: أَما عَلِمْتَ**...؟". وَعَلَّقَ ابْنُ مالِكٍ (672هـ) عَلى حَذْفِ أَداةِ الاسْتِفْهامِ في الحَديثِ بِقَوْلِهِ: "وَمَنْ رَوى "ما عَلِمْتَ"، فَأَصْلُهُ: أَما عَلِمْتَ، وَحُذِفتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهام، لأَنَّ المَعْنى لا يَسْتَقيمُ إِلا بِتَقْديرِها"[27]. وَإِنَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ، هُوَ وَغَيْرُه، مِنْ أَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ "مَحْذوفَةٌ" أَوْ قَدْ "تُحْذَفُ" مِنَ الكَلام، إِنَّما يُقْبَلُ مِنْهُ تَجاوُزاً، ذلِكَ أَنَّ الاسْتِفْهامَ الذي يُطْلَبُ بِهِ التَّصْديقُ، الأَصْلُ فيهِ أَلا يَكونَ بِأَداةٍ كَما قُلْنا، وَوُرودُ الاسْتِفْهامِ في الشَّواهِدِ السّابِقَةِ وَغَيْرِها دونَ الهَمْزَةِ إِنَّما هُوَ عَلى الأَصْل، وَلَيْسَ في الأَمْرِ حَذْفٌ بِحَسَبِ هذا الاعْتِبار.

المَسْأَلَةُ الثّالِثَة: اِنْتِقالُ (هَلْ) مِنَ التَّصْديقِ إِلى التَّصَوُّر

(1) هَلْ تَكونُ (هَلْ) للتَّصَوُّرِ عِنْدَ النُّحاة؟

يَذْهَبُ السّادَةُ النُّحاةُ –فيما هُوَ مَعْلوم– إِلى أَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ تَرِدُ لِنَوْعَيِ الاسْتِفْهام: التَّصَوُّرِيِّ وَالتَّصْديقِيّ، وَأَنَّها يُؤْتى بِها لِطَلَبِ التَّصْديقِ الموجب وَالتَّصْديقِ السَّلْبِيّ (المَنْفِيّ). أَمّا (هَلْ)، فَإِنَّها لا تَأْتي إِلا للاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ الموجبِ دونَ السَّلْبِيّ. قالَ صاحِبُ "الجَنى": "فَأَمّا هَمْزَةُ الاسْتِفْهامِ فَهِيَ حَرْفٌ مُشْتَرَك: يَدْخُلُ عَلى الأَسْماءِ وَالأَفْعال، لِطَلَبِ تَصْديق، نَحْو: أَزَيْدٌ قائِم؟ أَوْ تَصَوُّر، نَحْو: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو؟ **وَتُساويها (هَلْ) في طَلَبِ التَّصْديقِ الموجب، لا غَيْر**"[28]. وَقالَ "ابْنُ هِشام": "(**هَلْ**) **حَرْفٌ مَوْضوعٌ لِطَلَبِ التَّصْديقِ الإِيجابِيّ، دونَ التَّصَوُّر، وَدونَ التَّصْديقِ السَّلْبِيّ**"[29]. كَما قالَ المَوْزِعِيّ عانياً الهَمْزَةَ أَيْضاً: "يُسْتَفْهَمُ بِها عَنِ التَّصَوُّرِ الذي هُوَ طَلَبُ مَعْرِفَةِ ماهِيَّةِ المَسئولِ عَنْه، نَحْوَ: أَقائِمٌ زَيْدٌ أَمْ عَمْرو؟ وَيُسْتَفْهَمُ بِها عَنِ التَّصْديقِ الذي هُوَ حُكْمٌ عَلى الماهِيَّة، نَحْوَ: أَزَيْدٌ قائِمٌ؟ وَلَيْسَ ذلِكَ لِغَيْرِها مِنَ الأَدَوات، **فَـ(هَلْ) مُخْتَصَّةٌ بِالتَّصْديق** نَحْوَ: هَلْ قامَ زَيْدٌ؟ وَبَقِيَّةُ الأَدَواتِ مُخْتَصَّةٌ بِطَلَبِ التَّصَوُّر نَحْوَ: مَنْ جاءَك؟ وَما صَنَعْت؟ وَكَمْ مالُك؟ وَأَيْنَ بَيْتُك؟ وَمَتى سَفَرُك؟"[30].

وَقَدْ كانَ مِنْ نَتيجَةِ ذلِكَ أَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّ الهَمْزَةَ "تَقَعُ مَواقِعَ لا تَقَعُ أُخْتُها فيها. أَلا تَرى أَنَّكَ تَقولُ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو؟)، وَالمُرادُ: (أَيُّهُما عِنْدَك؟)، فَـ(أَمْ) ههُنا مُعادِلَةٌ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهام، وَلا تُعادَلُ (أَمْ) في هذا المَوْضِعِ بِغَيْرِ الهَمْزَةِ عَلى ما سَبَق، **وَلا يُقالُ في هذا المَعْنى: (هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو؟)**"[31].

نَخْلُصُ إِلى القَوْل: إِنَّ النَّحْوَ التَّقْليدِيَّ، بِشَكْلٍ عامّ، لا يُجيزُ أَنْ تَأْتِيَ (هَلْ) للتَّصَوُّر، إِذْ هِيَ خالِصَةٌ للتَّصْديقِ عِنْدَهُم، كَما تَبَيَّن. وَلَقَدْ كُنّا نَظُنُّ أَنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلى اخْتِصاصِ (هَلْ) بِالتَّصْديقِ عِنْدَهُمْ، أَلا تَأْتِيَ بَعْدَها (أَمْ). إِلا أَنَّنا نَجِدُ النُّحاةَ يُسوقونَ القَوْل: (هَلْ زَيْدٌ في الدّارِ أَمْ عَمْرو؟)[32]، وَيُجوِّزونَهُ لا عَلى أَنَّ (هَلْ) آتِيَةٌ فيهِ للتَّصَوُّرِ كَما كُنّا نَتَوَقَّع، بَلْ للتَّصْديق أَيْضاً! وَما هذا إِلا لِقَناعَتِهِمُ التي لا يَحيدونَ عَنْها بِأَنَّ (هَلْ) لا تَقَعُ مَوْقِعَ (أَيّ)، وَمِنْ أَجْلِ هذا

حَكَموا عَلى (أَمْ) في مِثالِهِم بِأَنَّها "مُنْقَطِعَة" لا "مُتَّصِلَة". قالَ "الشّاطِبِيّ" في كَلامِهِ عَلى (أَمْ): "فَلَوْ كانَ الاسْتِفْهامُ بِغَيْرِ الهَمْزَةِ لَمْ تَكُنْ عاطِفَةً نَحْوَ قَوْلِكَ: هَلْ زَيْدٌ في الدّارِ أَمْ عَمْرو؟ لأَنَّ (هَلْ) لا تَقَعُ مَوْقِعَ (أَيّ)، لأَنَّ (أَيّاً) سُؤالٌ عَنِ التَّعْيين، وَ(هَلْ) سُؤالٌ عَنِ الوُقوع، فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَها، فَـ(أَمْ) في المِثالِ مُنْقَطِعَة"[33].

أَقول: ما مَعْنى أَنْ تَكونَ (أَمْ) مُنْقَطِعَة؟ بَلْ كَيْفَ تَكونُ مُنْقَطِعَة؟ ماذا يُريدُ السّائِلُ مِنْ سُؤالِهِ في المُحَصِّلَة: (هَلْ زَيْدٌ في الدّارِ أَمْ عَمْرو؟)؟ أَلا يُريدُ السّائِلُ، في نِهايَةِ المَطاف، أَنْ يَقومَ المَسْؤولُ بِتَعْيينِ أَحَدِ المَذْكورَيْنِ في السُّؤال؟ أَلا يَنْبَني عَلى هذا تلقائِيّاً أَنْ تَكونَ (هَلْ) للتَّصَوُّر؟ فَأَيْنَ الانْقِطاع بَعْدَئِذ؟ وَلَوْ صَحَّ أَنَّ (أَمْ) في المِثالِ مُنْقَطِعَةٌ آتِيَةٌ للإِضْراب، بِمَعْنى أَنَّ القائِلَ ما قَصَدَ أَنْ يَأْتِيَ ابْتِداءً بِـ(أَمْ) وَما يَليها، وَإِنَّما تَفَطَّنَ تالِياً إِلى الكَلامِ الثّاني بَعْدَ لَفْظِهِ الكَلامَ الأَوَّلَ أَوْ أَثْناءَه، فَيَبْقى صَحيحاً جِدّاً أَنَّ السّائِلَ في النَّتيجَةِ يَطْلُبُ مِنَ المَسْؤولِ أَنْ يُعَيِّنَ لَهُ في إِجابَتِهِ أَحَدَ الكَلامَيْنِ المَذْكورَيْنِ قَبْلَ (أَمْ) وَبَعْدَها. أَقولُ –بِطَريقَةٍ أُخْرى–: إِنَّ السّامِعَ في مُحَصِّلَةِ الأَمْرِ قَدْ طَرَقَ مَسْمَعَهُ الكَلامانِ أَوِ الخَياران، وَلِذلِكَ يَسْعى في إِجابَتِهِ إِلى أَنْ يُعَيِّنَ أَوْ يُحَدِّدَ أَوْ يَخْتارَ أَحَدَ المَذْكورَيْن، وَهذا هُوَ التَّصَوُّر، وَهذا هُوَ المُهِمّ.

عَلى أَنّا لا نَعْدِمُ أَنْ نَجِدَ مِنَ النُّحاةِ مَنْ أَشارَ صَراحَةً إِلى اسْتِعْمالِ (هَلْ) للتَّصَوُّر، بِما يُخالِفُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحاة عَلى نَحْوٍ عامّ. فَابْنُ الحاجِبِ يَرى أَنَّهُ "**رُبَّما يَجيءُ (هَلْ) قَبْلَ المُتَّصِلَةِ عَلى الشُّذوذ، نَحْوَ: (هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو؟)**"[34]. وَبِما أَنَّهُ أَقَرَّ بِأَنَّ (هَلْ) قَدْ تَأْتي قَبْلَ (أَم) المُتَّصِلَة، وَإِنْ "بِشُذوذ"، فَإِنَّ هذا يُنْبِئُ بِأَنَّ (هَلْ) قَدْ تَأْتي للتَّصَوُّر لا للتَّصْديق. وَجَديرٌ بِاللحْظِ أَنَّ المِثالَ الذي أَوْرَدَهُ "ابْنُ الحاجِبِ" هُنا، لا يَكادُ يَخْتَلِفُ في شَيْءٍ عَنْ مِثالِ النُّحاةِ المَذْكورِ سالِفاً، أَلا وَهُوَ: (**هَلْ زَيْدٌ في الدّارِ أَمْ عَمْرو؟**).

وَرَغْمَ أَنَّني لا أَسْتَطيعُ أَنْ أَقْطَعَ بِمُرادِ "ابْنِ الحاجِب" مِنَ "الشُّذوذ"، إِلا أَنَّني أُسَلِّمُ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَقولَ قالَتْهُ تِلْكَ عَنْ (هَلْ) لَوْلا أَنَّهُ وَجَدَها مُسْتَعْمَلَةً للتَّصَوُّرِ في زَمانِهِ أَوْ قَبْلَ زَمانِه، بِنِسْبَةٍ مِنَ النِّسَب. وَهذا مَلْحَظٌ لا يُمْكِنُ الاسْتِهانَةُ بِهِ أَوْ تَجاوُزُه، لأَنَّهُ يَشي بِأَنَّ النّاطِقينَ بِالعَرَبِيَّةِ لَمْ يَلْتَزِمْ كُلُّهُمْ بِقاعِدَةِ النُّحاةِ عَلى الدَّوام. وَلَكِنْ، يَبْدو أَنَّ هذا الاسْتِعْمالَ كانَ، في حَدْسِ "ابْنِ الحاجِب" وَظَنِّهِ طَبْعاً، مِمّا يَسِمُ لُغَةَ المُشافَهَةِ في الحَياةِ اليَوْمِيَّةِ كَما هِيَ عَلى أَلْسِنَةِ العَوامّ، أَكْثَرَ مِنْ وَسْمِهِ اللغَةَ الأَدَبِيَّةَ العالِيَة. يَدُلُّنا عَلى هذا عَدَمُ إِيرادِ "ابْنِ الحاجِب" شاهِداً شِعْرِيّاً عَلى (هَلْ) التَّصَوُّرِيَّة، وَاكْتِفاؤُهُ بِمِثالٍ مَصْنوع: (هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو؟).

(2) تَفْسير انْتِقالِ (هَلْ) مِنَ التَّصْديقِ إِلى التَّصَوُّر

إِحالُ أَنَّ مَجيءَ (هَلْ) للتَّصَوُّرِ –في الاسْتِعْمالِ العَمَلِيِّ للغَة بَعيداً عَنْ قَواعِدِ السّادَةِ النُّحاة– أَمْرٌ مُتَوَقَّع، وَيَنْبَغي أَلا يَكونَ مُسْتَغْرَباً عَلى الإِطْلاق، لِسَبَبَيْن: **الأَوَّل**: أَنَّهُ لا مَعْنى لأَنْ تَظَلَّ (هَلْ) وَحْدَها أَداةَ الاسْتِفْهامِ الوَحيدَةَ التي لا تَرِدُ للتَّصَوُّر في العَرَبِيَّة. فَمَجيءِ (هَلْ) للتَّصَوُّرِ تُصْبِحُ أَدَواتُ الاسْتِفْهامِ كُلُّها، دونَ اسْتِثْناء، عَلى قَدَمِ المُساواةِ مِنْ حَيْثُ إِمْكانُ أَنْ تَدُلَّ عَلى التَّصَوُّر. **الثّاني**: كَيْفَ نَرْفُضُ مَجيءَ (هَلْ) للتَّصَوُّر، وَأَمامَنا أُخْتُها وَمَثيلَتُها وَشَريكَتُها

وَرَديفَتُها (الهَمْزَة) تَرِدُ للتَّصْديقِ كَما تَرِدُ للتَّصَوُّر؟ خاصَّةً إذا أَدْرَكْنا –بما هُوَ آتٍ– أَنَّ **الاسْتِفْهامَ التَّصْديقِيَّ الذي تَدُلُّ عَلَيْهِ كِلْتا الأَداتَيْنِ بِلا خِلاف، هُوَ الأَصْلُ الذي عَنْهُ تَطَوَّرَ نَوْعُ الاسْتِفْهامِ الآخَر، أَعْني التَّصَوُّرِيّ.**

وَما هُوَ مُهِمٌّ جدّاً لَدى الباحِثِ الحالِيّ في هذا المَوْضِعِ –وَغَيْرِهِ في الحَقيقَة–، أَنْ نَعْرِفَ المُسَوِّغَ الـذي أَبـاحَ للنّاطِقِ العَرَبِيِّ الانْتِقالَ بِـ(هَلْ) مِنَ التَّصْديقِ إلى التَّصَوُّر، عَلى نَحْوِ ما سَنَرى الماثِلَ في الشَّواهِدِ المـورَدَةِ لاحِقـاً. وَذلِكَ طَبْعاً بَعْدَ هُجْرانِ مَنْهَجِ التَّخْطِئَةِ القائِمِ عَلى أَساسِ "قُلْ كَذا، وَلا تَقُلْ كَذا"، وَبَعْدَ التَّخَلّي عَنْ دَوْرِ الشُّـرْطِيِّ اللغَوِيِّ الذي يَرى نَفْسَهُ قَيِّماً عَلى أَلْسِنَةِ النّاسِ، وَوَصِيّاً عَلى شِفاهِ النّاسِ كَيْفَ يُحَرِّكونَها.

أَحْسَبُ أَنَّ تَفْسيرَ الأَمْرِ جِدُّ بَسيط، مفادُهُ أَنَّ التَّصَوُّرَ الذي تَسْتَأْثِرُ بالدّلالَةِ عَلَيْه هَمْزَةُ الاسْـتِفْهام في عُـرْفِ النُّحاة، إنَّما يُساوي التَّصْديقَ مُضاعَفاً باسْتِخْدامِ (أَمْ)، أَيْ أَنَّ التَّصْديقَ إنْ هُوَ إلا نِصْفُ التَّصَوُّرِ بَعْدَ ذِكْرِ المُعـادِلِ بِإقْحامِ (أَمْ). بِطَريقَةٍ أُخْرى: **التَّصَوُّرُ مُتَوَلِّدٌ مِنْ إضافَةِ تَصْديقٍ إلى تَصْديقٍ آخَر، أَوْ هُوَ زِيادَةُ تَصْـديقٍ إلى آخَـرَ يَسْبِقُهُ، بِوَساطَةِ (أَمْ).** وَهذا إنَّما يَعْني أَنَّ المُعادِلَ في الأَصْلِ إنْ هُوَ إلا سُؤالٌ آخَر يَنْضافُ إلى سُؤالٍ يَسْبِقُه. هكَذا:

أَرَأَنْتَ عُمَر)؟ --> أَرَأَنْتَ عُمَر)؟ + أَمْ (أَنْتَ عامِر)؟ --> أَرَأَنْتَ عُمَرُ أَمْ عامِر)؟ [35]

(تَصْديق) ---> (بِإضافَةِ التَّصْديقِ الثّاني أَوِ المُعادِل) ---> (تَصَوُّر)

فَإذا كانَ التَّصَوُّرُ –حَسَبَ هذا الافْتِراض– ناشِئاً مِنْ إضافَةِ تَصْديقٍ إلى تَصْديقٍ آخَر، أَوْ إذا كـانَ التَّصْـديقُ أَساساً بُنِيَ عَلَيْهِ التَّصَوُّر، وَكانَتْ (هَلْ) مُشْتَرِكَةً مَعَ الهَمْزَةِ في الدّلالَةِ عَلى التَّصْديق، فَما المانِعُ مِنْ أَنْ يَنْتَقِلَ تَصْـديقُ (هَلْ) إلى التَّصَوُّر، كَما انْتَقَلَ تَصْديقُ الهَمْزَةِ إلى التَّصَوُّر، وَبالطَّريقَةِ نَفْسِها؟!

هَلْ (أَنْتَ عُمَر)؟ --> هَلْ (أَنْتَ عُمَر)؟ + أَمْ (أَنْتَ عامِر)؟ --> هَلْ (أَنْتَ عُمَرُ أَمْ عامِر)؟

(تَصْديق) --> (بِإضافَةِ التَّصْديقِ الثّاني أَوِ المُعادِل) ---> (تَصَوُّر)

أَرى أَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّةَ ما يَحولُ دونَ انْتِقالِ تَصْديقِ (هَلْ) إلى التَّصَوُّر، قِياساً عَلى تَصْديقِ الهَمْـزَةِ الـذي صـارَ تَصَوُّراً بِإضافَةِ المُعادِل. أَقولُ: إذا كانَ التَّصْديقُ الذي تَأْتي بِهِ الهَمْزَةُ قَدْ تَحَوَّلَ بِإضافَةِ المُعادِلِ إلى التَّصَوُّر، فَإنَّ مِـنَ المُتَوَقَّعِ كَثيراً، وَمِنْ غَيْرِ المُسْتَغْرَبِ إطْلاقاً، أَنْ يَطْرَأَ الشَّيْءُ نَفْسُهُ عَلى التَّصْديقِ الذي تُبْديهِ (هَلْ)، فَيَتَطَوَّرَ هُوَ الآخَـرُ إلى تَصَوُّر. وَإلا، فَما الفَرْق؟ ما الذي يُمْكِنُ أَنْ يَمْنَعَ تَصْديقاً دونَ تَصْديقٍ مِنْ أَنْ يَتَطَوَّرَ أَوْ يَتَغَيَّر؟ ما الذي يُمْكِـنُ أَنْ يَسْمَحَ للتَّصْديقِ مَعَ الهَمْزَةِ بِأَنْ يُصْبِحَ تَصَوُّراً، وَيَقِفَ حَجَرَ عَثْرَةٍ وَسَدّاً مَنيعاً أَمامَ التَّصْديقِ مَعَ (هَلْ)؟

وَأَكْثَرُ مِنْ ذلِكُمْ أَنَّهُ وَرَدَ عَلى الخاطِرِ أَنَّ تَصْديقَ (هَلْ) أَوْلى بِالتَّطَوُّرِ إلى التَّصَوُّرِ مِنَ التَّصْديقِ الـذي تُبْديـهِ الهَمْزَة. ذلِكَ أَنَّ العَرَبِيَّةَ تُبيحُ تَكْرارَ (هَلْ)، بِأَنْ تَأْتِيَ بِها قَبْلَ (أَمْ) وَبَعْدَها في مِثْلِ قَوْلِك: (**هَلْ** ذَهَبْتَ إلى الجامِعَـةِ أَمْ **هَلْ** بَقيتَ في البَيْت؟). في حين إنَّها لا تُجيزُ الإتْيانَ بِالهَمْزَةِ بَعْدَ (أَمْ)، فَلا تَقول: (*أَذَهَبْتَ إلى الجامِعَةِ أَمْ أَبَقيـتَ في

البَيْت؟)[36]. أمارَةُ هذا ما جاءَ في القُرْآنِ المَجيد: فَفي حالِ الهَمْزَةِ قالَ رَبُّنا –عَزَّ اسْمُه– دونَ تَكْرارِ الهَمْزَة: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشونَ بِها؟﴾[37]. وَأَمّا في حالِ (هَلْ) فَكَرَّرَ –تَعالَتْ صِفاتُه–: ﴿**هَلْ** يسْتَوي الأَعْمى وَالبَصيرُ أَمْ **هَلْ** تَسْتَوي الظُّلُماتُ وَالنّور؟﴾[38].

هَلْ (أَنْتَ عُمَر)؟ --> هَلْ (أَنْتَ عُمَر)؟ + أَمْ هَلْ (أَنْتَ عامِر)؟ --> هَلْ (أَنْتَ عُمَرُ أَمْ عامِر)؟

وَقَريبٌ مِنْ هذا قَوْلُ عَنْتَرَةَ:

هل غادَرَ الشُّعَراءُ من مُتَرَدَّمٍ أم هل عَرَفْتَ الدارَ بعد تَوَهُّمِ؟

وَلَعَلَّ مِمّا مَهَّدَ لِهذا التَّغَيُّرِ وَهذا الانْتِقال، انْتِقالِ (هَلْ) مِنَ التَّصْديقِ إِلى التَّصَوُّر، إِضافَةً إِلى ما سَبَقَ، ما قُلْناهُ خالِياً عَنْ (أَمْ) حينَ الحَديثِ عَنِ التَّرْكيبِ الاسْتِفْهامِيّ: (هَلْ زَيْدٌ في الدّارِ أَمْ عَمْرو؟). أُريدُ لأَقول: إِنَّ المَوْطِنَ التَّرْكيبِيَّ الذي أُتِيَ فيهِ بِـ(هَلْ)، ثُمَّ "أُضْرِبَ" بَعْدَها بِـ(أَمْ)، عَلى فرضِ صِحَّةِ القَوْلِ بِالإِضْراب، هُوَ المَسْؤولُ –رُبَّما– عَنِ انْتِقالِ (هَلْ) مِنْ التَّصْديقِ إِلى التَّصَوُّر. فَإِذا سَلَّمْنا بِأَنَّ (أَمْ) هُنا مُنْقَطِعَةٌ آتِيَةٌ لِلإِضْراب، بِمَعْنى أَنَّ القائِلَ لَمْ يَكُنْ يَنْتَوي الإِتْيانِ بِـ(أَمْ) وَما يَليها لَحْظَةَ ابْتِدائِهِ إِنْشاءَ الجُمْلَة، وَإِنَّما فَطِنَ لِلْكَلامِ الثّاني تالِياً، فَأَضْرَبَ عَنِ الكَلامِ الأَوَّل، فَيَبْقى صَحيحاً عَلى كُلِّ حالٍ أَنَّ السّائِلَ في مُحَصِّلَةِ الأَمْرِ يُريدُ أَنْ يُعَيِّنَ لَهُ السّامِعُ أَوِ المَسْؤولُ أَحَدَ الكَلامَيْنِ المَذْكورَيْنِ قَبْلَ (أَمْ) وَبَعْدَها. وَمِنْ هُنا شَرَعَ النّاطِقُ بِالعَرَبِيَّةِ يَأْلَفُ مَجيءَ (هَلْ) لِلتَّصَوُّر، فَأَخَذَتْ (هَلْ) تَشيعُ بِدِلالَتِها الجَديدَةِ المُطابِقَةِ لِدِلالَةِ الهَمْزَة.

وَجُمْلَةُ الأَمْرِ أَنَّ البِنْيَةَ المُشْتَمِلَةَ عَلى (هَلْ) تَتْلوها (أَم) التي قيلَ إِنَّها لِلإِضْراب: (هَلْ زَيْدٌ في الدّارِ أَمْ عَمْرو؟)، أَضْحَتْ بِنْيَةً لَها حَظٌّ مِنَ الإِلْفِ وَالشُّيوع، وَمِنْها طَوَّرَ النّاطِقُ اللغَويُّ اسْتِعْمالاً لِـ(هَلْ)، تَكونُ فيهِ لِلتَّصَوُّرِ كَما كانَتْ في غَيْرِهِ لِلتَّصْديق. تَماماً كَما هِيَ الحالُ مَعَ الهَمْزَةِ التي تُسْتَعْمَلُ لِلتَّصَوُّرِ كَما تُسْتَعْمَلُ لِلتَّصْديق. وَلا غَرْوَ أَنْ وَجَدْنا (هَلْ)، في المِثالِ المَصْنوعِ السّابِق، حالَّةً مَحَلَّ الهَمْزَة، وَ(أَمْ) مَحَلَّ (أَوْ)، إِذْ نَعْثُرُ عَلى رِوايَتَيْنِ لِلْبَيْت:

أَلا لَيْتَ شِعْري هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحى ... رَحى الحُزْنِ أَمْ أَضْحَتْ بِفَلْجٍ كَما هِيا

فَقَدْ رُوِيَ مَرَّةً بِـ(أَمْ)، وَمَرَّةً بِـ(أَوْ)[39].

وَلا أَدْري إِنْ كانَ بَعْضُ المَقولِ هُنا، حَوْلَ جَوازِ مَجيءِ (هَلْ) لِلتَّصَوُّر، هُوَ عَيْنَ ما كانَ يَدورُ في خَلَدِ أُسْتاذِنا "سَمير ستيتيَّة"، حينَما صَرَّحَ بِمَجيءِ (هَلْ) لِلتَّصَوُّر حَيْثُ قالَ: "**تَتَمَيَّزُ همزةُ الاستفهام وَ(هَلْ)، في أَنَّهُما تَجيئانِ لِلتَّصْديقِ وَالتَّصَوُّر**، مَعَ فارِقٍ واحِد، وَهُوَ أَنَّ الهمزةَ تُسْتَعْمَلُ في التَّصْديقِ الإِيجابِيّ (المُثْبَت)، وَالتَّصْديقِ السَّلْبِيّ (المَنْفِيّ)"[40]. وَحَيْثُ قالَ لاحِقاً عنِ الأَداتَيْنِ نَفْسَيْهِما: "...**أَمّا حينَ تُسْتَعْمَلانِ لِلتَّصَوُّر**، فَإِنَّهُ لا يَجوزُ حَذْفُهُما"[41]. وَيَظْهَرُ أَنَّ أُسْتاذَنا عَدَّ الأَمْرَ مُسَلَّماً بِه، مِن قَبيلِ أَنَّ اسْتِعْمالَ (هَلْ) لِلتَّصَوُّرِ غدا أَمْراً حَتْمِيّاً، لِوُرودِهِ بِكَثْرَةٍ في الاسْتِعْمالِ المُعاصِر، فَضْلاً عَن الاسْتِعْمالِ التُّراثِيّ. وَهُوَ عَيْنُ الصَّواب.

(3) الشَّواهِد

أ- (هَلْ...أَمْ لا؟)/(هَلْ...أَوْ لا؟):

إنَّ أَوَّلَ ما يُمْكِنُ الاسْتِشْهادُ بِهِ في هذا الصَّدَد، لِلتَّدْليلِ عَلى مَجيءِ (هَلْ) للتَّصَوُّرِ في الاسْتِعْمالِ العَمَلِيّ، ذاكَ الأُسْلوبُ الذي شاعَ مُبَكِّراً -نِسْبِيّاً- في العَرَبِيَّة، المُتَمَثِّلُ في مَجيءِ سُؤالٍ مُصَدَّرٍ بِـ (هَلْ)، تَعْقِبُهُ عِبارَةُ (أَمْ لا) أَوْ (أَوْ لا) دونَ فَرْق، هكَذا: (هَلْ...أَمْ لا؟) أَوْ (هَلْ...أَوْ لا؟). مِثالُهُ أَنْ تَقولَ لِشَخْص: (هَلْ أَسْتَطيعُ زِيارَتَكَ اليَوْمَ أَمْ لا/أَوْ لا؟). وَأَصْلُهُ: (هَلْ أَسْتَطيعُ زِيارَتَكَ اليَوْمَ أَمْ لا يُمْكِن/أَوْ لا يُمْكِن؟). وَيَتَأَسَّسُ عَلَيْهِ أَنْ تَكونَ (هَلْ) فيهِ للتَّصَوُّرِ لا للتَّصْديق، كَما لا يَخْفى. وَالحاصِلُ أَنَّ هذا التَّرْكيبَ الاسْتِفْهامِيَّ قَدْ يَرِدُ في سِياقٍ يُحْكَمُ فيهِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ اسْتِفْهامٌ مُباشَر، كَما قَدْ يَكونُ اسْتِفْهاماً غَيْرَ مُباشَر. وَفي اليَدِ مِنْهُ:

- **المِهْزَميّ (257هـ)**: "وَكانَ أَكْثَرُ اخْتِلافِهِ[42] إِلى خَلَفٍ الأَحْمَر في تَعَلُّمِ النَّحْوِ وَالشِّعْر، وَكانَ خَلَفٌ أُسْتاذَه، فَأَتى خَلَفاً يَوْما فَقالَ لَه: اِسْمَعْ مِنّي قَصيدَةً رَثَيْتُكَ بِها. وَأَنْشَدَه: (أَوْدى جِماعُ العِلْمِ مُذْ أَوْدى خَلَفْ)، فَقالَ لَه: وَيْلَكَ ما حَمَلَكَ عَلى أَنْ رَثَيْتَني وَأَنا حَيّ؟ قالَ: أَرَدتُّ أَنْ أَعْلَمَ **هَلْ قَرِحَ شِعْري**[43]**أَمْ لا**، قالَ لَه: نَعَمْ قَرِح، أَقْرَحَ[44]اللهُ جَوْفَكَ"[45].

وَيَتَأَكَّدُ لَدَيْنا أَنَّ (هَلْ) للتَّصَوُّرِ هُنا لا لِشَيْءٍ آخَر، احْتِواءُ جُمْلَتِها عَلى الخيارَيْن، وَذِكْرُ الجَوابِ عَقِبَها باخْتِيارِ أَحَدِهِما: **هَلْ (1) قَرِحَ شِعْري أَمْ (2) لا (لَمْ يَقْرَحْ)؟ --> نَعَمْ، (1) قَرِح.**

- **ابْنُ قُتَيْبَةَ الدّينوريّ (276هـ)**: "لا ينضح السّقاء صارباته بالماء حتى ينظرن **هل يفضل عن الخيل أم لا**"[46].

- **ثَعْلَب (291هـ)**: "الرّائِد: الذي يَنْظُرُ إِلى الدّارِ يَرْتادُ مَنْزِلاً لَهُ وَلِقَوْمِه، فَيَنْظُرُ **هَلْ يَصْلُحُ لَهُمْ أَمْ لا**"[47].

- **ابْنُ جِنّيّ (392هـ)**: "الحُكْمُ في جَوازِ ضَرورِيّاتِ الشِّعْر. بابٌ في: **هَلْ يَجوزُ لَنا في الشِّعْرِ مِنَ الضَّرورَةِ ما جازَ لِلْعَرَبِ أَوْ لا؟**" [48].

- **الباقِلانيّ (403هـ)**: "وَيَدُلُّ عَلى صِحَّةِ جَوازِ الرُّؤْيَةِ إِجْماعُ الصَّحابَةِ عَلى جَوازِها في الجُمْلة، وَإِنَّما اخْتَلَفوا **هَلْ عَجَّلَها لِنَبِيِّهِ -صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَيْلَةَ المِعْراجِ أَمْ لا؟**" [49].

- **ابْنُ سنان الخفاجيّ (466هـ)**: "فَلَيْسَ مُرادُهُ أَنْ يُبينَ لنا حالَ المَعْلوفَةِ **هَلْ تَجِبُ فيها الزَّكاةُ أَمْ لا**، بَلْ هِيَ مَسْكوتٌ عَنْها"[50].

- **الغَزالِيّ (505هـ)**: "سُئِلَ عَنْ خادِمِ الصّوفيَّةِ يَخْرُجُ إِلى السّوق، وَيَجْمَعُ طَعاماً أَوْ نَقْداً، وَيَشْتَري بِهِ طَعاماً، فَمَنِ الذي يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْه؟ **وَهَلْ يَخْتَصُّ بِالصّوفِيَّةِ أَمْ لا؟** فَقُلْتُ: أَمّا الصّوفيَّةُ فَلا شُبْهَةَ في حَقِّهِمْ إِذا أَكَلوه، وَأَمّا غَيْرُهُمْ فَيَحِلُّ لَهُمْ إِذا أَكَلوهُ بِرِضا الخادِم، وَلَكِنْ لا يَخْلو عَنْ شُبْهَة"[51].

- **الحَريريّ (516هـ)**: "وَقَدِ اختَلَفَ النَّحْوِيّونَ: **هَلْ بَيْنَ حَرْفَيِ التَّعْدِيَةِ فَرْقٌ أَمْ لا؟** فَقالَ الأَكْثَرونَ: هُما بِمَعْنى واحِد، وَقالَ أَبو العَبّاسِ المُبَرّد: بَلْ بَيْنَهُما فَرْق"[52].

- **ابْنُ مَنْظور (711هـ)**: "وَفِي الشُّعور وَالأَوْبارِ خِلافٌ: **هَلْ تَطْهُرُ بِالدِّباغِ أَمْ لا**"[53].

- "اللهُمَّ صَلِّ أَنْتَ عَلى مُحَمَّدٍ لأَنَّكَ أَعْلَمُ بِما يَلِيقُ بِه، وَهذا الدُّعاءُ قَدِ اخْتُلِفَ فيهِ **هَلْ يَجوزُ إِطْلاقُهُ عَلى غَيْرِ النَّبِيِّ، صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَمْ لا**، وَالصَّحيحُ أَنَّهُ خاصٌّ لَهُ وَلا يُقالُ لِغَيْرِهِ"[54].

- **المُرادِيّ (749هـ)**: "وإذا نَصَبْتَ فَاخْتُلِفَ في جُمْلَتِها: **هَلْ لَها مَحَلٌّ أَمْ لا؟**" [55].

- **البَغْدادِيّ (1093هـ)**: "و"المِرْداس": الحَصاةُ التي يُرْمى بِها في البِئْرِ لِيُنْظَرَ **هَلْ فيها ماءٌ أَمْ لا**"[56].

ب- (هَلْ...أَمْ...؟):

وَلا يَكادُ يُساوِرُ المَرْءَ شَكٌّ في أَنَّ الأَصْلَ حينَ إرادَةِ التَّصَوُّر، كما جاءَ لَدى سادَتِنا النُّحاة، إيرادُ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ تَعْقِبُها (أَمْ): (أَ...أَمْ...؟). غَيْرَ أَنَّنا، في الحَقيقَةِ، واجِدونَ شَواهِدَ شِعْرِيَّةً وَنَثْرِيَّةً مُتَطاوِلَةً زَمَنِيّاً، تَفَلَّتَتْ فيها (هَلْ) مِنْ سَطْوَةِ قَواعِدِ النُّحاة، فَكانَتْ للتَّصَوُّر. فَإِنَّ اللغَةَ، في سَيْرورَتِها الفِعْلِيَّةِ وَشَواهِدِها العَمَلِيَّة، لَمْ تَتَوَقَّفْ عِنْدَ التَّرْكيب (أَ...أَمْ...؟)، بَلْ تَجاوَزَتْهُ إلى غَيْرِهِ مَرَّتَيْن. فَكانَ أَنْ جيءَ -في المَرَّةِ الأولى- بِـ(هَلْ) لِتَحِلَّ مَحَلَّ الهَمْزَةِ، لِنَصيرَ بِإزاءِ: (هَلْ...أَمْ...؟)، مَعَ إرادَةِ دِلالَةِ التَّصَوُّرِ نَفْسِها. وَسَيَنْكَشِفُ لَنا، في الأَمْثِلَةِ المُهِمَّةِ المُوالِيَة، أَنَّ اللغَةَ طَفِقَتْ تُجَوِّزُ التَّرْكيبَ (هَلْ...أَمْ...؟)، مُطابِقَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرْكيبِ الأَسْبَقِ (أَ...أَمْ...؟)، دونَ أَنْ نَلْمَحَ أَيَّ فَرْقٍ ثَمَّ. وَنَتْبَعُ أَهَمِّيَّةَ الأَمْثِلَةِ مِنْ أَنَّ فيها دَليلاً شَديدَ الوُضوحِ عَلى أَنَّ مَجيءَ (أَمْ) بَعْدَ (هَلْ) لَيْسَ مِنْ قَبيلِ الإِضْرابِ إِطْلاقاً:

- "وَقَدْ كانَ رَسولُ اللهِ -صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قالَ لِي حينَ اسْتَأْذَنْتُه: **هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْراً أَمْ ثَيِّباً؟** فَقُلْتُ[57]: تَزَوَّجْتُ ثَيِّباً، فَقالَ: هَلا تَزَوَّجْتَ بِكْراً تُلاعِبُها وَتُلاعِبُكَ؟"[58].

- **الجاحِظ (255هـ)**: "فَقُلْتُ لَهُ مازِحاً: أَرَأَيْتَ القُنْفُذَ إذا امْتَطاهُ الْجِنِّيُّ وَعَلا بِهِ في الهَواء، **هَلِ القُنْفُذُ يَحْمِلُ الجِنِّيَّ أَمِ الجِنِّيُّ يَحْمِلُ القُنْفُذ؟** قالَ: هذا مِنْ أَكاذيبِ الأَعْراب"[59].

- "ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْويلِ في قَوْلِهِ: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ فيهِ قُلْ قِتالٌ فيهِ كَبيرٌ﴾[60]، **هَلْ هُوَ مَنْسوخٌ أَمْ ثابتُ الحُكْم؟ فَقالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مَنْسوخ**"[61].

- **ابْنُ عَبْدِ رَبِّه (328هـ)**: "فَكانَ يَقولُ لِعُيونِهِ: اُنْظُروا **هَلْ تَرِدُ عَلى الْمَلِكِ أَخْبارُ رَعِيَّتِهِ عَلى حَقائِقِها أَمْ يَخْدَعُهُ عَنْها الْمُنْهي ذلِكَ إِلَيْه؟**"[62].

– **ابْنُ جِنّي (392هـ)**: "فَأَمّا أَيُّ الأَجْناسِ الثّلاثَةِ تَقَدَّمَ –أَعْني الأَسْماءَ وَالأَفْعالَ وَالحُروف–، فَلَيْسَ مِمّا نَحْنُ عَلَيْهِ في شَيْء، وَإِنَّما كَلامُنا هُنا: **هَلْ وَقَعَ جَميعُها في وَقْتٍ واحِدٍ أَمْ تَتالَتْ وَتَلاحَقَتْ قِطْعَةً قِطْعَةً، وَشَيْئاً بَعْدَ شَـيْء، وَصَدْراً بَعْدَ صَدْر؟**"[63].

– **الغَزالِيّ (505هـ)**: "فَإِنْ قُلْتَ: فَالْعِلْمُ بِهذِهِ الرُّخَصِ، **هَلْ يَجِبُ عَلى المُسافِرِ تَعَلُّمُهُ قَبْلَ السَّفَرِ أَمْ يُسْتَحَبُّ لَهُ ذلِك؟**"[64].

– "يا هارونُ، هَجَمْتَ عَلى بَيْتِ مالِ المُسْلِمينَ بِغَيْرِ رِضاهُم، **هَلْ** رَضِيَ بِفِعْلِكَ المُؤَلَّفَةُ قُلوبُهُمْ وَالعامِلونَ عَلَيْهـا في أَرْضِ اللهِ –تَعالى– وَالمُجاهِدونَ في سَبيلِ اللهِ وَابْنُ السَّبيل؟ **أَمْ** رَضِيَ بِذلِكَ حَمَلَةُ القُرْآنِ وَأَهْلُ الأَرامِلِ وَالأَيْتـام؟ **أَمْ هَلْ** رَضِيَ بِذلِكَ خَلْقٌ مِنْ رَعِيَّتِك"[65].

– "ما مِنْ صاحِبٍ يَصْحَبُ صاحِباً وَلَوْ ساعَةً مِنَ النَّهارِ إِلا سُئِلَ عَنْ صُحْبَتِهِ **هَلْ أَقامَ فيها حَقَّ اللهِ أَمْ أَضاعَه؟**"[66].

– **ابْنُ قَيِّم الجوزيَّة (751هـ)**: "وَمِنْ هذا أَمْرُ العُقودِ التي وَقَعَتْ مِنْهُمْ في الشِّرْك، فَإِنَّ الذينَ أَسْلَموا عَلى عَهْدِ النَّبِيِّ لَمْ يَسْأَلْ أَحَداً مِنْهُمْ كَيْفَ كانَ عَقْدُكَ عَلى امْرَأَتِكَ، **وَهَلْ نَكَحْتَها في عِدَّتِها أَمْ بَعْدَ انْقِضاءِ عِدَّتِها وَهَلْ نَكَحْتَ بِوَلِيٍّ وَشُهودٍ أَمْ لا**، وَلا سَأَلَ مَنْ كانَ تَحْتَهُ أُخْتانِ: **هَلْ جَمَعْتَ بَيْنَهُما في عَقْدٍ واحِدٍ أَمْ تَزَوَّجْتَ واحِدَةً بَعْدَ واحِدَة**"[67].

– **جواد عَلِيّ**: "**وَهَلْ كانَتْ هذِهِ الصُّوَرُ مِنْ بَقايا صُوَرٍ قَديمَة؟ أَمْ هِيَ صُوَرٌ حَديثَةٌ رُسِمَتْ بَعْدَ أَنْ أَعادَتْ قُرَيْشٌ بِناءَ البَيْت؟**" [68].

– "وَلِلْحُكْمِ عَلى أَصْلِ المُتَرادِفات، تَجِبُ مُراجَعَةُ سِلْسِلَةِ السَّنَدِ لِلْوُصولِ إِلى صِحَّةِ تَسَلْسُلِ الأَخْبارِ مِنْ جِهَـة، وَإِلى مَعْرِفَةِ راوي الخَبَرِ وَالْقَبيلَةِ التي هُوَ مِنْها لِمَعْرِفَةِ القِراءَةِ التي قَرَأَها، **وَهَلْ هِيَ مِنْ لَهْجَةِ قَبيلَتِهِ، أَمْ هِيَ مُجَرَّدُ كَلِمَـةٍ مِنَ اللهْجَةِ التي نَزَلَ بِها القُرْآنُ الكَريمُ نَفْسُها، تَلَقّاها القارِئُ عَلى الشَّكْلِ الذي رَواها في قِراءَتِه؟**"[69].

– **صُحُف**: "النِّزاعاتُ المَوْجودَةُ حالِيّاً بَيْنَ الطَّوائِفِ المُخْتَلِفَةِ سَواء سُنَّة أَوْ شيعَة، **هَلْ مَرْجِعُها إِلى المُغالاةِ أَمْ إِلى سوءِ التَّأْويلِ وَالتَّفْسير؟**"[70].

– "**هَلْ طَلَبْتَ العَوْدَةَ إِلى مِصْرَ أَمْ كانَتْ هُناكَ تَدَخُّلات؟**"[71].

– "**وَهَلِ المَخْرَجُ في الانْتِخاباتِ الفِلِسْطينيَّةِ في يَنايرَ كانون ثاني القادِمِ، كَما تَقولُ المَراسِم، أَم المَخْرَجُ في إِتْمـامِ المُصالَحَةِ بِالْوَرَقَةِ المِصْرِيَّةِ التي تَعَثَّرَتْ وَبَقِيَتْ تُراوِحُ مَكانَها أَمْ هَلِ الْمَخْرَجُ هُوَ ما أَعْلَنَهُ رَئيسُ السُّلْطَةِ في الأَمْسِ مِنْ أَنَّهُ لَنْ يُرَشِّحَ نَفْسَهُ لِلانْتِخابات؟**"[72].

ج– (هَلْ...أَوْ...؟):

وَمِنْ جانبٍ آخَر، نَجِدُ اللغَةَ –في المَرَّةِ الثّانيَة– قَدْ نَحَتْ في التَّطَوُّرِ مَنْحى آخَرَ أَبْعَد، مَعَ كَوْنِهِ بَدَهِيّاً مُتَصَوَّراً. لأَنَّهُ إذا كانَتِ اللغَةُ قَدِ اسْتَساغَتْ اسْتِعْمالَ (هَلْ) للتَّصَوُّر –كَما في المَشْروحِ حالِياً–، فَإنَّ مِنَ المَعْقــول جــدّاً أَنْ نَجدَها –بَعْدَ ذلِكَ– تُقيمُ (أَوْ) مَقامَ (أَمْ) بَعْدَ (هَلْ)، لِنَعْثُرَ عَلى (هَلْ...أَوْ...؟) مُسْتَخْدَمَةً اسْتِخْدامَ (هَلْ...أَمْ...؟) وَ(أَ...أَمْ...؟)، مَعَ الإبْقاءِ –كَذلِكَ– عَلى دلالَةِ التَّصَوُّر، لِيَصيرَ –عَلى النَّحْوِ الآتي– اتِّجاهُ التَّطَوُّر: (أَ...**أَمْ**...؟) –> (**هَلْ**...**أَمْ**...؟) –> (**هَلْ**...**أَوْ**...؟).

وَمِمّا يَعْنيهِ لَنا بَعْضُ هذا، أَنَّنا أَصْبَحْنا نَجِدُ النّاطِقَ اللغَويَّ يَسْتَخْدِمُ (أَمْ) أَوْ (أَوْ) بَعْدَ (هَلْ) وَيُريدُ التَّصَــوُّرَ في كُلٍّ وَلا فَرْق (أَوْ = أَمْ). فَقَدْ يُقال: (أَأَنْتَ أَحْمَدُ أَمْ مَحْمود؟)، أَوْ (هَلْ أَنْتَ أَحْمَد أَمْ مَحْمود؟)، أَوْ (هَــلْ أَنْــتَ أَحْمَد أَوْ مَحْمود؟)، وَالمَقْصِدُ في كُلٍّ مَرَّةٍ أَنْ تَخْتارَ أَحَدَهُما. وَيَبْدو أَنَّ الاسْتِعْمالَيْنِ الأَخيرَيْنِ، المُطَوَّرَيْنِ، ما جُــوِّزا إلا لأَنَّهُما ناشِئانِ عَنْ تَرْكيبٍ اسْتِفْهامِيٍّ مَخْصوص، كانَتْ (هَلْ) فيهِ مُكَرَّرَة، هكَذا: (هَلْ أَنْتَ أَحْمَد أَمْ هَلْ أَنْــتَ مَحْمود؟) (هَلْ أَنْتَ أَحْمَد أَوْ هَلْ أَنْتَ مَحْمود؟).

وَلكِنْ، ما الذي سَوَّغَ للنّاطِقِ اللغَويِّ أَنْ يُقيمَ (أَوْ) مَقامَ (أَمْ) في سِياقِ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّريّ، بَعْــدَ أَنْ كــانَ مَجيءُ (أَوْ) مُنْحَصِراً –فيما يَظْهَر– في سِياقِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقيّ؟ أَوْ كَيْفَ انْتَقَلَتْ (أَوْ) في سِياقِ الاسْتِفْهامِ مِــنَ التَّصْديقِ إلى التَّصَوُّر؟ أَقولُ: إنَّ مِنَ المُحَقَّقِ أَنَّ (أَوْ) مَوْضوعَةٌ لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْــياء، "وَهُــوَ الــذي يَقولُــهُ المُتَقَدِّمون"[73]. وَلا جَرَمَ بِأَنَّ هذِهِ الدّلالَةَ تَتَناسَبُ تَماماً مَعَ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيِّ المَطْلوبِ فيهِ تَعْيينُ أَحَدِ المَذْكورَيْن.

مِنْ ذلِكَ ما جاءَ في "مَجْموع أشعارِ العَرَب" "لِبَعْضِهِم"[74]:

رَمَــتْ سَــهْماً بِــعَــيْــنَيْهــا ... فَــعَيْــني دائِــمــاً تَسْــجِــمْ

أَلا يَا لَيْــتَ شِــعْــري **هَــلْ** ... **تُراعي الوَصْــلَ أَوْ تَصْــرِمْ**

وَجَلِيٌّ أَنَّ هذا لا يُوافِقُ مُرْتَأى النُّحاةِ فيما ذَهبوا إلَيْه مِنْ كَوْنِ (هَلْ) لا تَرِدُ إلا للتَّصْديق. فَإنَّ (هَلْ) هُنا جيءَ بها كَما هُوَ واضِحٌ للتَّصَوُّر، لأَنَّ مُرادَ الشّاعِرِ مِنْ مَقالَتِهِ: (أَلا يَا لَيْتَ شِعْري **هلْ ... تُراعي الوصلَ أَوْ تَصرِمْ**)، أَنْ يَعْرِفَ عَلى التَّعْيينِ وَالتَّحْديدِ وَالتَّصَوُّر: هَلْ سَتَصِلُهُ مَحْبوبَتُهُ أَمْ سَتَقْطَعُ حَبْلَ مَوَدَّتِه؟). وَلا مَعْنى، بِالطَّبْعِ، لأَنْ يُقــالَ لَنا إنَّ قَوْلَهُ هُنا يُجابُ عَنْهُ بِــ(نَعَمْ) أَوْ (لا)، لأَنَّ الشّاعِرَ يَطْمَحُ وَيَتَطَلَّعُ إلى مَعْرِفَةِ ماذا سَتَخْتارُ الحَبيبَةُ مِنَ الأَمْــرَيْنِ المَذْكورَيْن: الوَصْل أَم الصَّرْم. أَمارَةُ مَطْمَحِهِ وَتَطَلُّعِهِ عِبارَةُ (أَلا يَا لَيْتَ شِعْري).

وَكَذلِكَ لا عِبْرَةَ في قَوْلِ مَنْ قالَ: إنَّ الاسْتِفْهامَ في البَيْتِ خارِجٌ عَنِ الاسْتِفْهامِ الحَقيقِيِّ المَعْهود فَلا يُلْتَفَتُ فيهِ إلى (هَلْ). ذلِكَ أَنَّ التَّنْغيمَ في البَيْتِ وَإنْ كانَ تَنْغيمَ إخْبارٍ لا تَنْغيمَ اسْتِفْهام، فَإنَّهُ إخْبارٌ مُحَوَّلٌ عَنِ اسْتِفْهامٍ حَقيقِيّ، لا رَيْب. أَوْ قُلْ: إنَّهُ كَلامٌ جارٍ عَلى الاسْتِفْهام، وَإنْ لَمْ يَكُنِ اسْتِفْهاماً حَقيقَةً[75]. فَإذا جــازَ أَنْ تَــأْتِيَ (هَــلْ) في الإخْبارِ المُحَوَّلِ عَنِ الاسْتِفْهامِ الحَقيقِيّ، عَلى هذا النَّحْوِ الذي يُشيرُ إلى التَّصَوُّر، فَلا جَرَمَ أَنَّ مِنَ الجائِزِ أَيْضاً مَجيئَها

في اسْتِفْهامٍ حَقيقِيٍّ يُرادُ بِهِ التَّصَوُّر. وَلَعَلَّ مِمّا يُقَوّي هذا، أَنَّ (هَلْ) آتِيَةٌ في البَيْتِ في المَوْقِعِ المُخَصَّصِ تَقْليدِيّاً لِلْهَمْزَةِ المُسَمّاةِ هَمْزَةَ التَّسْوِيَة، وَهِيَ هَمْزَةُ اسْتِفْهامٍ في الأَصْل[76]. فَقَدْ جاءَتْ (هَلْ) بَعْدَ لَفْظٍ مِنَ الأَلْفاظِ التي اشْتُهِرَ مَجيءُ الهَمْزَةِ بَعْدَها، مِثْل: (لَيْتَ شِعْري)، وَ(سَواء)، وَ(ما أُبالي)، وَ(ما أَدْري)[77]. كَما أَنَّ (أَوْ) حالَّةٌ في البَيْتِ المَعْنِيِّ مَحَلَّ (أَمْ). اِلْحَظْ وَقارِنْ:

ألا يَا لَيْتَ شِعْري (**هلْ**) تُراعي الوصلَ (**أوْ**) تَصرِمْ

ألا يَـا لَيْـتَ شِعْري (أَ)تُراعي الوصلَ (**أَمْ**) تَصرِمْ

وَمِنْه:

– **الطَّبريّ (310هـ)**: "قالَ أَبو جَعْفَر: ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْويلِ في قَوْلِهِ: ﴿ظُلَلٌ مِنَ الغَمام﴾[78]، **وَهَلْ هُوَ مِنْ صِلَةِ فِعْلِ اللهِ –جَلَّ ثَناؤُه–، أَوْ مِنْ صِلَةِ فِعْلِ "المَلائِكَة"**، وَمَنِ الذي يَأْتي فيها؟ فَقالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مِنْ صِلَةِ فِعْلِ اللهِ"[79].

وَالْحَظْ بَأَنَّهُ سَأَلَ السُّؤالَ مُسْتَعيناً بِـ(هَلْ...أَوْ...؟)، وَكانَ المُرادُ التَّصَوُّرَ لا التَّصْديق، بِدَليلِ أَنَّهُ أَجابَ عَنِ السُّؤالِ باخْتِيارِ أَحَدِ المَذْكورَيْنِ فيه. هكَذا:

السُّؤال: هل (1) هو من صلة فعل الله جلَّ ثناؤه، أو (2) من صلة فعل "الملائكة"؟

الجَواب: (1) هو من صلة فعل الله.

– "وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْويلِ في تَأْويلِ قَوْلِه: ﴿وَمَتِّعوهُنَّ﴾[80]، **هَلْ هُوَ عَلى الوُجوبِ أَوْ عَلى النَّدْب؟** فَقالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ عَلى الوُجوب"[81].

– "وَاخْتُلِفَ في مَعْنى قَوْلِه: ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ﴾[82]، الآيَة، **هَلْ هُوَ مُواصِلٌ لِما قَبْلَهُ مِنَ الكَلام، أَوْ هُوَ مُنْفَصِلٌ مِنْهُ؟** فَقالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مُنْفَصِلٌ مِمّا قَبْلَه"[83].

– **الأَصْفَهانيّ (356هـ)**: "ثُمَّ أَجْلَسَهُ وَقالَ لَه: قَدْ جَرَّبْتُكَ عَلى قَوْلِكَ فِيَّ، **فَهَلْ لَكَ في الصُّلْحِ وَمَعَهُ مَرْكَبٌ وَعَشَرَةُ آلافِ دِرْهَمٍ أَوْ تُقيم عَلى الحَرْب؟ قالَ: بَلِ الصُّلْح**"[84].

– **التَّوْحيدِيّ (414هـ)**: "قالوا لَهُ: أَخْبِرْنا عَنِ اصْطِكاكِ الأَجْرام وَتَضاغُطِ الأَرْكان؟ **هَلْ يَدْخُلُ في بابِ وُجوبِ الإِمْكانِ أَوْ يَخْرُجُ مِنْ بابِ الفُقْدانِ إِلى ما يَخْفى عَنِ الأَذْهان؟** وَقالوا لَهُ أَيْضاً: ما نِسْبَةُ الحَرَكاتِ الطَّبيعِيَّةِ إِلى الصُّوَرِ الهيولانِيَّة؟ **وَهَلْ هِيَ مُلابِسَةٌ لِلْكيانِ في حُدودِ النَّظَرِ وَالبَيانِ أَوْ مُزايِلَةٌ لَهُ مُزايَلَةً عَلى غايَةِ الإِحْكام؟**"[85].

– **ابْنُ الجَوْزِيّ (597هـ)**: "فَقامَ فَرَفَعَني وَقالَ: ما الذي جاءَ بِكَ في هذا الوَقْت؟ **هَلْ حَدَثَتْ حادِثَةٌ أَوْ مَعَكَ مِنَ الخَليفَةِ رِسالَة؟** قُلْتُ: خَيْر، ما حَدَثَتْ حادِثَةٌ وَلا مَعي رِسالَة"[86].

– **حازِم القُرْطاجنّيّ (684هـ)**: حَسَّنَ **"ابْنُ هِشامٍ" (761هـ)** نَظْماً لأبي الحَسَنِ **حازِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ القُرْطاجَنِّيّ**، حَكى فيهِ ما وَقَعَ بَيْنَ سيبَوَيْهِ وَالكسائِيّ حَوْلَ المَسْأَلَةِ "الزّنبوريَّة". وَاللافِتُ أَنَّ القرطاجنّيّ يُلَخِّصُ في مَنظومَتِهِ المَسْأَلَةَ المُخْتَلَفَ عَلَيْها، فَيورِد رَأْيَيْ سيبَوَيْهِ وَالكسائِيّ في سُؤالٍ بِـ(هَلْ) المَثْلُوَّةِ بِـ(أَوْ):

قَدْ كـانَتِ العَقْرَبُ العَوْجـاءُ أَحْسَبُـها ... قِدْماً أَشَـدَّ مِنَ الزُّنْبـورِ وَقـعَ حُما

وَفي الجَـوابِ عَلَيْـها **هَلْ "إذا هُوَ هِيَ"** ... **أَوْ هَلْ "إذا هُـوَ إيّاها"** قَدِ اخْـتَصَما[87]

– **ابْنُ مَنْظور (711هـ)**: "وَلا أَدْري **هَلْ هُما بَيْتانِ بِهاتَيْنِ اللغَتَيْنِ أَوْ هُما بَيْتٌ واحِد؟** دَاخَلَ الشيخَ الوَهْمُ فيـهِ، وَاللهُ أَعْلَم"[88].

– "وَفي حَديثِ المُلاعَنَةِ: إِنْ جاءَتْ بِهِ جَعْداً؛ قالَ ابْنُ الأَثير: الجَعْدُ في صِفاتِ الرِّجالِ يَكونُ مَدْحاً وَذَمّاً، وَلَمْ يَذْكُرْ ما أَرادَهُ النَّبِيّ، صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، في حَديثِ المُلاعَنَةِ **هَلْ جاءَ بِهِ عَلى صِفَةِ المَدْحِ أَوْ عَلى صِفَةِ الذَّمّ؟**"[89].

– **ابْنُ قَيِّم الجوزيَّة (751هـ)**: "وَأَمّا حُكْمُ الوَلَدِ **هَلْ يَتْبَعُ أَباهُ أَوْ أُمَّه؟** فَالوَلَدُ يَتْبَعُ خَيْرَ أَبَوَيْهِ ديناً"[90].

– "**وَهَلْ هذِهِ الحَيْلولَةُ مُسْتَحَبَّةٌ أَوْ واجِبَة؟** فيهِ وَجْهانِ أَصَحُّهُما أَنَّها مُسْتَحَبَّة"[91].

– "**فَهَلْ نَحْكُمُ بِكُفْرِهِ تَبَعاً لِلدّارِ أَوْ بِإِسْلامِهِ تَغْليباً لِلإِسْلام؟** فيهِ وَجْهان"[92].

– **السُّيوطِيّ (911هـ)**: "وَأَمّا تَرتيبُ السُّوَر، **فَهَلْ هُوَ تَوْفيقِيٌّ أَيْضاً، أَوْ هُوَ بِاجْتِهادٍ مِـنَ الصَّـحابَة؟** خِـلاف، فَجُمْهورُ العُلَماءِ عَلى الثّاني"[93].

– **المقري (1041هـ)**: "كانَ أَبي يَقولُ: لا أَدْري، **هَلْ مُحَمَّدٌ والِدُ عياض أَوْ بَيْنَهُما رَجُل؟** فَهُوَ جَدُّه انْتَهـى... وَلا أَدْري **هَلْ ذلِكَ تَحْريفٌ مِنَ النّاسِخِ أَوْ هُوَ مِنَ المُؤَلِّف؟**"[94].

– **جَواد عَلِيّ: "وهل قصد بأرض الحبشةِ الحبشةَ المعروفة والسَّواحل الإفريقيَّة المقابلة لبلاد العـرب، أو قَصَـدَ موضعاً آخر في العربيَّة الجنوبيَّة؟"** [95].

– "**فَهَلْ قَيْسٌ هذا هُوَ قَيْسٌ الذي ذَكَرَهُ (بروكوبيوس)؟ اتَّصَلَ مَعَ أَخيهِ مُحَمَّدٍ بِأَبْرَهَة، وَصارَ مِنَ المُقَرَّبينَ لَدَيْه؟ أَوْ هُوَ رَجُلٌ آخَرُ لا عَلاقَةَ لَهُ بِـ(قَيْسٍ) الذي يَذْكُرُه (ابْنُ إِسْحاق)؟**"[96].

– "**وَهَلِ المَوْتُ انْطِفاءٌ لِشُعْلَةِ الحَياةِ وَانْحِلالٌ لِلْجَسَدِ إِلى الأَبَد؟ أَوْ هُوَ مَرْحَلَةٌ مِنْ حَياةٍ إِلى حَياةٍ أُخْرى** يَحْيا فيها الإِنْسانُ حَياةً جَديدَة، وَيُبْعَثُ بَعْثاً جَديداً يَبْعَثُهُ مَنْ خَلَقَه؟" [97].

- "رُوِيَ أَنَّ الحَجّاجَ قالَ وَهُوَ عَلى المِنْبَر: "ذَهَبَ قَوْمٌ يَعْرِفونَ شِعْرَ أُمَيَّة". **فَهَلْ ذَهَبَ العالِمونَ بِهِ حَقّاً قَبْلَ أَيّامِ الحَجّاج؟ وَهَلْ كانَ شِعْرُهُ ضَخْماً واسِعاً؟ أَوْ هُوَ قَوْلٌ مِنْ أَقْوالِ الحَجّاج، وَهُوَ ثَقَفِيٌّ مِنْ قَوْمٍ أُمَيَّة، أَوْ هُوَ قَوْلٌ وَزَعْمٌ مِنْ زَعْمِ الرُّواة**. وَما أَكْثَرَ مَزاعِمَ الرُّواةِ وَحَمَلَةِ الأَخْبار"[98].

مِمّا سَلَفَ كُلِّهِ نَسْتَصْفي القَوْلَ: إنَّ الجَديدَ مَعَ (هَلْ) جَديدان: الأَوَّل أَنَّنا نَقَعُ عَلى (أَمْ) حالَّة بَعْدَ (هَلْ)، لِيَقومَ المَسْؤولُ بِالتَّعْيينِ وَالتَّحْديد، أَي التَّصَوُّر. وَالثّاني أَنَّ (أَوْ) التي تَقَعُ تَقْليدِيّاً بَعْدَ (هَلْ)، خَرَجَتْ عَنْ مُؤَدّاها المُعْتادِ لِتَؤولَ بِها الدّلالَةُ إلى ما تَدُلُّ عَلَيْهِ وَتُشيرُ إِلَيْهِ (أَمْ) بِالضَّبْط، أَيْ: صارَ ثَمَّ تَساوٍ بَيْنَ (هَلْ...أَوْ...) وَ(هَلْ...أَمْ...) وَ(أَ...أَمْ...).

د- (هَلْ...أَمْ...؟) = (هَلْ...أَوْ...؟) في النَّصِّ الواحِد

وَلَعَلَّ مِمّا يُصَدِّقُ الظَّنَّ بِأَنَّ النّاطِقَ اللغَوِيَّ جَعَلَ يُطابِقُ في الاسْتِعْمالِ بَيْنَ التَّرْكيبَيْنِ (هَلْ...أَمْ...؟) وَ(هَلْ...أَوْ...؟)، النَّصوصَ التّالِيَةَ التي نَجِدُ القائِلَ أَوِ المُرْسِلَ في كُلِّ نَصٍّ مِنْها يُزاوِجُ بَيْنَ التَّرْكيبَيْنِ في آنٍ مَعاً دونَ إِقامَةِ أَيِّ اعْتِبارٍ لأَيِّ فَرْقٍ بَيْنَهُما:

- **"ابْنُ الجَوْزِيّ" (597هـ)**: "قالَ بعضُ النّاسِ لِمَمْلوكِهِ: اُخْرُجْ وَانْظُرْ **هَلِ السَّماءُ مصحية أو مغيمة**، فَخَرَجَ ثُمَّ عادَ فَقالَ: وَاللهِ ما تَرَكَني المَطَرُ أَنْظُرُ **هَلْ هِيَ مغيمة أَمْ لا؟**"[99]. فَمَعَ أَنَّ السّائِلَ (السَّيِّد) اسْتَخْدَمَ في السُّؤالِ (هَلْ...أَوْ...؟)، إلا أَنَّ المُجيبَ (المَمْلوك) أَجابَ مُسْتَخْدِماً (هَلْ...أَمْ...؟). وَكَأَنَّ المَمْلوكَ يُزاوِجُ بَيْنَ التَّرْكيبَيْنِ، وَلا فَرْق. فَهُوَ يَسْتَقْبِلُ تَرْكيباً اسْتِفْهامِيّاً، فَيُجيبُ بِإِرْسالِ آخَر، وَلا بَأْس.

- **ابن عربيّ (638هـ)**: "وهؤلاء اختلفوا في شرط هذا الدّاخل. **هل** من شرط هذا الدّاخل أنْ يُكبِّر تكبيرتين تكبيرةً للإحرام وتكبيرة للركوع، **أو** تجزيه تكبيرة الرُّكوع؟ وإن كانت تجزيه، **فهل** من شرطها أن ينوي بها تكبيرة الإحرام **أم** ليس ذلك من شرطها؟ فقال بعضهم تكفيه تكبيرة واحدة إذا نوى بها تكبيرة الإحرام"[100]. فَالْحَظْ أَنَّهُ قالَ أَوَّلاً: (هَلْ...أَوْ...؟) ثُمَّ ثَنّى بِـ(هَلْ...أَمْ...؟). وَفَعَلَ "ابْنُ عَرَبِي" الشَّيْءَ نَفْسَهُ في النَّصِّ التّالي:

- **"فهل** من شرط المأموم أن يقارن فعله فعل الإمام **أو** ليس من شرطه؟ **وهل** هذا شرط في جميع أجزاء الرَّكعة المشروعة الثّلاثة وهو القيام والانحناء والسُّجود **أم** إنَّما هو شرط في بعضها؟"[101].

- **جَواد علي**: "**وهل** كانت لهجة عامَّة مستعملة عند العرب عامَّة، من عرب جنوبيّين وعرب شماليّين، **أو** أنَّها كانت لهجة خاصَّة بالعرب الشَّماليّين؟ ثم **هل** كانت هذه اللهجة هي العربيَّة التي نزل بها القرآن، **أم** كانت عربيَّة أخرى لا صلة لها بها؟" [102].

عَلاوَةً عَلى ذلِكَ، فَإِنَّ ثَمَّةَ نُصوصاً أُخْرى سُوِّيَ فيها بَيْنَ الهَمْزَةِ وَ(هَلْ). وَمِثْلُ هذِهِ التَّسْوِيَةِ مَلْموحَةٌ في بَيْتَيِ **"ابْنِ أَبي الحديد"** (656هـ)، حَيْثُ يورِدُ في أَوَّلِهِما (أَ...أَمْ...؟)، بَيْنَما يَسْتَعْمِلُ في الثّاني (هَلْ...أَمْ...؟):

وَلَقَدْ جَهِلْتُ وَكُنْتُ أَحْذَقَ عالِمٍ أغرَارُ عَزْمِكَ **أَمْ** حُسامُكَ أَقْطَعُ

وَفَقَدتُّ مَعْرِفَتِي **فَلَسْتُ بِعارِفٍ** **هَلْ** فَضْلُ عِلْمِكَ **أَمْ** جَنابُكَ أَوْسَعُ

فَهُوَ يَسْتَعْمِلُ (أَ...أَمْ...؟) في البَيْتِ الأَوَّل، بَيْنَما يَسْتَعْمِلُ (هَلْ...أَمْ...؟) في الثّاني، وَذلِكَ في السِّياقِ نَفْسِهِ وَلِلْغَرَضِ نَفْسِه. كَما أَنَّ الاسْتِعْمالَيْنِ نَفْسَيْهِما أَتَيا بَعْدَ عِبارَتَيْنِ مُتَرادِفَتَيْنِ دالَّتَيْنِ عَلى الشَّيْءِ عَيْنِه، التَّسْوِيَة: إحْداهُما (وَلَقَدْ جَهِلْتُ)، وَالأُخْرى (فَلَسْتُ بِعارِفٍ). وَنَجِدُ، في المُقابِلِ، نَصّاً لِمحمَّد عبد الخالق عضيمة، يُسَوّي فيهِ بَيْنَ (أَ...أَمْ...؟) وَ(هَلْ...أَوْ...؟): "**أَوَقَعَ مِثْلُ هذا الأُسْلوبِ في القُرْآنِ أَمْ لا؟** وَإِذا كانَ في القُرْآن، **فَهَلْ وَرَدَ كَثيراً أَوْ قَليلاً، وَفي قِراءاتٍ مُتَواتِرَةٍ أَوْ شاذَّة؟**"[103].

وَعَلى أَيِّ حال فَإِنَّ التَّفاصُلَ الماثِلَ بَيْنَ لُغَةِ بَعْضِ الأَدَباءِ وَالشُّعَراءِ، وَقاعِدَةِ النُّحاةِ المُتَكَلَّمِ عَلَيْها، وَهِيَ أَنَّ (هَلْ) لا تَكونُ إلا للتَّصْديق، لَيْسَ وَحيدَ النَّسْجِ في هذا المِضْمار. فَقَدْ وَجَدْنا نُصوصاً أُخْرى أُدْخِلَتْ فيها (هَلْ) عَلى النَّفْي –مَثَلاً–، مَعَ أَنَّ قَواعِدَ النُّحاةِ تَنُصُّ عَلى أَنَّ (هَلْ) لا تَدْخُلُ عَلى النَّفْي. تَأَمَّلْ قَوْلَ "عَمْرِو بْنِ قَميئَة" (530م)[104]:

هَل لا يُهَيِّجُ شَوقَكَ الطَلَلُ أَم لا يُفَرِّطُ شَيخَكَ الغَزَلُ[105].

وَقَوْلَ "ابْنِ الدَّهّان" (581هـ):

هَل لا تَحرجَ عَن دَمي يا مَن تورَّعَ أَن يُصافِح[106].

وَرُبَّما كانَتْ ثَمَّةَ حاجَةٌ عَمَلِيَّةٌ أَدَّتْ إِلى هذا "الخُروج"، ذلِكَ أَنَّ الاسْتِفْهامَ بِـ(أَلا)[107]لَيْسَ يُمْكِنُ عَدُّهُ اسْتِفْهاماً حِيادِيّاً حَسَبَ كَلامِ النُّحاةِ أَنْفُسِهِم. فَالمُسْتَفْهِمُ المُسْتَخْدِمُ الهَمْزَةَ المُدْخَلَةَ عَلى النَّفْي يَتَوَقَّعُ أَنْ يُوافِقَهُ المُخاطَبُ (المَسْؤول)، وَيُقَرِّرَ ما يُريد، بِأَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ قائِلاً –مَثَلاً–: (بَلى...). هذا هُوَ المَقْصودُ بِكَوْنِهِ سُؤالاً غَيْرَ حِيادِيّ، إِذْ هُوَ سُؤالٌ مَعْروفَةٌ إِجابَتُهُ مُنْذُ إِنْشائِه، أَوْ –بِكَلامٍ آخَرَ– هُوَ سُؤالٌ يَتَوَقَّعُ المُسْتَفْهِمُ أَنْ يَكونَ الجَوابُ مُوافِقاً لِمُرْتَآه. وَهذا هُوَ الأَمْرُ الذي حَدا بِالنّاطِقِ اللغَوِيِّ إِلى أَنْ يَسْتَبْدِلَ بِالهَمْزَةِ الأَداةَ الأُخْرى التي تُوازيها، وَهِيَ (هَلْ). فَمُبْتَغاهُ مِنْ (هَلْ لا) –وَغَيْرِها– أَنْ يُنْشِئَ سُؤالاً حِيادِيّاً مُبَرَّأً مِنَ الإِجابَةِ المَعْروفَةِ مُنْذُ البِدايَة. وَمِمّا قَدْ يُقَوّي هذا، أَنَّ (هَلْ) –عِنْدَ بَعْضِ النُّحاة– لَمْ تُسْتَعْمَلْ لِلتَّقْرير، وَأَنَّ هذا مِمّا انْفَرَدَتْ بِهِ الهَمْزَة[108].

بَلْ إِنَّ وُقوعَ (لا) بَعْدَ (هَلْ) في اللغَةِ أَمْرٌ مُحْتَمَلٌ مُتَصَوَّر، فَلا يَبْعُدُ أَنْ تَكونَ اللغَةُ قَدْ سَمَحَتْ بِهِ في بَعْضِ المَراحِلِ اللغَوِيَّةِ –عَلى الأَقَلّ–. وَجَوازُ مَجيءِ (هَلْ) تَعْقِبُها (لا)، مُدَلِّلٌ عَلَيْهِ بِتَوَلُّدِ الأَداةِ الشَّهيرَةِ الدّالَّةِ عَلى "التَّحْضيض"، أَلا وَهِيَ: (هَلاّ). فَلَيْسَتْ (هَلاّ) إِلا (هَلْ) مُقْتَرِنَةً بِـ(لا)، طَبْقاً لِلرَّأْيِ الذّاهِبِ إِلى أَنَّها مِنَ الأَدَواتِ المُرَكَّبَةِ في العَرَبِيَّة[109].

المَسْأَلَةُ الرّابِعَة: لِمَ لا يَتَقَدَّمُ "العاطِفُ" هَمْزَةَ الاسْتِفْهام؟

التَّفْسيرُ الأَوَّل: أَصالَةُ الهَمْزَةِ استَدْعَتْ تَمامَ التَّصْدير!!

يُفْهَمُ مِنْ كَلامٍ لِسيبَوَيْه، أَنَّهُ لَيْسَ للاسْتِفْهامِ غَيْرُ الهَمْزَة، وَأَنَّ الأَصْلَ في أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ الأُخْرى كَـ(مَنْ، وَمَتى، وَهَلْ) وَنَحْوِهِنّ، أَنْ تَأْتِيَ وَالهَمْزَةُ مَنْوِيَّةٌ قَبْلَها، ولكِنَّهُمْ إِنَّما تَركوها أَوْ حَذَفوها "حَيْثُ أَمِنوا الالْتِباس"[110]. قالَ ابْنُ يَعيش: "الأَصْلُ أَمَنْ وَأَمَتى وَأَما، وَلَمّا كَثُرَ اسْتِعْمالُها في الاسْتِفْهامِ حُذِفَتِ الأَلِفُ لِلْعِلْمِ بِمَكانِها"[111]. وَرُبَّما أَوْحى هذا للمُبَرّد أَنْ يُجيزَ "دُخولَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ عَلى (هَلْ) وَعَلى سائِرِ أَسْماءِ الاسْتِفْهام"[112]. وَمَعَ ما يَنْطَوي عَلَيْهِ هذا الرَّأْيُ مِنْ غَرابَة، فَقَدْ بَدا لِبَعْضِ الباحِثينَ وَجيهاً[113]، وَلكِنَّ الأَكْثَرَ وَجاهَةً أَنْ يُقالَ: إِنَّ الهَمْزَةَ وَ(هَلْ) هُما الأَداتانِ المُخْتَصَّتانِ بِالاسْتِفْهام، أَوِ المَوْضوعَتانِ أَصْلاً للاسْتِفْهام، أَمّا أَدَواتُ الاسْتِفْهامِ المُتَبَقِّيَة، نَحْوَ (مَنْ) وَ(ما) وَ(أَيْنَ) وَ(مَتى)، فَلَها وَظيفَةٌ أَصْلِيَّة، وَوَظيفَةُ الاسْتِفْهامِ طارِئَةٌ عَلَيْها[114].

وَلَيْسَ غَريباً بَعْدَ ذِلِكَ أَنْ يَذْهَبَ جُمْهورُ النُّحاةِ إِلى أَنَّ الهَمْزَةَ أَصْلُ أَدَواتِ الاسْتِفْهام، مُسْتَدِلّينَ عَلى هذا بِجُمْلَةِ أُمورٍ، مِنْها أَنَّها خُصَّتْ بِتَمامِ التَّصْدير، بِدَليلِ أَنَّها إِذا كانَتْ في جُمْلَةٍ "مَعْطوفَةٍ" بالواوِ أَوْ بالفاءِ أَوْ بِـ"ثُمَّ"، قُدِّمَتْ عَلى "العاطِفِ" تَنْبيهاً عَلى أَصالَتِها في التَّصْدير –طِبْقاً لِما يَرَوْن–، كَما في: ﴿أَوَ لَمْ يَنْظُروا﴾، ﴿أَفَلَمْ يَسيروا﴾، ﴿أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِه﴾. وَأَخَواتُها تَتَأَخَّرُ عَنْ "حُروفِ العَطْف"، نَحْوَ: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرون﴾، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبون﴾، ﴿فَأَنّى تُؤْفَكون﴾، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلا القَوْمُ الفاسِقون﴾، ﴿فَأَيُّ الفَريقَيْنِ﴾، ﴿فَما لَكُمْ في المُنافِقينَ فِئَتَيْنِ﴾[115].

وَقالَ "المُرادِيّ": "فالهمزة أعمّ، وهي أصل أدوات الاستفهام. **ولأصالتها استأثرت بأمور، منها تمام التَّصدير بتقديمها على الفاء والواو وثمَّ، في نحو ﴿أفلا تعقلون﴾، ﴿أَوَلَمْ يسيروا﴾، ﴿أثمَّ إذا ما وَقَعَ﴾**. وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة، لأنَّها من الجملة المعطوفة. لكن راعَوْا أصالة الهمزة، في استحقاق التَّصدير، فقدَّموها بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام. هذا مذهب الجمهور"[116]. وَقالَ "الكفويّ": "**وَتَتَقَدَّمُ الهَمْزَةُ عَلى العاطِفِ تَنْبيهاً عَلى أَصالَتِها في التَّصْدير**، وَسائِرُ أَخَواتِها تَتَأَخَّرُ عَنْهُ كَما هُوَ قِياسُ جَميعِ أَجْزاءِ الجُمْلَةِ المَعْطوفَة"[117]. وَلَقَدْ عُبِّرَ، في "شَرْحِ المُفَصَّل"، عَنْ هذِهِ الأَصالَةِ المُفْتَرَضَةِ لِلْهَمْزَةِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصيل، حينَما قالَ: "**وَلِقُوَّتِها وَغَلَبَتِها وَعُمومِ تَصَرُّفِها** جازَ دُخولُها على الواوِ وَالفاءِ وَ(ثُمَّ) مِنْ حُروفِ العَطْف"[118].

وَالحَقيقَةُ أَنّي لا أَرى لِهذا الرَّأْيِ وَجاهَةً، لأَنَّ الهَمْزَةَ –بِبَساطَةٍ شَديدَة– لَمْ تَكُنْ يَوْماً بَعْدَ "حُروفِ العَطْف" الواوِ وَالفاءِ وَ"ثُمَّ"، لِيَصِحَّ القَوْلُ مِنْ بَعْدُ بِأَنَّها "قُدِّمَتْ". وَهَلْ يُمْكِنُ أَحَداً أَنْ يَدَّعِيَ أَصْلاً بِأَنَّ هذا الرَّأْيَ رَأْيٌ لُغَوِيٌّ؟! الحَقُّ أَنَّ هذا الرَّأْيَ –سواء أَقَبِلْناهُ أَمْ رَفَضْناهُ– لا يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ تَعْليلاً "لُغَوِيّاً" للظّاهِرَةِ اللغَوِيَّةِ المُحَيِّرَةِ المَدْروسَةِ هُنا، وَلا مَفَرَّ مِنْ تَجاوُزِهِ إِلى غَيْرِه. وَفي أَحْسَنِ الأَحْوالِ لا يُعَدُّ هذا الرَّأْيُ كافِياً لِتَعْليلِ عَدَمِ قُدْرَةِ "العاطِف" (وَ، فَـ، ثُمَّ) عَلى تَقَدُّمِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهام.

إنَّ كُلَّ ما في الأَمْرِ أَنَّ قَوْمَنا، لَمّا أَنْ جَمَعوا اللغَةَ وَاسْتَقْرَؤوها، وَجَدوا سُلوكَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ مُخْتَلِفاً داخِلَ بَعْضِ التَّراكيبِ المَخْصوصَةِ عَنْ بَقِيَّةِ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ. فَالهَمْزَةُ **تَتَقَدَّمُ** عَلى "العاطِفِ" في مِثْلِ: **﴿أَفَلا تَعْقِلون﴾**، **﴿أَفَلَمْ يَسيروا﴾**، **﴿أَوَلَمْ يَسيروا﴾**، **﴿أَوَلَمْ يَنْظُروا﴾**، **﴿أَثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ به﴾**، بَيْدَ أَنَّ سائِرَ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ **تَتَأَخَّرُ** عَنِ "العاطِف": **﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إلا القَوْمُ الفاسِقون﴾**، **﴿وَكَيْفَ تَكْفُرون﴾**، **﴿فَأَيْنَ تَذْهَبون﴾**، **﴿فَأَنّى تُؤْفَكون﴾**، **﴿فَأَيُّ الفَريقَيْنِ﴾**، **﴿فَما لَكُمْ في المُنافِقينَ فِئَتَيْنِ﴾**. وَلَمّا ابْتَغَوْا تَعْليلَ هذِهِ الظّاهِرَة، ظاهِرَةِ تَقَدُّمِ الهَمْزَةِ عَلى "العاطِفِ" وَحْدَها دونَ أَخَواتِها، أَتَوْا بِتَفْسيرٍ غَيْرِ لُغَوِيٍّ لِظاهِرَةٍ لُغَوِيَّة، تَفْسيرٍ يَقَعُ مِنَ اللغَةِ خارِجاً، افْتَرَضوهُ افْتِراضاً، وَفَرَضوهُ فَرْضاً، فَلَمْ يَجِدوا لِهذِهِ الفَرادَةِ اللغَوِيَّةِ في مَبْحَثِ الاسْتِفْهامِ مِنْ تَفْسيرٍ سِوى القَوْلِ بِأَنَّ الهَمْزَةَ هِيَ أُمُّ أَدَواتِ الاسْتِفْهام، أَوِ القَوْلِ بِأَنَّها أَصْلُ أَدَواتِ الاسْتِفْهام.

وَقَدْ يَصِحُّ القَوْلُ –دونَ الجَزْم– بِأَنَّ الهَمْزَةَ أَصْلُ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ أَوْ أُمُّها، إذا أُريدَ بِالأَصْلِ أَوِ الأُمومَةِ النُّشوءُ التّاريخِيُّ وَالظُّهورُ الزَّمَنِيّ قَبْلَ سائِرِ الأَدَواتِ. وَحَتّى هذا السَّبْق التّاريخِيّ أَوِ الزَّمَنِيّ "المُفْتَرَض"، لا يُفَسِّرُ السُّلوكَ التَّرْكيبِيَّ الذي نَجِدُ الهَمْزَةَ عَلَيْهِ في بَعْضِ التَّراكيب (أَوَ.../أَفَـ.../أَثُمَّ...). بَلِ السَّبْقُ التّاريخِيُّ لأَداةٍ مِنَ الأَدَواتِ يَنْبَغي أَلا يَتَدَخَّلَ عادَةً في سُلوكِها التَّرْكيبِيّ، فَضْلاً عَنِ اتِّخاذِهِ مُتَّكَأً في تَفْسيرِ ذلِكَ السُّلوكِ وَتَعْليلِه. فَالسَّبْقُ شَيْءٌ، وَالتَّصَرُّفُ داخِلَ التَّراكيبِ شَيْءٌ آخَر. أَوْ قُلْ: إنَّ السَّبْقَ وَالأَصْلَ مِنْ مُسْتَوى، وَالسُّلوكَ التَّرْكيبِيَّ مِنْ مُسْتَوى آخَرَ مُخْتَلِف. وَعَلى أَيِّ حال، يُطْمَأَنُّ إلى القَوْل: إنَّ مَقولَةَ الأَصْلِ لا يُمْكِنُ التَّعْويلُ عَلَيْها في تَفْسيرِ تَصَرُّفِ الأَداةِ وَتَفَرُّدِ سُلوكِها داخِلَ التَّراكيب.

وَيُهَيَّأُ لي في كَثيرٍ مِنَ الأَحْيانِ، بِأَنَّ النُّحاةَ حينَما يَقولونَ إنَّ أَداةً ما أَصْلٌ أَوْ أُمٌّ لأَدَواتٍ أُخْرى نَظيرَةٍ لَها في "العَمَلِ"، وَمِنْ أَجْلِ ذلِكَ فَهِيَ تَتَصَرَّفُ كَذا وَكَذا، إنَّما يَنْطَلِقونَ –واعينَ أَوْ غَيْرَ واعينَ– مِمّا عَلَيْهِ واقِعُ المُجْتَمَعِ العَرَبِيِّ بِصِفَةٍ خاصَّة. بِمَعْنى أَنَّهُمْ مُتَأَثِّرونَ بِالوَضْعِ الاجْتِماعِيِّ السّائِد، يُطَبِّقونَ ما يَجِدونَهُ فيهِ عَلى الوَضْعِ اللغَوِيّ، أَوْ يَقيسونَ حالَ اللغَةِ عَلى حالِ المُجْتَمَعِ حينَ إرادَةِ التَّفْسيرِ وَالتَّعْليل.

فَإذا كانَ المُجْتَمَعُ العَرَبِيُّ يُبيحُ لِلأَبِ أَوِ الأُمِّ أَوْ مَنْ يُمَثِّلُ الأَصْل، بِأَنْ يَتَصَرَّفَ في المَجالِسِ المُخْتَلِفَةِ وَالمَواقِفِ المُتَفاوِتَةِ كَما يُريدُ: بِأَنْ يَتَصَدَّرَ المَجالِسَ مَحَلاً وَحَديثاً، وَيَدْخُلَ أَوَّلاً وَيَخْرُجَ أَوَّلاً، وَيَحْكُمَ بِما يُريدُ وَيَهْوى، وَيَقْطَعَ بِأُمورٍ مَصيرِيَّةٍ كَالسِّلْمِ وَالحَرْب، وَالقَصاص وَالزَّواج، وَالسَّكَنِ وَالتِّرْحال، وَأَنْ يَتَكَلَّمَ بِالإنابَةِ عَنِ الجَميع، وَرُبَّما كانَ يَحِقُّ لَهُ أَحْياناً ما لا يَحِقُّ لِغَيْرِه. وَما هذا كُلُّهُ إلا لأَنَّهُ "الأَصْلُ" أَوِ "المَصْدَرُ" أَوِ "الأَسْبَقُ" أَوِ "الأَقْدَمُ" أَوِ "الأَكْبَر"، وَهذا كُلُّهُ لا يَعْني في جَميعِ الأَحْوالِ سِوى شَيءٍ واحِد، هُوَ أَنَّهُ "الأَقْوى". أَقولُ: فَإذا كانَ هذا ما هُوَ جارٍ في المُجْتَمَع، فَلِمَ لا يَنْسَحِبُ الأَمْرُ نَفْسُهُ عَلى اللغَة، حَسَبَ نَظْرَةِ النُّحاة؟ لِمَ لا يُطَبَّقُ هذا الواقِعُ الاجْتِماعِيُّ عَلى الواقِعِ اللغَوِيّ، طبْقاً لِرَأْيِهِمْ كَذلِك؟!

التَّفْسيرُ الثّاني: دُخولُ الهَمْزَةِ عَلى "بَعْضِ الجُمْلَة"

وَلِبَعْضِ السَّلَفِ رَأْيٌ ثانٍ رَآهُ السّيرافِيّ وَنَقَلَهُ ابْنُ يَعيش، وَلَمْ يُكْتَبْ لَهُ الشُّيوعُ كَما كُتِبَ لِسابِقِه. مُـؤَدّاهُ أَنَّ الذي جَعَلَ الهَمْزَةَ تَدْخُلُ عَلى "العاطِفِ" دونَ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ الأُخْرى، أَنَّ "العاطِفَ" هُوَ كَبَعْضَ ما قَبْلَـهُ مِـنْ كَلام، وَالهَمْزَة هِيَ وَحْدَها التي تَدْخُلُ عَلى "بَعْضِ الكَلام": "وَلا يَتَقَدَّمُ شَيْءٌ مِنْ حُروفِ الاسْتِفْهامِ وَأَسْمائِهِ غَيْـرَ الهَمْزَةِ عَلى حُروفِ العَطْف، بَلْ حُروفُ العَطْفِ تَدْخُلُ عَلَيْهِنّ، كَقَوْلِك: (وَهَلْ زَيْدٌ قائِم؟)، وَقَوْله –تَعالى–: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمون؟)... وَقَد احْتَجَّ السّيرافِيُّ لِذلِكَ أَنَّ هذِهِ الحُروفَ العاطِفَة لِبَعْضِ الجُمْلَة المَعْطوف عَلَيْها[119] لأَنَّها تَرْبِطُ ما بَعْدَها بِما قَبْلَها. وَالهَمْزَة قَدْ تَدْخُلُ عَلى الكَلامِ وَيَنْقَطِعُ بِها بَعْضُ الجُمْلَة نَحْوَ قَوْلِهِ في الاسْـتِثْبات لِمَـنْ قـالَ: (مَرَرْتُ بِزَيْد): (أَبِزَيْد؟)، فَيُدْخِلها عَلى الجارِّ وَالمَجْرور، وَهُوَ بَعْضُ الجُمْلَة. وَتَقول: (كَمْ غِلْمانُك؟ أَثَلاثَةٌ أَمْ أَرْبَعَة؟) فَتُبْدل مِنْ (كَمْ) وَحْدَها، وَتَقول: (أَمُقيماً وَقَدْ رَحَلَ النّاس؟) وَلا يَكونُ مِثْلُ ذلِكَ في (هَلْ) وَلا غَيْرِها. وَإِذْ كانَـتْ كَذلِكَ جازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلى **حُروفِ العَطْف لأَنَّها كَبَعْضِ ما قَبْلَها**"[120].

مِنَ المُثير حَقّاً أَنْ يَذْهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ مَذْهَباً مُغايراً في تَفْسيرِ الظّاهِرَة. فَهذا يَعْني أَنَّ صاحِبَ هذا الرَّأْيِ لَـمْ يَجِـد الرَّأْيَ الشَّهيرَ السّابِقَ الذي عَرَضْناهُ ذا مَقْنَع. بَيْدَ أَنَّنا لا نَسْتَطيعُ أَنْ نَتَبَيَّنَ بِسُهولَةٍ مُرادَهُمْ مِنْ كَوْنِ "حُروف العَطْفِ كَبَعْضِ ما قَبْلَها"! وَالذي وَقَعَ في تَصَوُّري –بَعْدَ طولِ نَظَرٍ وَتَقْليب– أَنَّ الأَمْرَ لَعَلَّهُ يَنْطَوي عَلى شَيْءٍ مِنَ المَنْطِـق. فَإِذا كانَ مِنَ المُؤَكَّدِ عِنْدَهُمْ –كَما هُوَ عِنْدَنا– أَنَّ "العاطِفَ" لَيْسَ جُزْءاً مِمّا بَعْدَه، لأَنَّهُ –بِبَساطَةٍ– "يَعْطِـفُ" هـذا الذي بَعْدَهُ عَلى الذي قَبْلَه، فَكَيْفَ يَعْطِفُهُ ثُمَّ يَكونُ جُزْءاً مِنْه؟! قالَ "ابْنُ مالِك" (672هـ): "لأَنَّ أَداةَ الاسْـتِفْهامِ جُزْءٌ مِنْ جُمْلَةِ الاسْتِفْهام، وَهِيَ مَعْطوفَةٌ عَلى ما قَبْلَها مِنَ الجُمَل. وَالعاطِفُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ جُزْءٌ مِمّا عَطَف"[121].

كَما أَنَّ "العاطِفَ" –في عُرْفِنا وَعُرْفِهِمْ– لَيْسَ بِالتَّأْكيدِ جُزْءاً مِمّا قَبْلَه، لِلسَّبَبِ نَفْسِهِ –مَرَّةً ثانِيَةً– لا لِسَـبَبٍ آخَر، وَهُوَ أَنَّ "العاطِفَ" يَقومُ حَسْبُ بِعَطْفِ ما بَعْدَهُ عَلى ما قَبْلَه. فَالعاطِفُ شَيْئاً عَلى شَيْءٍ لَنْ يَكونَ جُـزْءاً مِـنَ الشَّيْءِ المَعْطوفِ عَلَيْه! باخْتِصارٍ يُمْكِنُ القَوْل: إِنَّ الشَّيْءَ الذي يَقومُ بِالعَطْفِ، عَطْفِ شَيْءٍ ثانٍ عَلى شَيْءٍ أَوَّل، لَـنْ يَكونَ هُوَ عَيْنَ الثّاني وَلا عَيْنَ الأَوَّل، كَما لَنْ يَكونَ جُزْءاً مِنَ الثّاني وَلا جُزْءاً مِنَ الأَوَّل، إِنَّهُ –بِكُلِّ بَساطَةٍ– حَقيقَةٌ مُفارِقَةٌ لِلثّاني مُغايِرَةٌ لِلأَوَّل.

وَلَكِنْ، نَظَراً لإِدْراكِ السّادةِ العُلَماء أَنَّ الكَلِمَ يَتَعَلَّقُ بَعْضُهُ بِبَعْض، كانَ لِزاماً عَلَيْهِمْ أَنْ يَصِلوا "العاطِفَ" بِشَيْءٍ مِنَ الكَلِمِ الذي في مُحيطِهِ، لا أَنْ يَبْقى مُحَلِّقاً في فَضاءِ الجُمْلَةِ دونَ تَعَلُّق. فَلَمّا نَظَروا في الكَـلامِ الـذي في حَيِّـزِ "العاطِف"، أَي الكَلامِ الذي يَسْبِقُهُ (المَعْطوف عَلَيْه) وَالكَلامِ الذي يَعْقِبُه (المَعْطوف)، تَصَوَّروا أَنَّ "العاطِفَ" أَكْثَـرُ لُصوقاً بِالكَلامِ الذي يَسْبِقُه، لِلسَّبَبِ السّالِفِ عَيْنِه –مَرَّةً ثالِثَة–. إِذْ يَظْهَرُ "العاطِفُ" كَأَنَّهُ حادِمٌ لِما قَبْلَهُ، لأَنَّهُ يَعْطِفُ عَلَيْهِ ما بَعْدَهُ، أَيْ يَرُدُّ ما بَعْدَهُ إِلى ما قَبْلَه. وَالمَعْطوفُ عَلَيْهِ هُوَ الأَساسُ وَالرَّكيزَة، وَما المَعْطوفُ إِلا فَضْلَةٌ وَزِيادَةٌ، أَوْ هُوَ حائِمٌ في فَلَكِ المَعْطوفِ عَلَيْه. وَدَليلُ صَوابِ هذا إِمْكانُ حَذْفِ "العاطِفِ" وَالمَعْطوفِ مَعَ بَقاءِ المَعْطوفِ عَلَيْـه، وَعَدَمُ إِمْكانِ حَذْفِ المَعْطوفِ عَلَيْهِ مَعَ بَقاءِ "العاطِفِ" وَالمَعْطوف.

فَإذا كانَ سادَتُنا العُلَماءُ قَدْ عَرَفوا أَنَّ "العاطِفَ" لَيْسَ جُزْءاً مِنْ الذي قَبْلَهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ جُزْءاً مِنَ الـذي بَعْـدَه، وَأَنَّهُ –في الوَقْتِ نَفسِهِ– يَرُدُّ أَوْ يَعْطِفُ ما بَعْدَهُ عَلى ما قَبْلَهُ، فَيَظْهَرُ وَكَأَنَّهُ خادِمٌ لِما قَبْلَه، فَلَمْ يَكُنْ أَمامَهُمْ لِتَوْصيفِ ذلِكَ –وَالحالُ هذِهِ– إلا القَوْل: إنَّ "العاطِفَ" كَبَعْضِ ما قَبْلَه. إنَّهُمْ يُشيرونَ بِمَقولَتِهِمْ هذِهِ إلى أنَّ حُروفَ العَطْـفِ لَيْسَتْ بِالتَّأْكيدِ جُزْءاً مِمّا بَعْدَها، وَأَنَّها تَعْطِفُ ما بَعْدَها عَلى ما قَبْلَها.

وَمَهْما يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ، فَإنَّ القَوْلَ بِأَنَّ "العاطِفَ" كَبَعْضِ ما قَبْلَهُ، رَأْيٌ لا يَصْمُدُ أَمامَ التَّحْقيقِ في نِهايَةِ المَطاف. فَمِنَ المَعْروفِ أَنَّ حَرْفَ العَطْفِ الذي يَرْبِطُ بَيْنَ إسْنادَيْنِ مَثَلاً، إنَّما يَرْبِطُ بَيْنَهُما رَبْطاً "تَوْفيقِيّاً" مُتَساوِياً، بِمَعْنى أَنَّـهُ "لا تَكونُ أَيُّ جُمْلَةٍ مِنَ الجُمَلِ المَرْبوطَةِ تابِعَةً أَوْ خاضِعَةً أَوْ مُدْمَجَةً في جُمْلَةٍ أُخْرى. وَهذا يَعْني أَنَّ الجُمْلَةَ لا تَدْخُلُ في تَكْوينِ جُمْلَةٍ أُخْرى وَتَرْكيبِها حَسَبَ هذا الرَّبْط، بَلْ إنَّ الجُمَلَ المَرْبوطَةَ تَكونُ –بَعْدَ الرَّبْطِ– مُتَكافِئَةً عَلى دَرَجَةٍ واحِدَةٍ مِنَ الأَهَمِّيَّة"[122].

وَإذا كانَ حَقّاً أَنَّ الهَمْزَةَ تَدْخُلُ عَلى "بَعْضِ الجُمْلَة"، وَهُوَ مـا أَدّى –في تَصَـوُّرِ السّـيرافِيّ– إلى بَـدْهِها "العاطِفَ"، فَإنَّ دُخولَ بَعْضِ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ الأُخْرى عَلى "العاطِف" –حَسَبَ هذا المَنْطِق– أَوْلى مِنَ الهَمْزَة، ذلِكَ أَنَّهُ يَجوزُ، في بَعْضِ السِّياقاتِ، أَنْ يُكْتَفى بِأَدَواتِ الاسْتِفْهامِ وَحْدَها في التَّرْكيبِ الاسْتِفْهامِيِّ دونَ ذِكْرِ أَيِّ شَـيْءٍ بَعْدَها مِنَ التَّرْكيبِ الاسْتِفْهامِيّ، فَقَدْ يَحْدُثُ أَنْ لا تَدْخُلَ أَدَواتُ الاسْتِفْهامِ الأُخْرى –غَيْرَ الهَمْزَة– عَلى أَيِّ كَلام. فَإذا قيلَ لَكَ إنَّ ابْنَ عَمِّكَ قَدْ تُوُفِّيَ، فَإنَّ مِنَ المُتَوَقَّعِ أَنْ يَأْتِيَ رَدُّكَ عَلى النَّحْو: "إنّا للهِ وَإنّا إلَيْهِ راجِعون. مَتى؟"، أَيْ: "مَتى تُوُفِّيَ؟". وَهُوَ المُبَيَّنُ في صَفحاتِ البَحْثِ السّابِقَة.

التَّفْسيرُ الثّالِث: تَقْديرُ جُمْلَةٍ بَيْنَ الهَمْزَةِ وَ"العاطِف"

خالَفَ الجُمْهورَ جَماعَةٌ أَوَّلُهُمُ الزَّمخشريُّ (538هـ)، فَذَهَبَ "إلى تَقْـديرِ جُمْلَـةٍ، بَعْـدَ الهَمْـزَةِ، لائِقَـةٍ بِالمَحَلّ"[123]. مِمّا يَعْني أَنَّ "كُلّ واحِدٍ مِنَ الهَمْزَةِ وَحَرْفِ العَطْفِ في مَوْضِعِه"[124]. وَقالَ "ابْنُ هِشام" (761هـ) قاصِداً أَصْحابَ هذا الرَّأْي: "زَعَموا أَنَّ الهَمْزَةَ في تِلْكَ المَواضِعِ في مَحَلِّها الأَصْلِيّ، وَأَنَّ العَطْفَ عَلى جُمْلَةٍ مُقَـدَّرَةٍ بَيْنَها وَبَيْنَ العاطِف، فَيَقولونَ التَّقْدير في ﴿أَفَلَمْ يَسيروا﴾،...: أَمَكَثوا فَلَمْ يَسيروا في الأَرْض"[125]. وَقَدْ ضُعِّفَ هـذا الرَّأْيُ "بِعَدَمِ اطِّرادِه، إذْ لا يُمْكِنُ في نَحْو: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قائِمٌ عَلى كُلِّ نَفْس﴾[126]، وَبِأَنَّ فيهِ حَذْفَ جُمْلَةٍ مَعْطـوفٍ عَلَيْها، مِنْ غَيْرِ دَليل. قيلَ: وَقَدْ رَجَعَ[127] إلى مَذْهَبِ الجَماعَةِ في سورَةِ الأَعْراف"[128].

رَأْيُ الباحِثِ الحالِيّ

بِدايَةُ الحِكايَة

كُنْتُ في أَحَدِ أَيّامِ زَمَنِ الطَّلَبِ الأَوَّل، أَيْ قَبْلَ نَحْوٍ مِنْ عِشْرينَ عاماً، أَسيرُ في أَحَدِ مَمَرّاتِ الطّابِقِ الأَوَّلِ مِنْ كُلِّيَّةِ الآدابِ مِنْ جامِعَةِ اليَرْموك، فَسَمِعْتُ أَحَدَ أَساتِذَتِنا الأَلْمَعِيّينَ –أَدامَ اللهُ حِسَّهُ– يُحاضِرُ في الطُّلّابِ في إحْـدى

قاعاتِ الدَّرْسِ مِنَ الطّابِقِ الأوَّل، في مَوْضوعٍ ذي صِلَةٍ بِـ"نَحْوِ الأَدَوات". وَقَدْ كانَ المَوْضوعُ المُناقَشُ مِنْ أَكْثَرِ ما اسْتَوْقَفَني في تِلْكَ المَرْحَلَة وَما يَزال، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَسْأَلَةٍ مُحَيِّرَةٍ حَقّاً مِنْ مَسائِلِ الاسْتِفْهامِ في العَرَبِيَّة، أَعْني بِها مَسْأَلَةَ عَدَمِ قُدْرَةِ "العاطِفِ" عَلى تَقَدُّمِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهام، إِذْ لا يُمْكِنُ القَوْلُ مَثَلاً –فيما هُوَ مَعْروف–: (*وَأَقُلْتَ لَهُ الخَبَر؟/فَأَقُلْتَ لَهُ الخَبَر؟)، بَلْ نَقول: (أَوَقُلْتَ لَهُ الخَبَر؟/أَفَقُلْتَ لَهُ الخَبَر؟). وَتُشَكِّلُ هذِهِ المَسْأَلَةُ أَحَدَ مَحاوِرِ هذا البَحْثِ الرَّئيسَة. أَقولُ: لَقَدْ شَدَّني ذلِكَ الصَّوْتُ، وَهذا المَوْضوعُ، إِلى طَرْقِ البابِ فَالاسْتِئْذانِ فَالدُّخول.

وَكُنْتُ قَدْ أَدْلَيْتُ للأُسْتاذِ آنِئِذٍ –بَعْدَ اسْتِئْذانٍ ثانٍ– بِرَأْيٍ غَيْرِ مُصَوَّبٍ بِالمَرَّة، إِذْ لا يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ صَحيحاً ما انْقَدَحَ في ذِهْني يَوْمَها، مِنْ أَنَّ الأَمْرَ مَرْدودٌ إِلى عِلَّةٍ صَوْتِيَّة، تَمَثُّلُ في التَّتابُعِ الصَّوْتِيِّ الذي تُمَثِّلُهُ الهَمْزَةُ وَما جاوَرَها مِنْ أَصْواتٍ صامِتَة. فَإِنّي كُنْتُ أَحْسَبُ –خَطَأً– أَنَّ الإِبْقاءَ عَلى الوَضْعِ الذي كانَ مُتَوَقَّعاً، أَوِ الإِبْقاءَ عَلى الوَضْعِ الصَّوْتِيِّ الأَصْلِيِّ المُتَمَثِّلِ في سَبْقِ "العاطِفِ" هَمْزَةَ الاسْتِفْهام (فَـ+أَ+...)، أَوْ (وَ+أَ+...)، كانَ سَيُوَلِّدُ صُعوبَةً نَطْقِيَّةً، أَو كانَ سَيَتَسَبَّبُ في بَذْلِ مَجْهودٍ أَكْبَرَ في الانْتِقالِ مِنْ أَقْصى الجِهازِ الصَّوْتِيِّ إِلى أَقْصاه: مِنَ الشَّفَةِ (في حالِ الواو)، أَوْ مِنَ الشَّفَةِ مَعَ الأَسْنان (في حالِ الفاء)، إِلى الحَلْقِ (الهَمْزَةُ صَوْتٌ حَلْقِيّ).

أَقولُ: إِنَّ المَظْنونَ سابِقاً، المُتَجاوَزَ عَنْهُ لاحِقاً، لا يَصْمُدُ أَمامَ حَقائِقِ اللغَةِ النّاطِقَةِ بِأَنَّنا –بِكُلِّ بَساطَةٍ– واجِدونَ مِثْلَ هذا التَّتابُعِ الصَّوْتِيِّ في غَيْرِ الاسْتِفْهام، فَلِمَ تُقُبِّلَ هُناكَ وَلَمْ يُتَقَبَّلْ هُنا؟! فَكَثيراً ما يَتَّفِقُ لَنا أَنْ نَجِدَ صَوْتَ الفاء –أَوِ الواو– مَتْلُوّاً بِصَوْتِ الهَمْزَةِ في حَشْدٍ هائِلٍ مِنْ نُصوصِ اللغَةِ، فَنَقول: (فَأَخَذَ/وَأَخَذَ) وَ(فَأَكَلَ/وَأَكَلَ) [129]. فَلَوْ صَحَّ أَنَّ الأَمْرَ مَرْدودٌ إِلى عِلَّةٍ صوْتِيَّةٍ، لَكانَ في الأَقَلِّ مُطَّرِداً.

هَلْ هُوَ "عاطِف"؟

وَالذي أَسْتَصْوِبُهُ الآنَ وَأَرْتَضيه، وَأَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ كَثيراً، هُوَ أَنَّ الواوَ أَوِ الفاءَ في (أَوَ.../أَفَـ...)، لَيْسَتْ مِنَ العَطْفِ في شَيْء، لأَنَّ الجُمْلَةَ التي تَحْتَضِنُ الواوَ أَوِ الفاءَ، إِنْ هِيَ –بِبَساطَةٍ– إِلا جُمْلَةٌ إِنْشائِيَّةٌ لِكَوْنِها اسْتِفْهامِيَّة. وَلكِنَّكَ إِنْ نَظَرْتَ إِلى الجُمْلَةِ الواردَةِ قَبْلَها أَلْفَيْتَها –في كَثيرٍ مِنَ الأَحْوال– جُمْلَةً خَبَرِيَّة. فَكَيْفَ تُؤَدّي الواوُ أَوِ الفاءُ هُنا دَوْرَ "العاطِفِ"، مَعَ أَنَّهُ لا يُعْطَفُ خَبَرٌ عَلى إِنْشاء، وَلا إِنْشاءٌ عَلى خَبَر، عَلى النَّحْوِ الوارِدِ عَلَيْهِ هُنا عَلى الأَقَلّ؟ وَذلِكَ طَبْقاً لِرَأْيِ جَمْهَرَةٍ عَريضَةٍ مِنَ العُلَماءِ وَالباحِثين. قالَ "عَبْدُ السَّلام هارون": "وَأَمّا عَطْفُ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ عَلى الجُمْلَةِ الإِنْشائِيَّة، أَوِ العَكْس، فَقَدْ مَنَعَهُ البَيانِيّونَ وَكَثيرٌ مِنَ النَّحْوِيّين، وَمِنْهُمُ ابْنُ عُصْفورٍ في شَرْحِ الإيضاحِ وَنَقَلَهُ عَنِ الأَكْثَرين، وَابْنُ مالِكٍ في التَّسْهيل، كَما ذَكَرَ الأَشْمونِيُّ وَالسُّيوطِيُّ في الهَمْع"[130].

وَالذي عَلَيْهِ أَكْثَرُ العُلَماءِ وَجيهٌ جِدّاً حَسْبَ الأَصْل، لأَنَّ الأَصْلَ في العَطْفِ أَنْ يُنَسِّقَ بَيْنَ مُتَشابِهَيْنِ أَوْ أَكْثَر، وَهُوَ في حالِنا المَدْروسَةِ مَفْقودٌ تَماماً. وَأَكْبَرُ ظَنّي أَنَّ هذا هُوَ ما دَفَعَ النُّحاةَ إِلى تَسْمِيَتِهِ "عَطْفَ النَّسَق". أَبْتَغي القَوْلَ: إِنَّ (أَوَ...) أَوْ (أَفَـ...) أَصْحَتْ في العَرَبِيَّةِ –فيما نَشْعُرُ بِهِ عالِياً– أَداةً واحِدَة، وَلا يُقْنِعُ أَحَداً أَنْ تُجَزَّأَ (أَوَ.../أَفَـ...) إِلى (الهَمْزَةِ) وَ(الواو) أَوِ (الهَمْزَةِ) وَ(الفاء). وَإِنْ تَتَأَمَّل الآياتِ الآتِيَةَ التي مَرَّتْ قَبْلاً في سِياقاتِها:

-﴿وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَميعا. أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النّاسَ حَتّى يَكونوا مُؤْمِنينَ؟﴾[131].

-﴿وَما اللهُ بِغافِلٍ عَمّا تَعْمَلونَ (74) أَفَتَطْمَعونَ أَنْ يُؤْمِنوا لَكُمْ﴾[132].

-﴿وَما مُحَمَّدٌ إِلا رَسولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ. أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلى أَعْقابِكُمْ﴾[133].

-﴿فيها سُرُرٌ مَرْفوعَةٌ (13) وَأَكْوابٌ مَوْضوعَةٌ (14) وَنَمارِقُ مَصْفوفَةٌ (15) وَزَرابِيُّ مَبْثوثَةٌ (16) أَفَلا يَنْظُرونَ إِلى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[134].

يَثْبُتْ لَدَيْكَ أَنَّ كُلَّ آيَةٍ وَرَدَتْ هُنا وَفيها اسْتِفْهامٌ مِنْ قَبيلِ (أَوَ/أَفَـ)، كانَتْ مَسْبوقَةً بِخَبَر لا إِنْشاء. فَكَيْفَ يُنادى مِنْ بَعْدُ بِمَقولَةِ العَطْفِ في هذا المَوْضِع؟![135] وَقَدْ سَبَقَني "مَحْمود الدّيكِيّ" إِلى بَعْضِ المَقولِ المَسوقِ هُنا حينَما قالَ: "لا نُسَلِّمُ أَنَّ الهَمْزَةَ تَتَقَدَّمُ حَرْفَ العَطْف، ذلِكَ أَنَّ العَطْفَ يُنَسِّقُ بَيْنَ مُتَناظِرات، إِمّا مُكَوِّناتٍ إِفْرادِيَّة، أَسْماءً أَوْ أَفْعالاً، أَوْ مُكَوِّناتٍ جُمْلِيَّةٍ مُتَناسِقَةٍ إِنْشاءً وَإِخْبارا، فَتَقول:... صَلّى عَلِيٌّ ثُمَّ نام... أَصَلّى عَلِيٌّ ثُمَّ نام؟... وَلا يُمْكِنُ لَكَ أَنْ تُنَسِّقَ بَيْنَ إِخْبارٍ وَإِنْشاءٍ عَلى النَّحْوِ الآتي: صَلّى عَلِيٌّ ثُمَّ أَنام؟... صَلّى عَلِيٌّ أَثُمَّ نام؟... وَالأَحْدى أَنْ يُنْظَرَ لِلْهَمْزَةِ وَالحَرْفِ بَعْدَها عَلى أَنَّهُما أَداةٌ واحِدَةٌ"[136].

وَما يَدْفَعُ أَكْثَرَ في اتِّجاهِ القَوْلِ بِأَنَّ الواوَ في (أَوَ...) لَيْسَتْ لِلْعَطْف، أَنَّها لَوْ كانَتْ لِلْعَطْفِ حَقّاً وَصِدْقا، لَشَهِدْنا في العَرَبِيَّةِ كَثْرَةَ مَجيءِ الجُمْلَتَيْنِ المُسْتَفْهَمِ فيهما بِالهَمْزَةِ مُتَعاطِفَتَيْنِ بِالواوِ (أَوِ الفاء)، سواء كانَتا مَنْفِيَّتَيْنِ مَعاً أَوْ مُثْبَتَتَيْنِ مَعاً. كَأَنْ تَقولَ، في مَعْرِضِ تَذْكيرِكَ شَخْصاً أَسْدَيْتَ لَهُ المَعْروفَ مِراراً، وَهُوَ لِفَضْلِكَ جاحِدٌ مُنْكِر: (**أَلَمْ** أُقْرِضْكَ ثَلاثَةَ آلافِ دينارٍ العامَ الماضي؟! **أَوَلَمْ** أُعْطِكَ سَيّارَتي شَهْراً كامِلاً بِلا مُقابِل؟!). لكِنَّ مِثْلَ هذا التَّالي أَمْرٌ نادِرُ الوُقوع[137]!

إِضاءَة:

مَنْ يُدَقِّقْ في (الواو، الفاء، ثُمَّ) يُدْرِكْ بِأَنَّ لِلأَدَواتِ الثَّلاثِ خُصوصِيَّةً واضِحَة. إِذْ لِمَ خُصَّتْ هِيَ وَحْدَها بِتَقَدُّمِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ عَلَيْها (أَوَ/أَفَـ/أَثُمَّ)، دونَ أَخَواتِها أَدَواتِ العَطْفِ الأُخْرى (بَلْ، لكِنْ)؟ أُرَجِّحُ أَنَّ مَرَدَّ ذلِكَ إِلى أَنَّها ثَلاثَتَها مُشْتَرِكَةٌ في الدِّلالَةِ عَلى التَّسَلْسُلِ الزَّمَنِيِّ دونَ أَدَواتِ العَطْفِ الأُخْرى. وَهذا يُشيرُ إِلى أَنَّ مَجيئَها تالِيَةً هَمْزَةَ الاسْتِفْهام، لا يَكونُ إِلا إِذا كانَتِ الجُمْلَةُ الاسْتِفْهامِيَّةُ المَعْنِيَّةُ مُعْتَمِدَةً أَوْ مُؤَسَّسَةً عَلى كَلامٍ سابِقٍ صادِرٍ مِنْ قائِلٍ آخَرَ لَيْسَ هُوَ قائِلَ الجُمْلَةِ الاسْتِفْهامِيَّة، تُساقُ عَلى سَبيلِ التَّعَجُّبِ أَوِ الإِنْكارِ أَوِ الاسْتِهْجان...

إِنْ أَرومُ إِلا القَوْلَ: إِنَّ (أَوَ) أَوْ (أَفَـ) أَداةٌ مُؤَسَّسَةٌ عَلى ما قَبْلَها مِنْ كَلامٍ سابِقٍ صادِرٍ مِنْ قائِلٍ أَوَّل، لِلرَّدِّ بِكَلامٍ آخَرَ إِنْشائِيٍّ عَلى أَمْرٍ وارِدٍ قَبْلاً يَسْتَهْجِنُهُ القائِلُ الثّاني المُسْتَعْمِلُ لِلأَداة. هِيَ –بِطَريقَةٍ ثانِيَة– أَداةٌ مُؤَسَّسَةٌ مُؤَسِّسَةٌ في آنٍ مَعاً: مُؤَسَّسَةٌ عَلى كَلامٍ يَسْبِقُها، لِلإِتْيانِ بِكَلامٍ يَتْبَعُها فيهِ تَعَجُّبٌ أَوْ إِنْكارٌ، بِأُسْلوبٍ إِنْشائِيٍّ اسْتِفْهامِيّ.

التَّفْسير:

وَبُغْيَةَ التَّفْسيرِ أَقول –وَاللهُ تَعالى أَعْلى وَأَعْلَم، وَأَجَلُّ وَأَكْرَم–: إنَّ التَّرْكيبَ الاسْتِفْهامِيَّ (أَوَ قالَتْ لَهُ الخَبَر؟) – مَثَلاً–، قَدْ مَرَّ بِثَلاثِ مَراحِلَ لُغَوِيَّةٍ في رِحْلَةِ تَطَوُّرِه:

المَرْحَلَة الأولى: كانَ يَرِدُ فيها الاسْتِفْهامُ المَذْكورُ –حَسَبَ الأَصْلِ– كَأَيِّ اسْتِفْهامٍ تَصْديقِيّ، خِلْواً مِنْ أَداةِ الاسْتِفْهامِ الهَمْزَة، اعْتِماداً عَلى ما أَوْضَحْناهُ سابِقاً في مَوْطِنِهِ مِنَ البَحْث، وَمِنْ دونِ الواوِ بِطَبيعَةِ الحال، هكَذا: (قالَتْ لَهُ الخَبَر؟). فَهذا هُوَ ما يُمَثِّلُ المَرْحَلَةَ الأولى في تَطَوُّرِ هذا التَّرْكيب.

المَرْحَلَة الثّانِيَة: جيءَ فيها بِالواوِ (أَوِ الفاءِ) لِغَرَضِ الاسْتِئْناف أَوِ الرَّبْطِ السِّياقِيّ، رَبْطِ كَلامِ شَخْصٍ لاحِق بِكَلامِ شَخْصٍ آخَرَ سابِق. فَقيلَ: (وَقالَتْ لَهُ الخَبَر؟). فَكَثيراً ما يُؤْتى بِهذِهِ الواوِ (أَوِ الفاء)، حينَ يَكونُ الحَديثُ تَخاطُباً بَيْنَ اثْنَيْنِ بِشَكْلٍ خاصّ، يَأْتي أَحَدُهُما بَلْ ثانيهما بِالواوِ قَبْلَ جُمْلَةِ الاسْتِفْهام، وَما هِيَ مِنْها، اسْتِناداً إلى كَلامٍ سابِقٍ أَوْرَدَهُ الأَوَّلُ قَبْلاً. فَما هذِهِ الواوُ إلا الواوُ التي تَأْتي اسْتِئْنافِيَّةً لِتُقيمَ نَوْعاً مِنَ الرَّبْطِ بَيْنَ الكَلامِ اللاحِقِ وَالكَلامِ السّابِقِ الصّادِرَيْنِ مِنْ شَخْصَيْن، وَكَفى.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُضْرَبَ مَثَلاً عَلى هذِهِ المَرْحَلَةِ الثّانِيَة، قَوْلُ رَسولِ اللهِ –صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعين– : "أَتاني آتٍ مِنْ رَبّي، فَأَخْبَرَني أَنَّهُ مَنْ ماتَ لا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئاً دَخَلَ الجَنَّة. قُلْتُ: **وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنى**...؟ قالَ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنى"[138] وَمِنْهُ، كَذلِكَ، قَوْلُ الكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ الأَسَدِيّ:

طَرِبْتُ وَما شَوْقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ وَلا لَعِباً مِنّي، **وَذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟**[139]

وَمِنَ الشَّواهِدِ الأُخْرى المُتَحَدِّرَةِ إلَيْنا مِنْ هذِهِ المَرْحَلَة، التي كانَ فيها الاسْتِفْهامُ مَسْبوقاً بِالواوِ أَوِ الفاءِ دونَ الهَمْزَة، ما يَأْتي:

– ﴿وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ فَأَتَمَّهُنَّ. قالَ: إِنّي جاعِلُكَ لِلنّاسِ إِماماً. قالَ: **وَمِنْ ذُرِّيتي؟**﴾[140].

– **﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَني إِسْرائيل؟﴾**[141].

– "قالَ: **فَيُكْسَرُ البابُ أَوْ يُفْتَحُ؟**"[142].

– "فقالوا لِعائِشَةَ: **وَاسْتَأْذَنَتْهُ سَوْدَة؟** قالَتْ: إِنَّها كانَتِ امْرَأَةً ثَقيلَةً ثَبطة فَأَذِنَ لَها"[143].

– "كانَ بَيْنَ أَبْياتِنا يَهودِيٌّ، فَخَرَجَ عَلى نادي قَوْمي بَني عَبْدِ الأَشْهَل ذاتَ غَداة، فَذَكَرَ البَعْثَ وَالقِيامَةَ، وَالجَنَّةَ وَالنّار، وَالحِسابَ وَالميزان، فَقالَ ذاك لأَصْحاب وَثَنٍ لا يَرَوْنَ أَنَّ بَعْثاً كائِنٌ بَعْدَ المَوْت، وَذلِكَ قُبَيْلَ مَبْعَثِ رَسولِ اللهِ –صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، فَقالوا: وَيْلَكَ يا فُلان، **وَهذا كائِن؟** ... قالَ: نَعَمْ وَالذي يُحْلَفُ بِه"[144].

– "وَمِنْهُ حَديثُ ابْنِ عَبّاسٍ أَنَّ رَجُلاً قالَ: إِنَّ أُمّي ماتَتْ وَعَلَيْها صَوْمُ شَهْر، **فَأَقْضيه؟**"[145].

المَرْحَلَة الثّالِثَة: فيها أُدْخِلَتِ الهَمْزَةُ عَلى التَّرْكيبِ الاسْتِفْهامِيِّ المَبْدوءِ بِالواوِ المُسْتَأْنِفَةِ لِلْكَلام: (وَقالَتْ لَهُ الخَبَر؟)، فَتَمَوْقَعَتْ أَوَّلاً مِنْهُ لأَنَّها الأَخيرَةُ دُخولاً. بِكَلامٍ آخَر: بَدَهَتِ الهَمْزَةُ التَّرْكيبَ مِنْ دونِ أَنْ تُغَيِّرَ مِنَ الأَمْرِ شَيْئاً، فَمِنْ أَجْلِ ذلِكَ قيلَ: (أَوَقالَتْ لَهُ الخَبَرَ؟). **فَالهَمْزَةُ –بِكُلِّ بَساطَةٍ– هِيَ التي دَخَلَتْ عَلى الواو، وَلَمْ تَدْخُل الواوُ عَلى الهَمْزَة.** فَلَيْسَ في الأَمْرِ تَقْديمٌ أَوْ تَأْخير.

وَأَحْسَبُ أَنَّ شَيْئاً مِنْ هذا التَّفْسيرِ مُؤَيَّدٌ بِما وَرَدَ لَدى سيبَوَيْهِ –تَوَلّى اللهُ مُكافَأَتَه–. فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ **الواوَ هِيَ التي تَدْخُلُ عَلَيْها أَلِفُ الاسْتِفْهام**، قالَ: "هذا بابُ **الواوِ التي تَدْخُلُ عَلَيْها أَلِفُ الاسْتِفْهام**[146]. أَيْ أَنَّهُ يَرى –بِطَريقَةٍ أُخْرى– أَنَّ **هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ هِيَ التي تَدْخُلُ عَلى الواو**. كَما قالَ: "وَهذِهِ الواو لا تَدْخُلُ عَلى أَلِفِ الاسْتِفْهام، **وَتَدْخُلُ عَلَيْها الأَلِف**"[147]. وَهذا لا يَعْني سِوى أَنَّ الواوَ هِيَ التي بَدَهَتِ التَّرْكيبَ الاسْتِفْهامِيَّ أَوَّلاً، ثُمَّ تَلَتْها الهَمْزَةُ مِنْ بَعْدِ ذلِكَ ثانياً، بِهذا التَّرْتيبِ لا بِغَيْرِه.

وَهُوَ نَظَرٌ، عَلى بَساطَتِه، مُتَقَدِّمٌ وَصَحيحٌ جِدّاً، وَيُمْكِنُ بِسُهولَةٍ أَنْ نَتَبَيَّنَ ما يُفَوّيهِ في تَعْليقاتِ بَعْضِ الأَئِمَّةِ العُلَماءِ وَمَلْحوظاتِهِم. فَقَدْ عَدَّ "الفَرّاءُ" (207هـ) ما جاء في قَوْلِ اللهِ –تَبارَكَ– عَلى لِسانِ أَبينا إِبْراهيمَ الخَليلِ – صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: ﴿**وَمِنْ ذُرِّيتي**﴾، بِأَنَّهُ "عَلى المَسْأَلَة"[148]، وَلا يَكونُ كَذلِكَ إِلا بِالتَّقْدير: "**أَوَمِنْ ذُرِّيَّتي؟**". وَذَكَرَ "الأَخْفَشُ" (210هـ) أَنَّ قَوْلَ مَوْلانا الحَقِّ –جَلَّ–: ﴿**وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ...**﴾، عَلى تَقْديرِ الاسْتِفْهام: "وَقالَ: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ﴾ فَيُقالُ: هذا اسْتِفْهام، كَأَنَّهُ قالَ: (**أَوَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها**)"[149]. وَأَوْضَحَ "ابْنُ مالِكٍ" (672هـ) أَنَّ قَوْلَ رَسولِ الله –صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لِجِبْريل: "**وَإِنْ زَنى، وَإِنْ سَرَق؟** فَقالَ: وَإِنْ زَنى وَإِنْ سَرَق. **أَرادَ: أَوَإِنْ زَنى وَإِنْ سَرَقَ؟**"[150]. وَذَهَبَ "ابْنُ مالِكٍ" إِلى أَنَّ قَوْلَ الرَّجُلِ الوارِدَ في حَديثِ ابْنِ عَبّاس السّابِق: "إِنَّ أُمّي ماتَتْ وَعَلَيْها صَوْمُ شَهْر، **فَأَقْضيه؟**"، إِنَّما هُوَ مِنْ قَبيلِ "حَذْف" الهَمْزَة، ثُمَّ قالَ: "وَفي بَعْضِ النُّسَخ: **أَفَأَقْضيه؟**"[151]. كَما عَلَّقَ "ابْنُ هِشامٍ" (761هـ) عَلى بَيْتِ الكُمَيْتِ السّالِفِ بِالقَوْل: "أَرادَ: **أَوَذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟**"[152].

وَبَعْدُ، فَيُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّ التَّرْتيبَ (أَ+وَ+المَسؤول عَنْه) أَوْ (أَ+فَـ+المَسؤول عَنْه)، يُشيرُ بِالضَّبْطِ إِلى تَرْتيبِ الدُّخولِ في التَّرْكيب. فَالواوُ (أَوِ الفاءُ) أَقْرَبُ إِلى المَسْؤولِ عَنْهُ مِنَ الهَمْزَةِ، لأَنَّ الأولى (الواوَ أَوِ الفاءَ) أَسْبَقُ دُخولاً في التَّرْكيبِ مِنَ الثّانِيَة (الهَمْزَة). وَهذا التَّرْتيبُ بِالطَّبْعِ يُعاكِسُ تَرْتيبَ لَفْظِ الكَلِماتِ في السِّلْسِلَةِ الكَلامِيَّةِ كَما هِيَ خارِجَةٌ مِنْ جِهازِ التَّصْويت، إِذِ الأَحْدَثُ دُخولاً في التَّرْكيبِ أَسْبَقُ في اللفْظ. بِعِبارَةٍ ثانِيَة: إِنَّ العُنْصُرَ اللغَويَّ المُتَأَخِّرَ في دُخولِ التَّرْكيبِ (وَهُوَ الهَمْزَة)، هُوَ أَوَّل في الذِّكْرِ وَاللفْظ وَالنُّطْق (أَوَّل ما يُلْفَظُ مِنَ الجُمْلَة).

أُلَخِّصُ فَأَقولُ: إنَّ التَّرْكيبَ المَدْروسَ ههُنا، ذاكَ الذي يَحْوي هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ ثُمَّ (الواوَ) أَوِ (الفاءَ) أَو (ثُـــمَّ)، (أَوَ/أَفَـــ/أَثُّمَّ)، قَدْ مَرَّ في رُؤْيَةِ الباحِثِ بِالمَراحِلِ الثَّلاثِ الآتِيَة:

المَرْحَلَة	التَّرْكيب	تَوْصيفُ الحاصِل
الأولى	وَيْلَكَ يا فُلان، **هذا كائِن؟!**	– جُمْلَةٌ اسْتِفْهامِيَّةٌ مُكْتَفِيَةٌ بِتَنْغيمِ الاسْتِفْهام.
↓	↓	↓
الثّانِيَة	وَيْلَكَ يا فُلان، **وَهذا كائِن؟!**	– جُمْلَةٌ اسْتِفْهامِيَّةٌ مُنَغَّمَةٌ تَنْغيمَ الاسْتِفْهامِ أَوَّلاً، مَسْبوقَةٌ بِـــالواوِ الرّابِطَةِ التي للاسْتِئْنافِ ثانِياً.
↓	↓	↓
الثّالِثَة	وَيْلَكَ يا فُلان، **أَوَهذا كائِن؟!**	– جُمْلَةٌ اسْتِفْهامِيَّةٌ مُنَغَّمَةٌ تَنْغيمَ الاسْتِفْهامِ أَوَّلاً، مَسْبوقَةٌ بِـــالواوِ الرّابِطَةِ التي للاسْتِئْنافِ ثانِياً، وَمُصَدَّرَةٌ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ ثالِثـــاً، وَذلِكَ بَعْدَ أَنْ أَوْجَدَتْها العَرَبِيَّةُ حَيْثُ لَمْ تَكْتَفِ بِنَغْمَةِ الاسْتِفْهام، بَلْ خَصَّصَتْ –عَلى عادَتِها– أَداةً لِلنُّهوضِ بِأَداءِ هذا الدَّوْر.

مُرَجِّحات الرَّأْي:

أَوَّلاً: إنَّ مَعْكوسَ ما سَبَقَ لَيْسَ بِمُتَصَوَّرٍ وَلا بِمُمْكِنِ الحُدوث، أَعْني أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ المَعْقولِ أَنْ تَكونَ الهَمْزَةُ قَـــدْ تَصَدَّرَتِ التَّرْكيبَ الاسْتِفْهامِيَّ أَوَّلاً، لأَنَّ ذلِكَ يَقْتَضي أَنْ تَكونَ الواوُ (أَوِ الفاءُ) قَدْ تَبِعَتْها في الدُّخول، مِمّا أَدّى إلى أَنْ تَتَمَوْقَعَ ساعَةَ دُخولِها التَّرْكيبَ عَلى يَمينِ الهَمْزَة: (*وَأَهذا كائِن؟!)، ثُمَّ قامَتِ الواوُ (أَوِ الفاءُ) بَعْدَ ذلِكَ بِحَرَكَةٍ بَهْلوانِيَّةٍ قَفَزَتْ بِها في الهَواءِ لِتَتَخَطّى الهَمْزَةَ وَتَسْبِقَها في التَّرْكيب: (أَوَهذا كائِن؟!). فَمِمّا يَجْعَلُنا نَعْتَرِضُ بِشِدَّةٍ عَلى هذا التَّصَوُّرِ المَفْضول، أَنَّنا لا نَمْلِكُ أَنْ نُفَسِّرَ كَيْفَ تَلَتِ الواوُ الهَمْزَةَ بَعْدَ أَنْ كانَتْ سابِقَةً إيّاهـــا، أَوْ قُـــلْ: إنَّنـــا لا نَسْتَطيعُ أَنْ نَتَبَيَّنَ عَمَلِيَّةَ التَّحْويلِ التي بِوَساطَتِها نُقِلَتِ الواوُ (أَوِ الفاء) مِنَ المَوْقِعِ السّابِقِ الهَمْـــزَةَ، إلى المَوْقِـــعِ الـــذي يَعْقِبُها.

ثانِياً: وَإِنَّ رَفْضَ هذا التَّصَوُّرِ المُسْتَغْنى عَنْهُ لَيَسْتَعْلي حينَما نُدْرِكُ أَنَّهُ يَتَطَلَّبُ أَنْ يَكونَ التَّرْكيبُ المُتَكَلَّمُ عَلَيْهِ قَدْ مَرَّ بِمَراحِلَ لُغَوِيَّةٍ أَرْبَع، مِمّا يَجْعَلُهُ مَفْضولاً مَرَّةً أُخْرى مُقارَنَةً مَعَ التَّصَوُّرِ الأَوَّلِ ذي المَراحِلِ الثَّلاث، لأَنَّهُ أَخْصَـــر. وَهذا مُعْتَدٌّ بِهِ كَثيراً في الدَّرْسِ اللغَوِيِّ الحَديث، حينَ الحَديثِ عَلى التَّراكيب مِنَ الوِجْهَـــةِ التَّأْصـــيلِيَّةِ أَوِ التّارِيخِيَّـــةِ التَّطَوُّرِيَّة عَلى نَحْوٍ خاصّ. قارِنْ بَيْنَ التَّطَوُّرَيْنِ المُحْتَمَلَيْنِ (المُتَصَوَّرِ وَغَيْرِ المُتَصَوَّر):

مَرْحَلَةُ التَّطَوُّر	التَّطَوُّرُ المُتَصَوَّر	التَّطَوُّرُ غَيْرُ المُتَصَوَّر
الأولى	هذا كائِن؟!	هذا كائِن؟!
الثّانِيَة	وَهذا كائِن؟!	أَهذا كائِن؟!
الثّالِثَة	أَوَهذا كائِن؟!	*وَأَهذا كائِن؟!
الرّابِعَة	==========	أَوَهذا كائِن؟!

ثالِثاً: وَمِمّا يُضْعِفُ التَّصَوُّرَ المَتْروكَ، عَلاوَةً عَلى ما ذُكِر، أَنّنا لا نَكادُ نَعْثُرُ عَلى شَواهِدَ أَوْ أَمْثِلَةٍ تَرْتَدُّ إِلى المَرْحَلَةِ الثّالِثَةِ التي تَسْبِقُ فيها الواوُ الهَمْزَةَ: (*وَأَقالَتْ لَهُ الخَبَر؟!). وَهُوَ -لا جَرَمَ- اسْتِخْدامٌ مُخَطَّأٌ تَماماً، وَما نَزالُ نَرْفُضُهُ بِحُكْمِ سَلائِقِنا اليَوْم. وَنَجِدُ، في مُقابِلِ ذلِك، أَنَّ الجُمَلَ الثَّلاثَ الواردَةَ في التَّصَوُّرِ المُتَبَنّى، مُصَوَّبٌ كُلُّها. كَما أَنَّ مِنَ السَّهْلِ جِدّاً أَنْ نَعْثُرَ في اللغَةِ عَلى شَواهِدَ تَرْتَدُّ إِلى كُلِّ مَرْحَلَةٍ مِنْ مَراحِلِه. مِلاكُ القَوْلِ -مِنْ جِهَةٍ أولى- أَنَّ الرَّأْيَ المُتَبَنّى يَتَضَمَّنُ ثَلاثَ مَراحِلَ، فَهُوَ أَقَلُّ تَعْقيداً مِنَ الآخَرِ المُشْتَمِلِ عَلى مَراحِلَ أَرْبَع. ثُمَّ إِنَّ الرَّأْيَ المَرْفوضَ -مِنْ جِهَةٍ ثانِيَةٍ- يَنْطَوي عَلى مَرْحَلَةٍ افْتِراضِيَّةٍ هِيَ الثّالِثَة، لا نَمْلِكُ لَها تَفْسيراً مُقْنِعاً، بَيْنَما يَبْرأُ مِنْها الرَّأْيُ الآخَر.

وَقَدْ يُقالُ: إِنَّ التَّرْكيبَ الذي تُخَطِّئُهُ رُبَّما كانَ مُجَوَّزاً قَديماً، في مَرْحَلَةٍ مِنْ مَراحِلِ تَطَوُّرِ العَرَبِيَّةِ، لكِنَّهُ لَمْ يَصِلْنا في النُّصوصِ المُدَوَّنَةِ لأَنَّها تُمَثِّلُ نُصوصَ العَرَبِيَّةِ المُتَطَوِّرَة. أَقولُ: لا يُمْكِنُ مُطْلَقاً تَبَنّي هذا الافْتِراض، لِسَبَبَيْن: الأَوَّل: أَنَّ هذا الافْتِراضَ يَقَعُ خارِجَ نِطاقِ العِلْم، نَظَراً لِصُعوبَةِ إِثْباتِ وُجودٍ لُغَويٍّ حَقيقِيٍّ مُطَّرِدٍ للتَّرْكيب (*وَأَقالَتْ لَهُ الخَبَر؟!)، حَتّى الآن عَلى الأَقَلّ. وَالثّاني: أَنّنا لا نَجِدُ القاعِدَةَ الواصِفَةَ الضّابِطَةَ المُقْنِعَةَ، التي بِتَطْبيقِها يُنْقَلُ العاطِفُ مِنْ مَوْقِعِهِ المُفْتَرَضِ السّابِقِ لِلْهَمْزَةِ إِلى مَوْقِعِهِ اللاحِقِ. هذا إِذا تَذَكَّرْنا دائِماً أَنَّ الإِتْيانَ بِـ"العاطِفِ" في مَوْقِعٍ سابِقٍ مُطَّرِدٌ مَعَ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ كُلِّها إِلا الهَمْزَة!

وَيُسَلِّمُ بَعْضُ المُتَقَدِّمِ لِلْقَوْل: إِنَّ مَنْ خالَفَ الجُمْهورَ، كَالزَّمخشريّ (538هـ)، فَزَعَمَ "أَنَّ الهَمْزَةَ في تِلْكَ المَواضِعِ في مَحَلِّها الأَصْلِيّ"[153]، هُوَ الرَّأْيُ الوَجْه لَيْسَ غَيْر. ذلِكَ أَنَّ جُمْلَةَ (أَوَقالَتْ لَهُ الخَبَرَ؟)، الأَصْلُ فيها -فيما قَدَّرْنا-: (قالَتْ لَهُ الخَبَرَ؟)، ثُمَّ كانَ أَنْ دَخَلَتِ الواوُ أَوَّلاً، ثُمَّ أَعْقَبَتْها الهَمْزَة. إِذَنْ، فَكُلُّ شَيْءٍ في مَحَلِّه، وَلا تَقْديمَ وَلا تَأْخير. وَلكِنَّنا نَقِفُ عِنْدَ هذا الحَدِّ في مُوافَقَتِنا الزَّمخشَرِيّ، وَلا نَرى بِالتَّأْكيدِ ما رَأى حينَما ذَهَبَ إِلى تَقْديرِ جُمْلَةٍ تَقَعُ بَيْنَ الهَمْزَةِ وَ"العاطِف"، لائِقَةٍ بِالمَحَلّ.

رابِعاً: وَالحَقيقَةُ أَنَّ ما جَرى في حالِ (أَوَ/أَفَـ)، لَيْسَ بِدْعاً في اللغَةِ حينَ الحَديثِ عَنِ الأَدَوات "المُرَكَّبَة"، فَنَحْنُ نَجِدُ النّاطِقَ اللغَوِيَّ يَسْتَعْمِلُ -مَعَ فارِقِ التَّشْبيهِ- أَحْياناً (لَوْ) وَحْدَها، في مَرْحَلَةٍ لُغَوِيَّةٍ أولى، فَيَقولُ -مَثَلاً-: (يَجِبُ تَطْبيقُ القانونِ **لَوْ** أَدّى ذلِكَ إِلى سَجْنِ أَخي). غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يُدْخِلُ عَلَيْها، في مَرْحَلَةٍ ثانِيَة، (الواو) لِيَقولَ:

(يَجبُ تَطْبيقُ القانونِ **وَلَوْ** أَدّى ذلِكَ إلى سَجْنِ أَخي). وَنَراهُ في مَرْحَلَةٍ ثالِثَةٍ لا يَقْنَعُ بِذلِكَ الحَدِّ مِنَ التَّطْوير، فَيَبْـدَهُ (وَلَوْ) بِـ(حَتّى)، أَوْ تَسْبِقُ الأَداةُ (حَتّى) الأَداتَيْنِ (وَلَوْ)، لِيَؤولَ الأَمْرُ إلى الأَداةِ المُرَكَّبَةِ (حَتّى وَلَوْ): (يَجِبُ تَطْبيـقُ القانونِ **حَتّى وَلَوْ** أَدّى ذلِكَ إلى سَجْنِ أَخي): (**لَوْ** --< **وَلَوْ** --< **حَتّى وَلَوْ**).

وَالشَّيْءُ نَفْسُهُ يُقالُ في حَقِّ أَداةٍ أُخْرى، هِيَ (إنْ)، التي سُبِقَتْ في مَرْحَلَةٍ لاحِقَةٍ بِـالواو لِتَصـيرَ (وَإنْ)، ثُـمَّ سُبِقَتِ الأَداتانِ في مَرْحَلَةٍ ثالِثَةٍ بِـ(حَتّى)، لِتَصيرَ بِإزاءِ (حَتّى وَإنْ): (**إنْ** --< (**وَإنْ**) --< (**حَتّى وَإنْ**). كَمـا في الجُمَلِ الثَّلاثِ الآتِيَة:

1. سَأَزورُهُ **إنْ** لَمْ يَزُرْني.

2. سَأَزورُهُ **وَإنْ** لَمْ يَزُرْني.

3. سَأَزورُهُ **حَتّى وَإنْ** لَمْ يَزُرْني.

وَهُوَ عَيْنُ الحادِثِ في الأَداةِ (أَلا وَهُوَ). تَقولُ –مَثَلاً– مُسْتَخْدِماً الضَّميرَ (هُوَ) ابْتِداءً: (أَخْبَـرَني لَيْـثٌ بِـأَمْرٍ خَطيرٍ، **هُوَ** أَنَّ حُساماً فُصِلَ مِنَ الجامِعَة). ثُمَّ قَدْ تُؤَدّي الجُمْلَةُ نَفْسَها بَعْدَ ذلِكَ بِإضافَةِ **الواو** قَبْلَ الضَّـميرِ (هُـوَ): (أَخْبَرَني لَيْثٌ بِأَمْرٍ خَطيرٍ، **وَهُوَ** أَنَّ حُساماً فُصِلَ مِنَ الجامِعَة). وَقَدْ تَسوقُ هذِهِ الجُمْلَةَ مَرَّةً ثالِثَةً بِإقْحـامِ (**أَلا**) قَبْـلَ **الواوِ وَالضَّمير**: (أَخْبَرَني لَيْثٌ بِأَمْرٍ خَطيرٍ، **أَلا وَهُوَ** أَنَّ حُساماً فُصِلَ مِنَ الجامِعَة).

وَلَيْسَ ما قيلَ بِبَعيدٍ عَنِ الأَداةِ (**أَلا وَإنَّ**) في مِثْلِ الحَديثِ الشَّريف: "وَمَنْ وَقَعَ في الشُّبُهاتِ: كَراعٍ يَرْعى حَوْلَ الحِمى يوشِكُ أَنْ يُواقِعَه. **أَلا وَإنَّ** لِكُلِّ مَلِكٍ حِمى"[154]. تَأَمَّلِ الجُمَلَ المُتَقارِبَـةَ الآتِيَـة (إنَّ --< وَإنَّ --< أَلا وَإنَّ):

1. مَنْ وَقَعَ في الشُّبُهاتِ: كَراعٍ يَرْعى حَوْلَ الحِمى يوشِكُ أَنْ يُواقِعَه. **إنَّ** لِكُلِّ مَلِكٍ حِمى.

2. مَنْ وَقَعَ في الشُّبُهاتِ: كَراعٍ يَرْعى حَوْلَ الحِمى يوشِكُ أَنْ يُواقِعَه. **وَإنَّ** لِكُلِّ مَلِكٍ حِمى.

3. "مَنْ وَقَعَ في الشُّبُهاتِ: كَراعٍ يَرْعى حَوْلَ الحِمى يوشِكُ أَنْ يُواقِعَه. **أَلا وَإنَّ** لِكُلِّ مَلِكٍ حِمى".

وَالمَلْحوظُ أَنَّهُ لا يَجوزُ في هذِهِ الأَداةِ المُرَكَّبَةِ (أَلا وَإنَّ) أَنْ توضَعَ الواوُ مِنْها صَدْراً، فَلا يُقـال في (أَلا وَإنَّ): (*وَأَلا إنَّ). وَكَذلِكَ لا يَجوزُ في سابِقَتِها (أَلا **وَهُوَ**) أَنْ تَقولَ: (***وَأَلا هُوَ**). فَلا يَبْقى غَريباً بَعْدَ هذا –وَقَبْلَهُ– أَنْ لَمْ تُجَوِّزِ اللغَةُ مِنْ قَبْلُ ما نَحْنُ بِإزاءِ دِراسَتِهِ: (**أَوَقُلْتَ**...؟--<***وَأَقُلْتَ**...؟). وَالشَّيْءُ نَفْسُهُ يُقالُ بِالضَّبْطِ في أَدَواتٍ مُرَكَّبَةٍ أُخْرى تَشْتَمِلُ عَلى الواوِ التي لا يُمْكِنُ تَحْريكُها أَوْ نَقْلُها، وَهِيَ (**أَلا وَقَدْ**) وَ(**إلا وَ**) وَ(**إلا وَقَـدْ**) في مِثْـلِ الأَحاديثِ الآتِيَةِ –عَلى التَّرْتيب–:

– "...أيّ الصدقة أعظم؟ فقال: "أنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحيحٌ شَحيح، تَخْشى الفَقْرَ وَتَأْمُلُ الغِنى، وَلا تُمْهِلْ حَتّــى إذا بَلَغَت الحُلْقومَ قُلْتَ: لِفُلانٍ كَذا، وَلِفُلانٍ كَذا. **أَلا وَقَدْ** كانَ لِفُلان"[155]

– "...فَما مِنْ سَهْمٍ أَرْمي بِهِ **إلا وَ**قالَ رَسولُ اللهِ –صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (اللهُمَّ سَدِّدْ رَمْيَتَه، وَأَجِــبْ دَعْوَتَــه)"[156].

– "...ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجّال، فَقال: إنّي لأُنْذِرُكُموه، وَما مِنْ نَبِيٍّ **إلا وَقَدْ** أَنْذَرَهُ قَوْمَه"[157].

فَكَما لَمْ يَجُزْ إخْراجُ الواوِ في (أَوَقُلْتَ...؟) فَالقَوْل: (*وَأَقُلْتَ...؟)، كَذلِكَ هُنا، لا يَجوزُ إخْراجُها لِلْقَوْل: (***وَأَلا قَدْ** كانَ لِفُلانٍ.../***وَإلا** قالَ.../*وَما مِنْ نَبِيٍّ **وَإلا قَدْ** أَنْذَرَهُ قَوْمَه)[158].

الخاتِمَةُ وَالنَّتائِج

حاوَلَ البَحْثُ أَنْ يُجَدِّدَ النَّظَرَ في مَسائِلَ رَآها مُلِحَّةً في مَوْضوعِ الاسْتِفْهام. وَقَدْ أَمْكَنَ التَّوَصُّــلُ إلى نَتــائِجَ، رُبَّما كانَ فيها ما يُضيفُ جَديداً. ومِنْ أَبْرَزِ المُتَوَصَّلِ إلَيْه:

1– أَنَّ الاسْتِفْهامَ في الأَصْلِ غَيْرُ السُّؤال. وَتَوَقَّفَ البَحْثُ عِنْدَ السَّبَبَيْنِ اللذَيْنِ يُرَجَّحُ أَنَّهُما أَلْجَآ النّاطِقَ بِالعَرَبِيَّــةِ إلى الخَلْطِ بَيْنَ الاسْتِفْهامِ وَالسُّؤالِ في مَرْحَلَةٍ تالِيَة.

2– ضَرورَةُ التَّفْريقِ داخِلَ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيّ بَيْنَ تَصَوُّرَيْن. وَقَدْ ساقَ البَحْثُ أَدِلَّةً عَلى عَدَمِ إمْكانِ أَنْ يَسَوّى بَيْنَ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيِّ في مِثْلِ (أَسُعودِيٌّ أَنْتَ أَمْ أُرْدُنِيّ؟)، وَالاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيِّ في مِثْلِ (مَنْ جاءَ مَعَك؟/ما جاءَ بِكَ السّاعَة؟/مَتى تَرْحَلون؟). وَدَعا البَحْثُ إلى إطْلاقِ مُصْطَلَحِ "الاسْتِفْهامِ التَّخْييرِيّ" عَلى الأَوَّل، وَمُصْطَلَحِ "الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيّ" عَلى الثّاني. وَإذا أَضَفْنا إلَيْهِما الاسْتِفْهامَ التَّصْديقِيَّ الذي في مِثْلِ (هَلْ جاءَ أَخوك؟/أَسَأَلْتَهُ عَنِ اسْــمِه؟)، تَحَصَّلَ لَدَيْنا مِنَ الاسْتِفْهامِ أَنْواعٌ ثَلاثَة: تَخْييرِيّ، وَتَصَوُّرِيّ، وَتَصْديقِيّ.

3– القَوْلُ بِأَنَّ الأَصْلَ في الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ أَنْ يَكونَ بِلا أَداة. وَأَوْرَدَ البَحْثُ أَدِلَّةً لُغَوِيَّةً تاريخِيَّةً وَتَرْكيبِيَّةً –خالَفَها قَوِيَّةً– تومِئُ إلى صَوابِ هذا الرَّأْي.

4– أَنَّ (هَلْ) تَرِدُ في العَرَبِيَّةِ لِلدِّلالَةِ عَلى الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيِّ وُرودَها لِلدِّلالَةِ عَلى الاسْــتِفْهامِ التَّصْــديقِيّ. وَقَــدَّمَ البَحْثُ التَّفْسيرَ لانْتِقالِها مِنَ التَّصْديقِ إلى التَّصَوُّر، مُعَقِّباً بِإيرادِ شَواهِدَ تُمَثِّلُ لِهذا الانْتِقالِ في مُخْتَلِفِ قُرونِ عَرَبِيَّــةِ التَّدْوين. وَقَدْ أَوْضَحَ البَحْثُ أَنَّ النّاطِقَ اللغَوِيَّ قَدْ طَوَّرَ مِنْ (أَ...أَمْ...؟) قَوْلَهُ تالِياً: (هَلْ...أَمْ...؟)، بِإحْلالِ (هَــلْ) مَحَلَّ الهَمْزَة. وَلَمْ يَتَوَقَّفِ التَّطَوُّرُ عِنْدَ هذا الحَدّ، بَلْ أَفْضى التَّرْكيبُ (هَلْ...أَمْ...؟) إلى (هَلْ...أَوْ...؟)، لِيَصيرَ خَطُّ التَّطَوُّرِ عَلى النَّحْو: (أَ...أَمْ...؟) --> (هَلْ...أَمْ...؟) --> (هَلْ...أَوْ...؟).

5– أَنَّهُ لا يَصِحُّ ابْتِداءً تَسْمِيَةُ الفاءِ أَوِ الواوِ "عاطِفاً" في مِثْلِ (أَفَلَمْ يَأْتِ مَعَكُمْ؟/أَوَقُلْتَ لَهُ الخَبَر؟). وَوَقَفَ البَحْثُ في هذا السِّياقِ بِالعَرْضِ وَالنَّقْدِ عَلى التَّفْسيراتِ التَّقْليدِيَّةِ التي تَناوَلَتْ مَسْأَلَةَ عَدَمِ قُدْرَةِ "العاطِفِ" عَلى سَبْقِ هَمْزةِ الاسْتِفْهام. وَخَلَصَ البَحْثُ إِلى تَفْسيرِ وُجودِ الفاءِ أَوِ الواوِ (أَفَـ...؟/أَوَ...؟) تَفْسيراً لُغَوِيّاً تاريخِيّاً، بِـرَدِّ الأَمْـرِ إِلى ثَلاثِ مَراحِلَ لَغَوِيَّة.

وَاللهُ –تَعالى– أَعْلى أَعْلَمُ، وَأَجَلُّ وَأَكْرَم. وَللهِ الحَمْدُ وَالمِنَّةُ أَوَّلاً وَآخِراً، وَصَلّى اللهُ عَلى نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ: طِبِّ القُلوبِ وَدَوائِها، وَعافِيَةِ الأَبْدانِ وَشِفائِها، وَنورِ الأَبْصارِ وَضِيائِها، وَبُؤْبُؤِ العَيْنِ وَإِنْسانِها، وَعَلى آلِهِ الأَطْهار، وَصَحْبِهِ الأَخْيار، وَسَلَّمَ تَسْليماً كَثيرا.

Revisiting Some Interrogative Questions in Arabic

Omar Okasha, *Languages Center, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study seeks to revisit four interrogative questions in Arabic. For question one, the study called in the perceptional interrogation to discern between a perception created by the interrogative *hamza* article and the other created by other articles such as [مَنْ *man,* ما *maa,* مَتى *mataa*...]. For the other question, and on ground of few evidence, the study has given weight to the argument that the credence-interrogation originally comes with no article.

In question three, the study addressed, discussed and explained a shift made by article [هَلْ *hal*] from credence to perception providing exemplifying examples. This study supports the argument that article [هَلْ *hal*] has been commonly used in the context of perceptional interrogation which motivated Arabic speakers to couple unconsciously between [*?a…?am* ….أم …أ, *hal…?am* …أم …هل and *hal-?aw* … أو .. هل]. In the fourth question, reconsidered the issue of "conjuncture's" inability to precede the interrogative *hamza* article" [?*awa* أوَ, ?*afa* أَفَـ] attempting to criticize more classical arguments, presenting instead what is hypothesized as more plausible argument.

قدم البحث للنشر في 2010/5/4 وقبل في 2010/7/18

الهَوامِش

(1) مِنَ الثّابِتِ أنَّ النَّحْوَ العَرَبِيَّ لَمْ يُفْرِدْ للاسْتِفْهامِ باباً خاصّاً، ذلِكَ أنَّ النَّحْوَ العَرَبِيَّ نَحْوُ إعْراب، وَمَبْحَث الاسْتِفْهامِ لا يَخْضَعُ لِلْعَلامَةِ الإعْرابِيَّة، أَوْ لِيُقَلْ: إنَّ ظَواهِرَ الاسْتِفْهامِ لا يَنْبَنِي عَلى تَغَيُّرِها تَغْييرُ العَلامَةِ الإعْرابِيَّة. بَيْدَ أنّا إذا تَحاوَزْنا أَمْرَ العَلامَةِ الإعْرابِيَّة، وَجَدْنا –كَما سَيَنْكَشِفُ هَوْناً في هذا البَحْث– ظَواهِرَ تَرْكيبِيَّةً وَدلالِيَّةً حَمَّةً تَتَعَلَّقُ بالاسْتِفْهامِ وَمَسائِلِهِ وَقَضاياه، وَهِيَ لَتَشَعُّبِها وَكَثْرَتِها في مَسيسِ الحاجَةِ إلى ضَبْطٍ وَجَمْعٍ وَإعادَةِ نَظَر. وَمِنْ أَجْلِ ذلِكَ، أَدْعو بِشِدَّةٍ إلى اسْتِحْداثِ باب للاسْتِفْهام. وَفي هذا الصَّنيعِ –مِنْ ناحِيَةٍ أولى– بَعْضُ تَخَلُّصٍ مِنْ سَطْوَةِ العَلامَةِ الإعْرابِيَّةِ التي بُنِيَ عَلى أساسِها الدَّرْسُ النَّحْوِيُّ العَرَبِيُّ التَّقْليديّ وَقُسِّم، إضافَةً إلى أنَّ هذا أَقْرَبُ إلى التَّقْسيمِ حَسَبَ المَعاني وَالأَساليب –مِنْ ناحِيَةٍ ثانِيَة–.

(2) ابن مَنْظور، لِسانُ العَرَب: (سأل). وَانْظُرْ: عمر يوسف عكاشة، النَّحو الغائب: دَعْوَةٌ إلى تَوْصيفٍ جَديدٍ لِنَحْوِ اللغَةِ العربيَّة في مُقْتَضى تَعْليمِها للنّاطِقينَ بِغَيْرِها، ص136، الحاشِيَة 3.

(3) اُنْظُرْ: برجشتراسر، التَّطَوُّرُ النَّحْوِيّ للغة العربيَّة: ص165.

(4) اُنْظُر السّابِق نَفْسه.

(5) مريم 19 : 78.

(6) العُكْبُرِيّ، إمْلاءُ ما مَنَّ بِهِ الرَّحْمن مِنْ وُجوهِ الإعْراب وَالقِراءات في جَميعِ القُرْآن: 117/2.

(7) ص 38 : 63.

(8) اُنْظُرْ: الدّمياطِيّ، إتْحاف فُضَلاءِ البَشَر في القِراءاتِ الأَرْبَعةَ عشر: ص373. وَ: محمَّد عبد الخالِق عُضَيْمَة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 327/1.

(9) المُنافِقون 63 : 6.

(10) الزّمخشريّ، الكشّاف عَنْ حَقائِقِ غَوامِضِ التَّنْزيل وَعُيونِ الأَقاويل في وُجوهِ التَّأْويل: 543/4.

(11) برجشتراسر، التَّطَوُّرُ النَّحْوِيّ للغة العربيَّة: ص165. عَلى أَنَّهُ يُشيرُ في المَوْطِنِ نَفْسِهِ إلى أَنَّ بَعْضَ اللغاتِ يُمَيِّزُ الاسْتِفْهامَ مِنَ الإخْبار بِتَخالُفٍ في تَرْتيبِ الكَلِمات، كَما في الفَرَنْسِيَّةِ وَالإنْجليزِيَّةِ وَالأَلْمانِيَّة.

(12) السّابِق نفسه. وَيَذْكُرُ "برجشتراسر" في المَوْطِنِ نَفْسِهِ أَنَّ بَعْضَ اللغاتِ يُمَيِّزُ الإخْبارَ وَالاسْتِفْهامَ التَّصْديقِيَّ بِتَخالُفٍ في تَرْتيبِ الكَلِمات، مِنْها الفَرَنْسِيَّة وَالإنْجليزِيَّة وَالأَلْمانِيَّة. وَأَمّا اللاتينِيَّةُ وَالتُّرْكِيَّةُ فَفيهِما أَدَواتٌ خاصَّةٌ بالاسْتِفْهامِ تُقابِلُ "هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ" في العَرَبِيَّة.

(13) ابن مالك، شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: ص89.

(14) قالَ "محمود الدّيكيّ": إنَّ الاسْتِفْهامَ التَّصْديقِيَّ قَدْ يَكونُ "دونَ **أَداةٍ مَلْفوظَة**، وَهُوَ ما يَعْتَمِدُ عَلى **التَّنْغيم** وَحْدَه" (محمود الدّيكيّ، الهمزة و(هل): دراسة في الفروق التركيبيَّة والدّلاليَّة، ص42). وَالحَقيقَةُ أَنَّ هذا الكَلامَ مُفْهِمٌ بِأَنَّ التَّنْغيمَ "**أَداةٌ غَيْرُ مَلْفوظَة**"، طالَما أَنَّهُ يَرى في ذِكْرِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ أَوْ (هَلْ) ذِكْراً لِـ"**أَداةٍ مَلْفوظَةٍ**". وَهذا غَيْرُ صَحيحٍ إطْلاقاً، لأَنَّ التَّنْغيمَ –أَوَّلاً– لَيْسَ بِأَداةٍ أَصْلاً، بَلْ هُوَ فونيم. ثُمَّ هُوَ –ثانياً– مَلْفوظٌ وَلا شَكَّ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الفونيماتِ الرَّئيسيَّة، لأَنَّهُ لا يكون جزءاً أَساسِيّاً مِنَ الكَلِمَةِ المُفْرَدَةِ كَالباءِ وَالتّاءِ وَالثّاء، إنَّما هُوَ ظاهِرَةٌ أَوْ صِفَةٌ صَوْتِيَّةٌ تُدْرَكُ وَتُلْحَظُ حينَ تُضَمُّ كَلِمَةٌ إلى أُخْرى. وَلأَجْلِ هذا عُدَّ التَّنْغيمُ وحدةً "فوق تركيبيَّة" أَوْ "تَطْريزِيَّة"، فيما عُدَّت الوحدات أو الفونيمات الرَّئيسيَّة وحدات "تركيبيَّة" أو "تَمْييزِيَّة" (انظر: كمال محمَّد بشر، علم اللغة العامّ – الأَصْوات: ص161. وَ: غانم قدّوري الحمد، المدخل إلى عِلْمِ أَصْواتِ العربيَّة: ص245). وَيَصِحُّ قَوْلُ "مَحْمود الدّيكي" السّالِفُ باطِّراحِ كلمة "مَلْفوظة" حَسْب، هكَذا: إنَّ الاسْتِفْهامَ التَّصْديقِيَّ قَدْ يَكونُ "**دونَ أداة**، وَهُوَ ما يَعْتَمِدُ عَلى التَّنْغيمِ وَحْدَه".

(15) الأَعْراف 7 : 113 – 114.

(16) الشُّعَراء 26 : 41 – 42.

(17) المُراديّ، الجَنى الدّاني في حُروفِ المَعاني: ص34.

(18) الأَنْعام 6 : 76 – 78.

(19) انظر: ابْن هِشام، مُغْني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ص20.

(20) المُراديّ، الجَنى الدّاني في حُروفِ المَعاني: ص34 – 35. وَانظر: سمير شريف ستيتيَّة، الشَّرط والاستفهام في الأَساليبِ العربيَّة: ص99.

(21) المُراديّ، الجَنى الدّاني في حُروفِ المَعاني: ص35.

(22) الأَعْراف 7 : 123.

(23) اُنْظُر: الشّاطِبيّ، المَقاصِدُ الشّافِيَة في شَرْحِ الخُلاصَةِ الكافِيَة: 108/5.

(24) البَيْتُ لِعُمَرَ بْنِ رَبيعَة (93هـ).

(25) ابْنُ هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص20.

(26) الشّاطِبيّ، المَقاصِدُ الشّافِيَة في شَرْحِ الخُلاصَةِ الكافِيَة: 108/5.

(27) ابن مالك، شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: ص 87.

(28) المراديّ، الجنى الدّاني في حُروفِ المَعاني: ص30.

(29) ابْنُ هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص456.

(30) الموزعيّ، مَصابيح المَغاني في حُروفِ المَعاني: ص71.

(31) ابْنُ يَعيش، شَرْحُ المُفَصَّل: 151/8.

(32) اُنْظُر: الشّاطِبيّ، المَقاصِدُ الشّافِيَة في شَرْحِ الخُلاصَةِ الكافِيَة: 101/5.

(33) السّابق: 101/5 – 102.

(34) ابْنُ الحاجب، الكافِيَة في النَّحْو: 373/2.

(35) لا شَكَّ أَنَّ الأَصْلَ بِتَكْرارِ الضَّمير (أَنْتَ)، هكَذا: (أَأَنْتَ عُمَرَ أَمْ أَنْتَ عامِر؟)، وَلكِنَّهُ جَرى اخْتِصارُهُ لِوُرودِهِ في الكَلامِ الأَوَّل، تَطْبيقاً لِلْقاعِـدَةِ اللغَوِيَّةِ العامَّة، التي في ضَوْئِها يُخْتَصَرُ المُكَرَّر.

(36) قالَ "ابْنُ هِشام": "لا تَقولُ: أَقامَ زَيْدٌ أَمْ أَقْعَد، وَتَقولُ: أَمْ هَلْ قَعَد" (ابْنُ هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص22).

(37) الأَعْراف 7 : 195.

(38) الرَّعْد 13 : 16.

(39) اُنْظُر: الشّاطِبيّ، المَقاصِدُ الشّافِيَة في شَرْحِ الخُلاصَةِ الكافِيَة: 102/5.

(40) سمير شريف ستيتيَّة، الشَّرط والاستفهام في الأساليب العربيَّة: ص100.

(41) السّابق نَفْسه.

(42) يَعْني أبا نواس.

(43) لَعَلَّهُ قَصَدَ بِـ(قَرِحَ شِعْري): نَضَجَ وَأَصْبَحَ خالِصاً، وَقَدْ يَكونُ مِنْ قَوْلِهِمْ: "القَراح: الماءُ الذي لا يُخالِطُهُ شَيْءٌ مِنْ سَويق وَلا غَيْرِه، وَهُوَ الماءُ الذي يُشْرَبُ إِثْرَ الطَّعام... القَريحُ الخالِص كَالقَراح" (ابْنُ مَنْظور، لِسان العَرَب: قرح).

(44) أَيْ: أَصابَ جَوْفَكَ بِالقُروح، وَهِيَ الجُروح.

(45) المِهْزَميّ، أَخْبارُ أَبي نُواس: ص109.

(46) ابْنُ قُتَيْبَةَ الدّينوريّ، المَعاني الكَبير في أَبْياتِ المَعاني: 92/1.

(47) ثَعْلَب، مَجالِسُ ثَعْلَب: 522/2.

(48) ابْنُ جِنّيّ، الخَصائِص: 324/1.

(49) الباقِلانيّ، الإِنْصاف: ص181.

(50) ابنُ سنان الخفاجيّ، سِرُّ الفَصاحَة: ص144.

(51) الغَزالِيّ، إحْياءُ عُلومِ الدّين: 188/2–189.

(52) الحَريريّ، دُرَّةُ الغَوّاص في أَوْهامِ الخَواصّ: 9 – 10.

(53) ابْنُ مَنْظور، لِسانُ العَرَب: (سبع).

(54) السّابِق: (صلا).

(55) المُرادِيّ، الجَنى الدّانِي في حُروفِ المَعاني: ص437.

(56) البغداديّ، خِزانَةُ الأَدَب وَلُبّ لُبابِ لسان العرب: 154/1.

(57) أي: جابر بن عبد الله.

(58) البُخارِيّ، الجامع المُسْند الصَّحيح المختصر مِنْ أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيّامه، كِتابُ الجِهاد، بابُ اسْتِئْذانِ الرَّجُلِ الإمام، رقم الحديث: (2967).

(59) الجاحِظ، الحَيَوان: 239/6–240.

(60) البَقَرَة 2 : 217.

(61) الطَّبريّ، تَفْسيرُ الطَّبَريّ: جامع البيان عَنْ تأويل القرآن، 313/4.

(62) ابْنُ عَبْدِ رَبّه، العقْد الفَريد: 116/1.

(63) ابْنُ جِنّيّ، الخَصائِص: 32/2.

(64) الغَزالِيّ، إحْياءُ عُلومِ الدّين: 325/2.

(65) السّابِق: 433/2.

(66) السّابِق: 216/2.

(67) ابْنُ قَيِّم الجوزِيَّة، أحكام أهل الذِّمَّة: 373/1.

(68) جَواد عَليّ، المُفَصَّل في تاريخ العرب قبلَ الإسْلام: 438/6.

(69) السّابِق: 616/8. وَالنُّصوصُ عَلى ما نَقولُ مُتَكاثِرَةٌ عِنْدَه.

(70) صحيفة المصري اليوم، العدد 1936، الخميس: 1/أكتوبر/2009، 12/شوّال/1430.

(71) السّابِق، العدد 1935، الأربِعاء: 30/سبتمبر/2009، 11/شوّال/1430.

(72) جريدةُ القُدْسِ العَرَبِيّ: 2009/11/9م.

(73) ابْنُ هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص95.

(74) وِلْيَم بن الوَرْد، مَجْموعُ أَشْعارِ العَرَب: 79/1.

(75) اُنْظُرْ: الشّاطِبِيّ، المَقاصِدُ الشّافِيَة في شَرْحِ الخُلاصَةِ الكافِيَة: 99/5.

(76) يَدُلُّ عَلى هذا كَلامُ النُّحاةِ عَلى المَعاني التي قَدْ تَرِدُ لَها هَمْزَةُ الاسْتِفْهام، إذْ يُنَصّونَ عَلى "التَّسْوِيَة" أَوَّلَ تِلْكَ المَعاني (اُنْظُرْ –مَثَلاً–: المُرادِيّ، الجَنى الدّاني في حُروفِ المَعاني: ص31 – 32). وَقالَ الشّاطِبِيّ صَراحَةً: "**هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ هِيَ هَمْزَةُ الاسْتِفْهامِ الواقِعَةُ بَعْدَ (سَواء) وَنَحْوِ ذلِك**" (الشّاطِبِيّ، المَقاصِدُ الشّافِيَة في شَرْحِ الخُلاصَةِ الكافِيَة: 99/5).

(77) اُنْظُر: المُرادِيّ، الجَنى الدّاني في حروف المعاني: ص32.

(78) البقرة 2 : 210.

(79) الطَّبريّ، تَفْسيرُ الطَّبَريّ: جامع البيان عَنْ تأويل القرآن، 263/4.

(80) البَقَرَة 2 : 236.

(81) الطَّبريّ، تَفْسيرُ الطَّبَريّ: جامع البيان عَنْ تأويل القرآن، 125/5.

(82) النِّساء 4 : 155.

(83) الطَّبريّ، تَفْسيرُ الطَّبَريّ: جامع البيان عَنْ تأويل القرآن، 365/9.

(84) الأَصْفَهانيّ، الأَغاني: 20/4.

(85) التَّوْحيدِيّ، الإمْتاع وَالْمُؤانَسَة: 127/1.

(86) ابْنُ الجَوْزِيّ، أَخْبارُ الحَمْقى وَالْمُغَفَّلين: ص62 – 63.

(87) اُنْظُرْ: ابْنُ هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص123.

(88) ابْنُ مَنْظور، لِسانُ العَرَب: (ححل).

(89) السّابِق: (جعد).

(90) ابْنُ قَيِّم الجوزيَّة، أحكام أهل الذِّمَّة: 431/1.

(91) السّابِق: 7/2.

(92) السّابِق: 30/2.

(93) السُّيوطِيّ، الإتْقان في عُلومِ القُرْآن: 208/1.

(94) المقري، أَزْهارُ الرِّياض في أَخْبارِ القاضي عياض: 25/1.

(95) جَواد عَلي، الْمُفَصَّل في تاريخِ العَرَبِ قَبْلَ الإسْلام: 378/2.

(96) السّابِق: 173/4.

(97) السّابِق: 122/6.

(98) السّابِق: 496/6 – 497. وَكَثيراً ما يُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّ النُّصوصَ النّاطِقَةَ بِما نَقولُ هُنا، وَهُناك، عِنْدَ "جَواد عَليّ" وَغَيْرِه، هِيَ مِنَ الكَثْـــرَةِ بِحَيْـــثُ لا يُدْرِكُها الإحْصاء. غَيْرَ أَنّي اكْتَفَيْتُ بِإيرادِ ما يَسْمَحُ بِهِ الْمَقام.

(99) ابْنُ الجَوْزِيّ، أَخْبارُ الحَمْقى وَالْمُغَفَّلين: ص208.

(100) ابن عربيّ، الفتوحات المكّيّة: 124/2.

(101) السّابِق: 125/2.

(102) جَواد عَليّ، الْمُفَصَّل في تاريخ العرب قبلَ الإسْلام: 1115/4.

(103) محمَّد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 1/1.

(104) سنة وفاتِهِ كَما حَدَّدَها محقّق الدّيوان "حَسَن كامِل الصَّيْرَفيّ". انظُرْ: عمرو بن قميئَة، ديوان عمرو بن قَميئَة: ص18 وَص20.

(105) عمرو بن قميئة، ديوان عمرو بن قميئة: ص88.

(106) ابْنُ الدَّهّان، ديوانُ ابْنِ الدَّهّان: ص131.

(107) وَكَذلِكَ (أَلَمْ) وَ(أَلَيْسَ) وَ(أَلَنْ) وَ(أَما).

(108) اُنْظُر: ابْن هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص462.

(109) قالَ "الْمَوْزِعِيّ": "...وَأَصْلُها (لا) بُنِيَتْ مَعَ (هَلْ) فَصارا بِمَنْزِلَةِ الحَرْفِ الواحِد" (الْمَوْزِعِيّ، مَصابيح الْمَغاني في حُروفِ الْمَعاني: ص511).

(110) سيبويه، الكِتاب: 99/1.

(111) ابن يعيش، شرح الْمُفَصَّل: 152/8.

(112) السّابِق: 153/8.

(113) اُنْظُرْ: محمود الدّيكِيّ، الهمزة و(هل): دراسة في الفروق التّركيبيَّة والدّلاليَّة، ص50.

(114) اُنْظُرْ: إسْماعيل أَحْمَد عَمايْرة، بحوث في الاستشراق وَاللغَة: ص56.

(115) اُنْظُرْ: ابْن هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص21 – 22.

(116) المُراديّ، الجَنى الدّاني في حُروفِ المَعاني: ص31.

(117) الكفويّ، الكُلِّيّات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويَّة: ص956.

(118) ابن يعيش، شرح المُفَصَّل: 151/8. وَلا يُفْهَمُ **الجَوازُ** هُنا جَوازُ الوَجْهَيْنِ بِطَبيعَةِ الحال، وَإلا كانَ في رَأْيِهِ مُغْرِباً، مِنْ ناحِيَةٍ أولى. ثُمَّ إنَّهُ، مِنْ ناحِيَةٍ ثانِيَة، لَمْ يَسُقْ مِثالاً واحِداً عَلى الوَجْهِ الآخَرِ "الجائِز".

(119) هكَذا في الأَصْل، وَالجُمْلَةُ لا تَخْلو مِن اضطراب.

(120) ابْنُ يَعيش، شَرْحُ المُفَصَّل: 151/8 – 152.

(121) ابْنُ مالِك، شَواهِدُ التَّوْضيح وَالتَّصْحيح لِمُشْكِلاتِ الجامِعِ الصَّحيح: ص12.

(122) عمر يوسف عكاشة، النَّحو الغائب: دَعْوَةٌ إلى تَوْصيفٍ جَديدٍ لِنَحْوِ اللغَةِ العربيَّة في مُقْتَضى تَعْليمِها للنّاطِقينَ بِغَيْرِها، ص301. وَانظر مَفْهـــوم الرَّبْط بِنَوْعَيْهِ الإدْماجيّ وَالتَّوْفيقيّ في المَرْجِعِ نَفْسِهِ: ص299 – 307.

(123) المُراديّ، الجَنى الدّاني في حُروفِ المَعاني: ص31.

(124) السّابق: ص31.

(125) اِبْنُ هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص23

(126) الرَّعْد 13 : 33.

(127) أَي: الزَّمخشريّ.

(128) المُراديّ، الجَنى الدّاني في حُروفِ المَعاني: ص31.

(129) يَجْري الكَلامُ عَلى تَوالي الأَصْواتِ الصّامِتَة دونَ الصّائِتَة. فَلا شَكَّ بِأَنَّ الفاءَ (أَوِ الواو) مَفْصولَةٌ عَنِ الهَمْزَةِ بِالحَرَكَةِ القَصـــيرَة: (ف ـــَ أ ـــَ) (و ـــَ أ ـــَ).

(130) عبد السَّلام محمَّد هارون، الأَساليبُ الإنشائِيَّةُ في النَّحْوِ العَرَبِيّ: ص119. بَيْدَ أَنَّ نَفَراً مِنَ العُلَماءِ لَمْ يَجِدْ حَرَجاً في القَوْلِ بِتَعاطُفِ الخَبَرِ وَالإنْشاء. فَالزَّمخشريّ، مَثَلاً، رَأى أَنَّ ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ القُرى﴾ عَطْفٌ عَلى ﴿فَأَخَذْناهُمْ بَغْتَةً﴾، في قَوْلِ مَوْلانا: ﴿وَلَكِنْ كَذَّبوا فَأَخَذْناهُمْ بِما كانوا يَكْسِـــبونَ. أَفَأَمِنَ أَهْلُ القُرى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنا بَياتاً﴾ (الأَعْراف 7 : 96 – 97) (اُنْظُرْ: ابْن هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص23).

(131) يونس 10 : 99.

(132) البَقَرَة 2 : 74 – 75.

(133) آل عِمْران 3 : 144.

(134) الغاشِيَة 88 : 13 – 17.

(135) وَإنَّ قَوْلي بِأَنَّ الواوَ وَالفاءَ لَيْسا عاطِفَيْن، هُوَ السَّبَبُ في حَصْري إيّاهُما بَيْنَ حاصِرَتَيْنِ أَوْ عَلامَتَيْ تَنْصيص حَيْثُما وَرَدَتْ كَلِمَةُ "عاطِف" أَوْ نَحْوِها في تَوْصيفِهِما، لِلتَّنْبيهِ عَلى أَنَّ هذا غَيْرُ مُسَلَّمٍ بِهِ عِنْدي البَتَّة.

(136) محمود الدّيكِيّ، الهمزة و(هل): دراسة في الفروق التّركيبيَّة والدّلاليَّة، ص48–49.

(137) قَدْ نَجِدُ اسْتِفْهامَيْنِ مُتَتالِيَيْنِ كِلاهُما بِالهَمْزَة، وَلَكِنَّ الأَوَّلَ مُثْبَتٌ وَالثّانِيَ مَنْفِيّ: ﴿**أَتُحَدِّثونَهُمْ** بِما فَتَحَ اللّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحاجّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ **أَفَلا** تَعْقِلونَ﴾ (البَقَرَة 2 : 77). وَقَدْ يَكونُ أَوَّلُهُما اسْتِفْهاماً بِغَيْرِ الهَمْزَةِ وَمُثْبَتاً، وَالثّاني بِالهَمْزَةِ وَمَنْفِيّاً: ﴿**لِمَ** تُحاجّونَ في إبْراهيمَ وَما أُنْزِلَتِ التَّـــوْراةُ وَالإنْجيلُ إلا مِنْ بَعْدِهِ **أَفَلا تَعْقِلونَ**﴾ (آل عِمْران 3 : 65).

(138) ابن مالك، شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح: ص89.

(139) البيت لِلْكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ الأَسَدِيّ (126هـ) في: ابْن هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص20.

(140) البَقَرَة 2 : 124.

(141) الشُّعَراء 26 : 22.

(142) البُخارِيّ، الجامِع المُسْنَد الصَّحيح المختصر مِنْ أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيّامه، كِتابُ الزَّكاة، بابُ الصَّدَقَةِ تُكَفِّرُ الخَطِيئَة، رقم الحديث: (1435).

(143) أَحْمَد بْنُ حَنْبَل، مُسْنَدُ الإمام أَحْمَد بن حنبل: حديث السَّيِّدة عائِشَة –رَضِيَ اللهُ تَعالى– عَنْها، رقم الحَديث: (24717).

(144) ابْنُ إِسْحاق، السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة: ص132.

(145) ابن مالك، شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: ص89.

(146) سيبويه، الكتاب: 187/3.

(147) السّابق: 187/3.

(148) الفَرّاء، مَعاني القُرْآن: 76/1.

(149) الأَخْفَش، مَعاني القُرْآن: ص548. وَانظر: ابْن هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص20، وَ:الشّاطِبِيّ، المَقاصِدُ الشّافِيَة في شَرْحِ الخُلاصَةِ الكافِيَة: 109/5. وَالجَديرُ ذِكْرُهُ أَنَّ بَعْضَ المُؤَلِّفينَ وَالمُحَقِّقينَ قَدْ دَرَجَ عَلى كِتابَةِ (أَوَ) مُنْفَصِلَةً أَوْ بَعيدَةً عَمّا يَليها مِنْ كَلام: (أَوَ تِلْكَ...)! فَإِذا كانَتِ الواوُ عاطِفَةً فَكَيْفَ يوردونَها عَلى هذا النَّحْو؟ واو العَطْفِ مورفيم مُقَيَّدٌ في العَرَبِيَّة، لا يَأْتي في الخَطّ وَالكِتابَةِ مُسْتَقِلاً.

(150) المُرادِيّ، الجَنى الدّاني في حُروفِ المَعاني: ص34 – 35.

(151) ابن مالك، شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: ص 89.

(152) ابْنُ هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص20. وَانْظُر: الشّاطِبِيّ، المَقاصِدُ الشّافِيَة في شَرْحِ الخُلاصَةِ الكافِيَة: 109/5.

(153) اِبْنُ هِشام، مُغْني اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ص23.

(154) البُخارِيّ، الجامِع المُسْنَد الصَّحيح المختصر مِنْ أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيّامه، كِتابُ الإيمان، باب: فضل مَن استبرأ لِدينِهِ، رقم الحديث: (52).

(155) مسلم، صَحيحُ مُسْلِم: كِتابُ الزَّكاة، باب بيان أنَّ أفضَلَ الصَّدَقَةِ صَدَقَة الصَّحيح الشَّحيح، رَقم الحَديث: (1032).

(156) الحاكم النّيسابوريّ، المُسْتَدْرَك عَلى الصَّحيحَيْن: 28/3، كِتابُ المَغازي وَالسَّرايا، رقم الحَديث: (4314).

(157) البُخارِيّ، الجامِع المُسْنَد الصَّحيح المختصر مِنْ أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيّامه، كتابُ الفِتَن، باب: ذِكْر الدَّجّال، رقم الحَديث: (7127).

(158) يَنْبَغي الاعْتِرافُ بِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ عَلَيَّ سُؤالٌ كَمْ أَرِقْتُ لَه، فَقَصَّ –يَعْلَمُ اللهُ– مَضْجَعي مِراراً: فَإِذا كانَ ما أَقولُ هُنا صَحيحاً بِشَأْنِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ التي للتَّصْديق، فَلِمَ لا نَجِد الشَّيْءَ نَفْسَهُ حاصِلاً مَعَ أَداةِ الاسْتِفْهامِ الأُخْرى التي تَتَقاطَعُ مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهام في الدّلالَةِ عَلى التَّصْديق، وَهِيَ: (هَل)؟! نَقولُ –مَثَلاً–: (**وَهَلْ** صَدَّقَ أَبوكَ كَلامَ الأُسْتاذ؟)، وَلا نَقولُ: (*__هَلْ__ وَصَدَّقَ أَبوكَ كَلامَ الأُسْتاذ؟). وَالعَكْسُ هُوَ المَقْبولُ وَحْدَهُ في حالِ الهَمْزَة، إِذْ نَقولُ: (__أَوَ__صَدَّقَ كَلامَهُ؟)، وَلا نَقول: (*__وَأَ__صَدَّقَ كَلامَه؟)! وَمَعَ أَنّي لا أَمْلِكُ حَلاً حاسِماً لِهذِهِ المُعْضِلَة، إِلا أَنّي –في الوَقْتِ نَفْسِهِ– أَرُدُّ الأَمْرَ إِلى ما يَطولُ شَرْحُهُ تَوْضيحاً وَإِثْباتاً، لِيَسْتَغْرِقَ أَكْثَرَ مِنْ إِحْدى عَشْرَةَ صَفْحَة، وَالمَقامُ لا يَتَّسِعُ دونَ شَكٍّ لِهذا. وَلكِنْ، أَخْتَصِرُ فَأَقول: إِنَّ مَلامِحَ الحَلِّ المَنْقوص تَقودُ إِلى القَوْلِ: إِنَّ السَّبَبَ تاريخِيّ، وَهُوَ راجِعٌ إِلى أَنَّ الهَمْزَةَ أَقْدَمُ في الوُجودِ وَأَسْبَقُ في الظُّهورِ التّاريخِيِّ مِنْ رَديفَتِها (هَلْ).

المَصادِر وَالمَراجِع

اِبْنُ إِسْحاق، محمَّد بنُ إِسْحاق بنِ يَسار (151هـ)، السّيرَةُ النَّبوِيَّة، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَّجَ أَحاديثَهُ: أَحْمَد فريد المزيديّ، ط1، مَنْشورات محمَّد علي بَيْضون، دار الكُتُب العِلْمِيَّة – بَيْروت / لُبْنان، 2004م – 1424هـ.

ابْنُ الجوزيّ، أبو الفرج عبد الرَّحمن بن عليّ (597هـ)، أَخْبارُ الحَمْقى وَالمُغَفَّلين، تَحْقيق: عَزيزَة فـوّال، ط1، دار الكِتاب العربيّ – بَيْروت، 1414 هـ – 1994 م.

ابْنُ الحاجِب، جَمالُ الدّين أَبو عمرو عثمان بن عمَر (646هـ)، الكافِيَة في النَّحْو، دار الكتب العلميَّة، بَيْروت – لُبْنان، 1405هـ–1985م.

ابْنُ الدَّهّان، أَبو الفَرَج مُهَذَّب الدّين عبد الله أسْعَد الموصليّ (581هـ)، ديوان ابنِ الدَّهّان، حَقَّقَهُ وَأَعَدَّ تَكْمِلَتَهُ: عبد الله الجبوري، ط1، مطبعة المَعارِف – بَغْداد، 1968.

ابْنُ جِنّيّ، أَبو الفَتْحِ عُثْمان (392هـ)، الخصائص، تَحْقيق: محمَّد علي النَّجّار، ط4، دار الشّؤون الثَّقافيَّة العامَّة، بَغْداد، 1990.

ابْنُ سنان الخفاجِيّ، أَبو مُحَمَّد عَبْدُ اللهِ بْنُ محمَّد (466هـ)، سِرُّ الفَصاحَة، شَرْح وَتَصْحيح: عَبْدُ المُتَعال الصَّعيدِيّ، مَكْتَبَة وَمَطْبَعَة محمَّد علي صبيح وأولاده، 1389هـ – 1969م.

ابْنُ عَبْدِ رَبّه، أحمد بن محمَّد بن حبيب (328هـ)، العقْد الفَريد، ط1، دار إِحْياء التّراث العربيّ – بَيْروت، 1409هـ – 1989م.

ابْنُ عَرَبِيّ، محي الدّين محمَّد بن عليّ بن محمَّد (638هـ)، الفُتوحاتُ المَكِّيَّة، قَرَأَهُ وَقَدَّمَ لَه: نَوّاف الجَرّاح، ط1، دار صادِر – بَيْروت، 1424هـ – 2004م.

ابْنُ قُتَيْبَةَ الدّينوريّ (276هـ)، المَعاني الكَبير في أَبْياتِ المَعاني، ط1، دار الكتب العلميَّة – بَيْروت، 1405هـ – 1984م.

ابنُ قَيِّم الجَوْزِيَّة، محمَّد بن أَبي بَكْر (751هـ)، أَحْكامُ أَهْلِ الذِّمَّة، دِراسَة وَتَحْقيق: طه عَبْد الرّؤوف سَعْد، ط2، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1423 هـ – 2002 م.

ابن مالك، جمال الدّين محمَّد بن عبد الله (672هـ)، شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، تَحْقيق وَتَعْليق: محمَّد فُؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة – مصر.

ابْنُ مَنْظور، أَبو الفَضْل جمال الدّين محمَّد بن مكرم (711هـ)، لِسانُ العَرَب، ط1، دار صادر – بيروت، 1990.

ابْنُ هِشام، جمالُ الدّين ابْنُ هِشام الأَنْصارِيّ (761هـ)، مُغْنِي اللبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب، حَقَّقه وَعَلَّقَ عَلَيْه: مازن المُبارَك ومحمَّد عَلي حمد الله، راجَعَه: سَعيد الأَفْغانِيّ، ط6، دار الفِكْر - بَيْروت، 1985م.

ابْنُ يَعيش، مُوَفَّق الدّين يعيش بن عليّ بن يعيش النّحويّ (643هـ)، شَرْحُ المُفَصَّل، عالَم الكُتُب – بيروت، مكتبة المتنبّي – القاهِرَة.

أَحْمَد بْنُ حَنبَل (241هـ)، مُسْنَدُ الإمامِ أَحْمَد بن حَنبل، تَحقيق: شُعَيْب الأَرنؤوط وعادِل مرشد وآخَرون، إِشْراف: عبد الله بن عبد المحسِن التّركي، ط1، مؤسَّة الرِّسالَة، 1421 هـ - 2001 م.

الأَخْفَش، سَعيد بن مسعدة البلخِيّ المجاشِعِيّ (210هـ)، مَعاني القُرْآن، دِراسَة وَتَحْقيق: عبد الأَمير محمَّد أَمين الوَرْد، ط1، عالَم الكُتُب – بَيْروت، 1424هـ - 2003م.

إِسْماعيل أحمد عَمايْرة، بُحوثٌ في الاسْتِشْراقِ وَاللغَة، ط1، دار البَشير – عَمّان / مُؤَسَّة الرِّسالَة – بَيْروت، 1417هـ - 1996م.

الأَصْفَهانِيّ، أبو الفرج عليّ بن الحسين القرشيّ الأمويّ (356هـ)، الأَغاني، تَحْقيق: إِحْسان عَبّاس وإِبْراهيم السَّعّافين وبَكْر عَبّاس، ط1، دار صادِر – بَيْروت، 1423هـ - 2002م.

الباقِلانِيّ، (403هـ)، الإِنْصاف فيما يَجِبُ اعْتِقادُهُ وَلا يَجوزُ الجَهْلُ به، تَحْقيق وَتَعْليق وَتَقْديم: محمَّد زاهِد بن الحَسَن الكَوثَرِيّ، ط3، مَكْتَبَة الخانجي – القاهِرَة، 1413هـ - 1993م.

البُخارِيّ، أَبو عَبْدِ اللهِ محمَّد بْنُ إِسْماعيل (256هـ)، الجامِع المُسْند الصَّحيح المختصر مِنْ أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم وسننه وأَيّامه، تَحْقيق: محمَّد زهير بن ناصِر النّاصِر، ط1، دار طوق النَّجاة، 1422هـ.

برجشتراسر، التَّطَوُّر النَّحْوِيُّ للغَةِ العَرَبِيَّة، أَخْرَجَهُ وَصَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْه: رَمَضان عَبْد التَّوّاب، مكتبة الخانجي – القاهِرَة، دار الرّفاعي – الرِّياض، 1402 هـ = 1982م.

البغداديّ، عبدُ القادِر بن عُمَرَ (1093هـ)، خِزانَةُ الأَدَب وَلُبّ لُباب لسان العرب، تَحْقيق وَشَرْح: عَبْد السَّلام محمَّد هارون، ط2، الهَيْئَة المِصْرِيَّة العامَّة للكتاب، 1979.

التَّوْحيدِيّ، أَبو حَيّان عليّ بن محمَّد (414هـ)، الإِمْتاعُ وَالمُؤانَسَة، صَحَّحَهُ وَضَبَطَهُ وَشَرَحَ غَريبَه: أَحْمَد أَمين وَأَحْمَد زين الدّين، مَنْشورات دار مَكْتَبَة الحَياة – بَيْروت / لُبْنان.

ثَعْلَب، أَبو العَبّاس أَحْمَد بن يَحْيى (291هـ)، مَجالِسُ ثَعْلَب، شَرْح وتحقيق: عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، ط2، دارُ المَعارِف بِمِصْر.

الجاحِظ، أَبو عُثْمانَ عَمْرو بْنُ بَحْر (255هـ)، الحَيَوان، تَحْقيق وَشَرْح: عَبْد السَّلام محمَّد هارون، ط3، المجمع العلميّ العربيّ الإسْلاميّ – بَيْروت، 1388 – 1969.

جريدةُ القُدْسِ العَرَبِيّ، 2009/11/9م.

جَواد عَلِيّ، المُفَصَّل في تاريخِ العَرَب قَبْلَ الإسْلام، دارُ العِلْمِ لِلْمَلايين – بَيْروت، مَكْتَبَةُ النَّهْضَة – بَغْداد، ط1، 1970.

الحاكِم النّيسابوريّ، محمَّد بن عبدِ الله (405هـ)، المُسْتَدْرَك عَلى الصَّحيحَيْن، ط1، تَحْقيق: مُصْطَفى عَبْد القادِر عَطا، دارُ الكُتُب العِلْمِيَّة - بَيْروت، 1411 – 1990.

الحَريريّ، أَبو مُحَمَّد القاسِمُ بْنُ عَلِيّ (516هـ)، دُرَّةُ الغَوّاص في أَوْهامِ الخَواصّ، ط1، مطبعة الجوائب – القسطنطينيَّة، 1299.

الدّمياطيّ، أحمد بن محمَّد بن عبد الغني (1117هـ)، إتْحاف فُضَلاءِ البَشَر في القِراءاتِ الأَرْبَعَ عشر، رَواهُ وَصَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: علي محمَّد الضباع، دار النَّدوة الجَديدة – بَيْروت.

الزّمخشريّ، جار الله أَبو القاسِم مَحْمود بْنُ عُمَر (538هـ)، الكشّاف عَنْ حَقائِقِ غَوامِضِ التَّنْزيل وَعُيونِ الأَقاويل في وُجوهِ التَّأْويل، دار الكِتاب العَرَبِيّ – بَيْروت، 1407هـ.

سمير شريف ستيتيَّة، الشَّرط والاستفهام في الأَساليبِ العربيَّة، ط1، دار القَلَم للنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، دبيّ – الإمارات العربيَّة المتَّحِدَة، 1416هـ – 1995م.

سيبوَيْه، أَبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، الكِتاب، تحقيق وشرح: عبد السَّلام محمَّد هارون، ط1، دار الجيل – بيروت، 1411هـ – 1991م.

السُّيوطِيّ، جلال الدّين عبد الرَّحْمن بن أبي بكر (911هـ)، الإتْقانُ في عُلومِ القُرْآن، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَعَمِلَ فَهارِسَهُ: عِصام فارِس الحرستاني، خَرَّج أَحاديثَهُ: محمَّد أَبو صعيليك، ط1، دارُ الجيل – بَيْروت، 1419 – 1998.

الشّاطِبِيّ، أَبو إِسْحاق إِبْراهيم بن موسى (790هـ)، المَقاصِدُ الشّافِيَةُ في شَرْحِ الخُلاصَةِ الكافِيَة، ط1، معهد البحوث العلميَّة وإِحْياء التُّراثِ الإِسْلامِيّ – جامِعَةُ أُمّ القُرى، مَكَّة المُكَرَّمَة، 1428هـ – 2007م.

صحيفة المصري اليوم، العدد 1936، الخميس: 1/ أكتوبر / 2009، 12 / شوّال / 1430.

الطَّبريّ، أَبو جَعْفَر محمَّد بن جَرير (310هـ)، تَفْسيرُ الطَّبَريّ: جامع البيان عَنْ تأويل القرآن، حَقّقه وعلَّقَ حَواشِيَه: محمود محمَّد شاكِر، راجَعَ وَخرَّجَ أَحاديثَه: أحمد محمَّد شاكِر، ط2، دارُ المَعارِف بِمِصْر، 1972.

عبد السَّلام محمَّد هارون، الأَساليبُ الإِنشائِيَّةُ في النَّحْوِ العَرَبِيّ، دار الجيل – بَيْروت، 1410هـ - 1990م.

العُكْبُرِيّ، أَبو البَقاء عَبْدُ اللهِ بْنُ الحُسَيْن (616هـ)، إِمْلاءُ ما مَنَّ بِهِ الرَّحْمنُ مِنْ وُجوهِ الإِعْراب وَالقِراءات في جَميعِ القُرْآن، تَصْحيح وَتَحْقيق: إِبْراهيم عطوة عوض، ط2، شركة مكتبة ومَطْبَعَة مُصْطَفى البابي الحلبي وأولاده بِمِصْر، 1389هـ=1969م.

عُمَر يوسف عكاشَة، النَّحْو الغائِب: دَعْوَةٌ إِلى تَوْصيفٍ جَديدٍ لِنَحْوِ اللغَةِ العربيَّة في مُقْتَضى تَعْليمِها للنّاطِقينَ بِغَيْرِها، ط1، المؤسَّسة العربيَّة للدّراسات والنَّشْر – بيروت، 2003.

عمرو بن قميئة، ديوان عمرو بن قميئة، عُنِيَ بِتَحْقيقِهِ وَشَرْحِهِ وَالتَّعْليقِ عَلَيْه: حسَن كامِل الصَّيرفيّ، جامِعَة الدّول العربيَّة - معهد المخطوطات العربيَّة، 1385 – 1965.

غانم قدّوري الحمد، المدخل إِلى عِلْمِ أَصْواتِ العربيَّة، منشورات المجمع العلميّ، بغداد، 1423هـ - 2002م.

الغَزالِيّ، أبو حامد محمَّد بن محمَّد (505هـ) إِحْياءُ عُلومِ الدّين، ط1، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّة – بَيْروت، 2008.

الفَرّاء، أَبو زَكَرِيّاء يَحْيَى بن زياد (207هـ)، مَعاني القُرْآن، تَحْقيق: أَحْمَد يوسُف نجاتي ومحمَّد علي النَّجّار، ط3، دار الكُتُبِ وَالوَثائِق المِصْرِيَّة – مَرْكز تَحْقيق التُّراث، القاهِرَة، 1422هـ - 2001م.

الكَفَوِيّ، أبو البَقاء أيّوب بن موسى الحسينيّ (1094هـ)، الكُلِّيّات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويَّة، قابله على نسخة خطِّيَّة وأعدَّه للطَّبع وَوَضَعَ فَهارِسَهُ: عدنان درويش ومحمَّد المصريّ، ط2، مؤسَّسة الرِّسالة ناشرون، بيروت – لُبْنان، 1419هـ / 1998 م.

كمال محمَّد بشر، علم اللغة العامّ – الأَصْوات، دار المعارِف – القاهِرَة، 1986.

محمَّد عبد الخالِق عضيمَة، دراسات لأسلوبِ القُرْآن الكَريم، جامعة الإِمام محمَّد بن سعود الإِسلاميَّة، المملكة العربيَّة السّعوديَّة – الرّياض.

محمود الدّيكِيّ، الهمزة و(هَل): دراسة في الفروق التَّرْكيبيَّة والدّلالِيَّة، المجلَّة الأردنيَّة في اللغَةِ العربيَّةِ وَآدابِها، المجلَّد (2)، العدد (1)، ذو الحِجَّة 1426هـ / كانون الثّاني 2006م، ص41 – 60.

المُرادي، الحَسَنُ بْنُ قاسِم (749هـ)، الجَنى الدّاني في حُروفِ المَعاني، تَحْقيق: فَخر الدّين قَباوَة وَمحمَّد نَديم فاضِل، ط1، دار الكتب العلميَّة – بيروت / لُبْنان، 1413هـ - 1992م.

مُسْلِم، أَبو الحُسَيْن مُسْلِمُ بْنُ الحَجّاج القشيرِيّ النّيسابورِيّ (261هـ)، صَحيحُ مُسْلِم، ط1، دارُ ابْنِ حَزْم – بَيْروت، 1416هـ – 1995م.

المقري، شهاب الدّين أَحْمَد بن محمَّد التّلمساني (1041هـ)، أزهار الرِّياض في أخبار القاضي عياض، صُنْدوق إِحْياء التُّراثِ الإِسْلامِيّ المُشْتَرَك بَيْنَ المَمْلَكَةِ العَرَبِيَّة وَالإِمارات العَرَبِيَّةِ المُتَّحِدَة.

المِهْزَمِيّ، أَبو هفان عبد الله بنُ أحمدَ بنِ حَرْب (257هـ)، أَخْبارُ أَبي نُواس، تَحْقيق: عبد السَّتّار أحمد فرّاج، مكتبة مصر – دار مصر للطِّباعَة.

المَوْزِعِيّ، محمَّد بْنُ عَلِيّ بْن الخَطيب (825هـ)، مَصابيح المَغاني في حُروفِ المَعاني، دِراسَة وَتَحْقيق: عائِض بن نافِع بن ضيف الله العمري، ط1، دار المَنار، 1414هـ – 1993م.

وِلْيَم بن الوَرْد البروسِيّ، مَجْموعُ أَشْعارِ العَرَب وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلى الأَصْمَعِيّات وَبَعْضِ قَصائِدَ لُغَوِيَّة، ليبسيغ، 1902م.